

اصول فقه سن

Majāmi' al-hagā'iq

حاشيته في

مجاميع الحقائق

طبع هذا الكتاب لأجل صالح افندي القراني

معارف نظارت جليله سينك في ١٧ ذى القعدة ١٣١٧

و ١٠ نوفمبر في رخصتنا مدي حاي زدر

محمود بك مطبعة سينك

طبع اول منشدر

١٣١٨





وَبَابِ الْمَقْدَمَةِ فِي مَا هِيَ فِيهِ وَمَوْضُوعُهُ وَغَايَتُهُ

و باین مقدمه فی مابینه و موضوعه و غایه  
فصل الاصول علم بنیویس بن الی استنباط

بعد الوفاة من اركان خزانة حاصله في ايدى الكائنات  
 على ايدى الكائنات او علم بحجبت  
 من الله تعالى في هذه النسخة  
 من الله تعالى في هذه النسخة

فيه عن احوال الاولاد والاربع عشرة

قوله فعلم الاصول تفصيل بعد الاجمال اى فمابيت علم الاصول  
اى لاصول المعهودة والمباينة المعروضة وهى اصول الفقه

واصول الفقه علم للعلم المخصوص في هذا العلم فلا حاجة الى  
 اضافته العلم اليه الا انه قد يضاف اليه لزيادة بيان وتوضيح  
 كسبح الاراك ولرفع توهم مغناه الاضافته والقول  
 بان اللقب مجموع علم اصول الفقه فخط واصول الفقه  
 وما يجري مجراه من اسماء العلوم كالنحو والصرف علم شخصي عند  
 قوم وهو المشهور قال ابن الهمام وهو الاوجه اذ لا يصدق  
 على سنده مثالب حقيقه كل علم سائله جميعها ومجموع المسائل  
 امرها حاد لا يقبل التعدد

مع كل كلمة  
 ومعلمي تربيت  
 على فعل نسي غنة  
 من حيث انها  
 على طرفي الفجر  
 وهما في فائز  
 من حيث  
 تربتها عليه واما  
 الغرض بسمي  
 على غانية ايضا  
 فموا لا حلا فم  
 ان على على النور  
 والعلة لعنة  
 وبسمي غنقة اذا  
 كانت بها  
 حقوق بهام  
 مع  
 علم عرف باحوال  
 الادب والاحكام  
 الشرعيين من حيث  
 ان لها غنة غنة  
 ثانية بالاول

المزكاة

12-4-66 19A8

من حیث ایصالها الی الاحکام وہی  
الکتاب والسنۃ والاجماع والقیاس  
اما بشرع من قبلنا والتحریر

ووجه الضغط على وجه يكشف مغفواتها ان الدليل الشرعي  
آتا ومنه اذ غيره والوجه انما يتلوها الكتاب والآفاق  
وغير الوجه انما قول كل مجتهد من عصر من حيث هو كذا لك  
فالاجماع والا فالبقاس والحصر الاستقراء فلا يضر الارسال  
في القسم الاخير واما الالهام والتفصيل فليسا من الدليل  
الشرعي والكتاب والسنن والاجماع اصول مطلقة واوله  
ثبوت الاحكام واما البقاس فمواصل من وجه لاستناد  
الحكم اليها ظاهر دون وجه لابتناء على علم مستنبط  
من موارد الكتاب والسنن والاجماع فالحكم بالتحقق مستداليا  
وان البقاس في اظهار الحكم منها وبغير الوصف من الخصوص  
الى العموم لا غير الا دخل للرائي من حيث هو في اثبات الاحكام  
وبشرح الشرح بل هو مفوض اليه ولا يترك في حكم احد من هؤلاء  
قال المناجج اصول الفقه ثلثة الكتاب والسنن والاجماع والاصل الرابع  
البقاس المستنبط من هذه الثلثة

راجعاً علی باب من باب آخره و از جهت این  
 الاربعة ای جزء الاصول نیست بکاره  
 من الاربعه من بعضها راجع الی بعضها  
 و بعضها اسے کلها کاملاً  
 انہ بعضی ان شے من قبلہ من بعضہ و بیانہ  
 علیہم السلام شے نا اذنا من الانبیاء  
 علیہ السلام و از خبرہ الرسول من غیر خبر  
 فیہا اصل فی اثبات الاحکام و دلیل  
 ان قصه الاربعة راجع الی کتاب  
 ان خبرہ الرسول کو تکلیف و الامتثال  
 الشرائع الاربعة التي لم یقصها فی الکتاب  
 و لم یخبر بها الرسول فخرجت من  
 الاربعة لکنها نیست من الادلة  
 فی شئی من نقص

۳  
التحریر جو بذل الجود نسل المقصود ہو چکا  
بجانب العمل بہا نے کثیر من الاطعم  
نے الصلوٰۃ والزکوٰۃ والایثار والادب  
و نحوہما سے مافصلو انے کتب راجع الیہ  
الاربعة لان الامۃ علی شریعۃ عند الحق  
وورد فیہ السنۃ والایثار منہما رادی  
ان الصحابۃ استنبطت علیہم القدر  
فقدوا وھلوا ثم ذکر واذ کفر رسول  
صلی اللہ علیہ وسلم استعجن ولم ینکر  
علیہم فقیس علیہ ساکر ما شرع فیہ التحری

[illegible]

# والعرف والتعامل والاستصحاب

والعمل بالنظر هو اد الاظهر والاخذ بالاجتناب

١  
هما جتان فيما لم يخالف الشئ ونص الفقهاء وبسبب المبرور  
في آخر بحث الاجماع ان الاصح ان التعامل الكلي في غير  
زمن الاجتهاد معتبر فيما لا نص فيه كالتعامل الكلي في زمن  
ولذا قالوا استعمال الناس حجة ادرهما بعضهم في قوله عليه  
مارأه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وبر عليه اتمم  
الناس السبيل وغيره بضعف هذا الحديث وانه ينسب على  
عموم الحديث على المجتهدين وغيرهم واما على خصوص  
التعارف بما في زمنهم والاول خلاف ما صرح به المشايخ  
والثاني خلاف ما هو المخار عند كثير من المتأخرين وادرج  
بعضهم في الاجماع وبصرح في حاشية هذا المقام ولا يخفى  
ان الاجماع الشرعي المراد ههنا هو اجماع المجتهدين  
فلا ان يخصا بما في زمنهم الا ان يقال لما كان ما هو مدار  
حجته الاجماع الشرعي وهو عصمة الكل عن الخطأ هو مدار  
حجته العرف والتعامل التحقاه ولذا قال في الحاشية  
هما ملحقان بالاجماع ولم يقل داخلان فيه اس المؤلف

قبل هو عمل  
بأنواع الدين  
قال في الحاشية  
هو راجع الى  
قوله عز وجل  
وع ما يريكم  
اسل ما لا  
يرىكم  
م

٢  
هو العمل بالنظر  
ما لا يريكم  
هو راجع الى  
قوله عز وجل  
وع ما يريكم  
اسل ما لا  
يرىكم  
م

٣  
بعض العمل بالنظر هو اد الاظهر  
واجب عند انتفاء دليل فوته  
او بساويه وبما رفته قبل هو راجع  
الى الاجماع المنعقد عليه وبطل  
مشروعية لدفع الضرر عن المسلمين  
ونفي الخلل فيقول الى الكتاب  
والسنة الوارد من منها وبطل  
الى الاستصحاب وبصرح في الحاشية  
ولا يخفى ضعف اس المؤلف



الاستحسان في بطلان ما يدل بغيره  
 القياس في دونه لا زاد الإجماع والفرقة  
 الخ خاصة وهي هذا المذهب داخل في القياس  
 المطلق الذي هو هذا المذهب داخل في القياس  
 الأول بعضه داخل في الكتاب وبعضه  
 في السنة وبعضه في الإجماع وبعضه  
 في القياس من الموقوف

والفرقة ومذهب الصحابي ومذهب كبار  
 شيوخ الكلب من  
 التابعين والاشعريين والعمل بالأصل  
 والقاعدة الكلية ومعقول النص وشهادة الطب

والعمل بالأصل أي الرابع راجع إلى  
 القياس وقيل إلى الإجماع  
 لكونه مجتمعا عليه من الموقوف

قد نتج بها على الحكم الشرعي  
 ويعمل بها عند انتفاء دليل خارج  
 كما قلنا إذا علم اختلاف الأحكام  
 في حكم العمل بأحد أو أهم شهادة  
 أو لم يكن الترجيح دليل خارج  
 لكنها راجعة إلى قول عبد السلام  
 استفت قبلك م

مذهب الصحابة المجتهد فيها اتفقوا وجمعوا ولو سكونا فجة  
 لكن ليس كلامنا فيه بل هو إجماع لا يتوهم خروجه من الأربعة  
 وفيما نلزمه الشهادة لكونه مما قسم به البلوى واشتعر  
 ولم يظهر خلاف فهو أيضا إجماع كما كلفه ولا كلام  
 فيه أيضا وفيما اختلفوا ليس بحجة بل يجوز المخالفة لكن  
 لا يجوز لأحد أن يقول بالرأي قولاً خارجاً عن قولهم  
 ولا كلام فيه أيضاً وإنما كلامنا ههنا في مذهب الصحابة  
 المجتهد لا نلزمه الشهادة لكونه مما لا نعلم به البلوى ولم  
 ولم يظهر خلاف فيه بين الصحابة فوطئ بالسنّة وجمعه على غيرهم  
 سواء أكن فيه الرأي أو لا عند أبي بكر الرأزي واليزدي  
 وشمس الأئمة وفخر الأسم والبيهقي والشافعيين وما كنت  
 وإن سئمت في قول القديم وأحمد في إحدى روايته إذا لطف  
 السماع من جهة الله عليه وسلم وقد يرجع إلى قولنا على وزن  
 اتبعوهم باحسان حيث مرح التابعين البهم باعتبار الإجماع

والفرقة ومذهب الصحابي ومذهب كبار  
 شيوخ الكلب من  
 التابعين والاشعريين والعمل بالأصل  
 والقاعدة الكلية ومعقول النص وشهادة الطب  
 والفرقة ومذهب الصحابي ومذهب كبار  
 شيوخ الكلب من  
 التابعين والاشعريين والعمل بالأصل  
 والقاعدة الكلية ومعقول النص وشهادة الطب







منهم من يقولون في هذا الحكم عدم صحة الاحتجاج به في البرهان  
 من جهة اخرى في هذا الحكم عدم صحة الاحتجاج به في البرهان

وقيل الاحكام من حيث بنوعها بالادلة  
 وقيل الادلة والاحكام لعل الحق ما ذهب اليه الا  
 الاحكام الشرعية

واختاره الامام الفخر في قوله ان جميع مباحث الاصول  
 يمكن ان ترجع الى احوال الاحكام من حيث الثبوت بالادلة  
 كما يمكن ان ترجع الى احوال الادلة من حيث اثباتها بالاحكام فلا  
 وجه لجعل الموضوع الادلة والاحكام جميعا لان تعدد موضوع العلم  
 الواحد لو سلم جازمه لا يثبت في كونه خلاف الاصل وعلى تقدير  
 امكان ارجاع جميع المباحث على كل منهما كان يمكن العمل بالاصل  
 بان يجعل موضوع العلم احكام الشرع فقط او الدليل الشرعي  
 فقط وعند امكان الاصل لا يبعد عنه فهو موضوع الحكم  
 او الدليل ولما كانت ثبوت الحكم هو المقصد والاصل  
 كان اولى في الاغبار فكان الموضوع هو الحكم من حيث  
 الثبوت فلما كان الغرض من العلم هو استنباط الحكم  
 من الدليل وكان الدليل هو ما يتبين في الاغبار في امر  
 الاستنباط وكان ارجاع جميع المباحث الى احوال  
 الدليل ايجوز واهل من ارجاعه الى احوال الحكم  
 لكون المباحث المتعلقة بالدليل اكثر وكون اغراض العلم  
 اليها اشد واكثر بخلاف مباحث الكلام كان الموضوع هو الدليل

من حيث ثبت بالادلة الشرعية ومنها  
 الجحش المتعلق بكيفية استنباط  
 الاحكام من الادلة راجعة الى القول  
 بالادلة واعلم انها الزائدة وموضوع  
 كل علم ما يبحث فيه عن عارضة الزائدة  
 فيكون كلاهما موضوع الاصول وجعل  
 احدهما من المخاصم والاخر  
 من اللواحق حكم غاية ما في الباب  
 ان مباحث الادلة اكثر من مباحث  
 دونه الاغبار استثنى ذلك لا يقتضي  
 الاستقلال في الموضوعية ولما كانت  
 بين الادلة والاحكام اضافة مخصوصة  
 وكان مرجع محمولات المسائل والقرائن  
 الدالة على كونها لاضافة وكان  
 بعض الغرض ناشئا عن الادلة وبعضها  
 عن الاحكام وكان بينهما مناسبة  
 فلهذا وجده حكمة لم يبعد العلم  
 وفيه نظر لان في ذلك  
 عدول عن الاصل من غير ضرورة في

من جهة اخرى في هذا الحكم عدم صحة الاحتجاج به في البرهان  
 من جهة اخرى في هذا الحكم عدم صحة الاحتجاج به في البرهان

من جهة اخرى في هذا الحكم عدم صحة الاحتجاج به في البرهان  
 من جهة اخرى في هذا الحكم عدم صحة الاحتجاج به في البرهان

من حيث ثبت بالادلة الشرعية ومنها  
 الجحش المتعلق بكيفية استنباط  
 الاحكام من الادلة راجعة الى القول  
 بالادلة واعلم انها الزائدة وموضوع  
 كل علم ما يبحث فيه عن عارضة الزائدة  
 فيكون كلاهما موضوع الاصول وجعل  
 احدهما من المخاصم والاخر  
 من اللواحق حكم غاية ما في الباب  
 ان مباحث الادلة اكثر من مباحث  
 دونه الاغبار استثنى ذلك لا يقتضي  
 الاستقلال في الموضوعية ولما كانت  
 بين الادلة والاحكام اضافة مخصوصة  
 وكان مرجع محمولات المسائل والقرائن  
 الدالة على كونها لاضافة وكان  
 بعض الغرض ناشئا عن الادلة وبعضها  
 عن الاحكام وكان بينهما مناسبة  
 فلهذا وجده حكمة لم يبعد العلم  
 وفيه نظر لان في ذلك  
 عدول عن الاصل من غير ضرورة في

من جهة اخرى في هذا الحكم عدم صحة الاحتجاج به في البرهان  
 من جهة اخرى في هذا الحكم عدم صحة الاحتجاج به في البرهان

واختاره المتأخرون من أنه هو الأول

ثم موضوع كل علم ما يبحث عن عرضه

لفظ كل جهنا ما اورده تفصيلاً  
شمل هذا التعريف موضوع  
كل علم أي علم كان ولم يبالوا إلى  
إيهام ما يخالف المقصود من  
ظهور الأمر ووضع المراد ومثل  
في عبارات المتأخرين أكثر  
من أن يخصي م

الشرعية من حيث ثبت بها الأحكام قال في الحاشية  
الموضوع اختار في دهره اتفان في المحل على الاتفاق ما كان  
هو الأقوى والأول على أن الأصل عند المجوزين أيضاً هو العلم  
انتهى ثم الحقبة معتبر في هذا الموضوع كما أشرنا إليها  
شيوخها وقبلة اعتبارها في مثل هذا المقام يتركونها اعتماداً  
على الاتفاق والظاهر في هذه الحقبة الكلام في الحقبة  
التي قال ابن الهام موضوع علم الأصول ليس التسمي  
من حيث العلم بأحواله القدرة اثبات الأحكام لأن  
المكتفين أخذوا من شخصياته وبالفعل في المسائل أنواعاً  
والأنواع فالمراد بالأحوال ما يرجع إلى الإثبات انتهى كأنه  
يشير إلى ما أشار إليه بعض المحققين من أن فائدة قيد  
الحقبة أن جميع العوارض المبعوث عنها في العلم لا بد أن يكون  
لها مدخل في المعنى الذي صار قيداً للموضوع ولما كان  
التصديق بالموضوعية التي كانت من المقدرة مسبوقاً

هذا التعريف هو الموضوع الذي هو موضوع العلم  
الذي هو الموضوع الذي هو موضوع العلم  
الذي هو الموضوع الذي هو موضوع العلم  
الذي هو الموضوع الذي هو موضوع العلم





[illegible]

وقيل بخرجه المشايخ في كادراك الامور

الغريب له اوتخارج مساو كالتحريك  
 الحرف كونه  
 النبر بواسطه الحرف

له بالتعجب واما العارض للخاص رج الاعم  
لا يبرع الله

کاملاً سحر ازہ للحموان بالبحرۃ  
بواسطۃ

یعنی مایعروض بخبره آنما یکون عرضاً ذاتیاً اذ اکان ذلک الخبر  
مساویاً له واما اذ اکان اسم فیس بعرض ذاتی لبل غریب  
لا یبحث عنه فی العلم لان الاعراض اللاحقه بواسطه الخبر  
الاعم تعم الموضوع و غیره فلا یکون اعراضاً مطلوبه به و ذلک  
لان کل شیء استعدا مخصوص به فهو ذلک الاستعداد  
و طالب الامر و اعراض محیضه ہی المسماة بالانوار المطلوبه  
ولانک انها یکون مختصه به لاحاطه شامله و غیره و المبحث  
عنه فی العلم هو الانوار المطلوبه اذا المقصود منه معرفه حال  
الموضوع کالان من حیث هو انسان و اللاحق بواسطه

١٢٥  
 الجواهر الاعم كالبحر من حسن احوال  
 الانسان و احكامه بل من احوال الجواهر  
 لما بحث عنه في العلم كان موضوعه  
 الانسان بل بحث في علم كان  
 موضوعه الجواهر اذا دون له وايضا  
 اذا جعل الماخى متوسط الاسم  
 من الاعراض الذاتية التي تبحث  
 عنها في العلم يلزم اختلاط مسائل  
 العلم الاس على الذي هو موضوع  
 اعلم بمبائل العلم الادنى اى  
 الذى موضوعه اخص اذا كان  
 الاعلى موضوعا لعلم كذا قالوا  
 وكلا الوجهين ضعيفان  
 اس المثلث

م  
لا يزال فيكم حتى  
العلم وهو ما قد  
الفتى على انفسى  
الحاقر وقد يظن  
الذى يمشى في  
في السجود  
في السجود



نحو الدليل المأول يفيد الظن <sup>بأنه</sup> وأما نوعه <sup>المستند به</sup>  
 مطلقا نحو الامر يفيد الوجوب <sup>الواجب الذي لا ينفك عنه</sup> او مقيدا نحو الامر  
 المتعارف <sup>بأنه</sup> بقرينة الاباحة يفيد الاباحة  
 وأما عرضه <sup>بأنه</sup> الذاتية مطلقا نحو الخاص وجوب  
 القطع او مقيدا نحو الخاص المأول يفيد  
 الظن وأما نوع العرض الذاتي مطلقا نحو  
 المطلق وجوب الحكم مطلقا او مقيدا نحو  
 المطلق المتعارف بما يوجب حكمه المقيد  
 وجوب الحكم مقيدا

فيكون المأول عرضا ذاتيا للدليل  
 السمي على الإطلاق منقشة  
 لكنها كغيرها منقشة في المثال  
 لا يفيد بها عند المحققين  
 م

أي نوع موضوع العلم في نفسه إثارة  
 له أن النوع كونه حكم النوع  
 فإن الامر نوع من الكتاب  
 ولست أفتأ وهما نوعان من  
 الدليل السمي  
 م

هذا مبني على كون المطلق نوعا  
 من الخاص الذي هو جوهر  
 ذاته لا موضوع والمنقشة على كونه  
 عرضا ذاتيا لا يلتفت اليها م





[illegible]

وہو النظم المنزل علی رسولنا صلی اللہ

تعالے علیہ وسلم المنقول عنہ بواسطہ

اولہ مباحث خاصہ بہ و مباحث مشترکہ  
الحکام

بينه وبين السنة اما الخاصة

قوله المنزل من التنزيل أو الانزال حصره في النظم الغير المنزل  
وان كان مضمونه حيث علقها كالا حديث القدسية  
والنبوية واعلم ان هذا ظاهر على ما استخرجت في كيفية انزالها  
القرآن من ان تعلقف الملك لفظه ومفاه من الله تعالى  
تعلقاً روحانياً او تحفظاً من اللوح المحفوظ وينزل بها  
فيلقيها على النبي صلى الله عليه وسلم لانه يكون  
المراد المنزل بنظمه ومفاه والكتاب على هذا القول  
منزل كدكت بخطه الا حديث وظاهر ايضا على  
قول من قال ان جبريل النبي اليه المعنى وانه عبر

[illegible][illegible]



قوله كلها مشهورة أي أحاديث  
متواترة الفصحى أما إن براد  
مشهورة عن الرسول وعن القراء  
وأما إن براد مشهورة عن الرسول  
فقط ذهب إلى كل منها جماعة  
لا يثبتونهم قالوا لأن القصة  
السبعة نسبت إلى الأحاديث

وقيل كلها مشهورة وعن ابن الجوزي  
القراءة آحاداً وتواتراً وأما مشهور بان صحيح  
سند ولم يبلغ درجة التواتر

أرجال السبع نسب كل من القراءة واحداً والتواتر لا يحصل بهذا العدد فضلاً  
عما اختلفوا فيه قلنا إن نسبتها إليهم لاختصاصهم بالقصة لا اشتغالها  
واشتهارهم بذلك لأنهم هم النقلة خاصة بل عدد التواتر قد كان موجوداً  
في كل طبقة إلى أن انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأن المدرك  
لحصول التواتر حصول العلم واليقين عند العدد لا العدد وحصول العلم  
في كل مرتبة ثابت وثبت التواتر ولا بدالات إلى العدد والحاصل  
أن ذهب المحققون إلى أن القراءة السبع لا يعمرونها وعاصم وحمره  
وكسائي وابن كثير وابن عامر والقراءة الثلاثة الزائدة عليها لم يثبت  
وإن جعفر وخلف متواترة في كل مرتبة إلى أن انتهى إلى رسولنا  
صلى الله عليه وسلم فسرها في جميع الأعصار والأصناف من غير  
تكرار في وقت من الأوقات وهو القواب لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل

بأن السبع  
الصلح انضبط  
من مشهور بان  
صحيح



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى بن جعفر

وَأَمَّا شَذَائِدُ بَابِ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ وَأَمَّا

مَدْرَجُ بَابِ زَيْدٍ عَلَى وَجْهِ التَّفْسِيرِ  
كَقَوْلِهِ <sup>مَدْرَجٌ</sup> زَيْدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ

كَقَوْلِهِ مَكْتُوبٌ يَوْمَ الدِّينِ بِصِفَةِ  
الْمَنْصُوبِ وَنَسَبِ الْيَوْمِ وَنَسَبِ  
الْقَوْلِ الْأَسْبَحِ وَقَالَ السَّيِّدُ  
الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ أَمَّةِ الْقَوْلِ أَنَّ الْمَرْءَ  
بِالْفَرَادَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِشَاذَةٍ  
كُلُّ قَوْلٍ لَا يَسَاحِدُ بِأَخْطِ الْمَصْنُوعِ  
الْأَمَامِ مَعَ صَحَّةِ النُّقْلِ وَجِبْنَاسِ عَلَى  
الْفَصْحِ مِنَ لَفْظِ الْعَرَبِ قَالَ  
ابْنُ شَامَةَ مَتَى اخْتَلَفَ أَحَدُ هَذِهِ  
الْأَرْكَانِ الْمَثَلَةُ أَطْلُقْ فِي  
تِلْكَ الْقَوْلِ شَاذٌ ذُو  
إِنْ لَمْ يَكُنْ

أَخْرَجَ جَاهِزٌ مَنصُورٌ وَكَقَوْلِهِ ابْنُ جَبَلٍ سَلَسَ عَلَيْكَ  
جَنَاحُ ابْنِ قَبِيحٍ أَفْضَلًا مِنْ رَبِّكَ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ اخْرُجَا  
الْبَهَارَ وَالْأَصْحَابَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ رَبَّمَا كَانُوا  
يَدْخُلُونَ التَّغْيِيرَ فِي الْقَوْلِ ابْتِغَاءً وَبَيَانًا لِأَنَّهُمْ مَخْصُوفُونَ  
لَمَّا تَلَقَّوْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى وَسَلَّمُ قَرَأْنَا فَمِنْ أَمُونَا  
مِنْ الْإِتِّسَاسِ وَرَبَّمَا كَانَ بَعْضُهُمْ كَيْفَةً مَعَهُ دَنَامِنْ  
يَقُولُ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَانَ يَجْزِيهِ الْقَوْلُ بِالْمَعْنَى  
فَقَدْ كَذَّبَ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَزْرَةَ وَلَهَا قَوْلُ سَادِسٍ  
وَهُوَ الْمَوْضُوعُ كَقَوْلِهِ اخْرُجَا فِي هَذِهِ الْقَوْلِ الَّتِي جَمَعَهَا  
ابْنُ الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْرَجَاهُ وَنَقَلَهَا عَنْهُ ابْنُ تَهْمَانَ

بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ

بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ  
بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ  
بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ  
بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ  
بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ  
بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ  
بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ  
بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ  
بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ  
بَابُ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ



הערה:

فغير المتواتر ليس له حكم القرآن لكن  
يكون بمشهوره الزيادة على النص

لأنه منقول نقلاً عن النبي عليه السلام العادل والفتاح  
على سبيل الاستمرار فيجوز به الزيادة على النص كما  
الأحادِيث المشهورة خلافاً للملكية وبعض الشافعية  
قالوا أنه ليس بقول كونه غيبه متواتر ولا بخبر صحيح  
العمل به إذا لم ينقل خبراً وهو شرط صحيح الخبر حتى قال الإمام  
أجمع المسلمون على أن كل خبر لم يصرح بكونه خبراً  
عن النبي عليه السلام ليس بحجة ولا عبرة بظاهره وهو غير ما  
قلناه المنقول عن النبي عليه السلام أنما ستر أن أؤخر  
ولما اتفق الأول لانتها التواتر تعين أن في فعل  
به كما في الخبر وأما كون خبرهم وانعقاد الإجماع  
لأبوت له واعتراض عليه إلا بالان لزوم أحد الأمرين  
من القرينة أو الخبرية ثم لجواز أن يكون مذمباً للنقل  
اعتقده وذكره في معرض البيان لما اعتقده وثمناً

7

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

[illegible]



في بيان اعتبارها في  
 الحكم على ما فيها  
 من المعاني  
 والاعتبار  
 في بيان اعتبارها في  
 الحكم على ما فيها  
 من المعاني

وله أربعة أقسام باعتبار وضعه له ثم دلالة  
 عليه ثم باعتبار استعماله فيه ثم باعتبار الوقوف  
 عليه وبعد ما أمور تشمل الكل معرفة  
 مأخذها ومعرفة معانيها ومعرفة  
 ترتيبها ومعرفة أحكامها الأولى  
 باعتبار الوضع للمعنى وهو خاص

وفي لفظ ثم أشارة إلى أن وقوع الترتيب فيها  
 تقدماً وتأخراً على الوجه المذكور وذلك  
 لأن وضع اللفظ مقدم على سائر الاعتبارات  
 بالذات وسابق عليها باعتبار دلالة بمعنى كونها  
 بحيث يحصل من العلم به العلم بشئ آخر مؤخر عنه بالذات

في بيان اعتبارها في  
 الحكم على ما فيها  
 من المعاني

في بيان اعتبارها في  
 الحكم على ما فيها  
 من المعاني

في بيان اعتبارها في  
 الحكم على ما فيها  
 من المعاني

المعاني  
أقسامها بالنظر  
منه البعض وهو  
العام المخصوص  
البعض أو كل شيء  
أيضا كل شيء منه  
محبس الزوائد  
اشترافا سواء  
الوضع والدلالة  
كل اشترافا  
مسبقا للمعنى  
فهم الظاهر من  
سبل العمل  
بمكانه

ان وضع لواحد او لكثير محصور وعام  
ان يغير محصور مستغرقا وجمع منكر  
ان يغير مستغرقا ومترك ان يعني  
كثيرا بوضع كثير ابا اسخاص من

فقد استغفرنا بحججه فابصر له اى متنا ولا يحججه بحجج الدلالة  
بفخرنا بحججه المنكر قيل لا يخرج ح لانه مستغفر بحجج  
الوضع والدلالة وان لم يستغفر بحجج الارادة  
وهو يخفى واليقين خلافه كما سيحى والمراد بالاستغفار  
ما هو اعم من ان يكون على سبيل التناول ومن ان يكون  
على سبيل البدل بمعنى ان يخلو الحكم بكل واحد بشرط  
الانفراد وعدم التعلق بواحد آخر كما في نحو من دخل  
هذا الحصن او لا طه كذا ومن قال بعدم عموم التناول  
على سبيل البدل كما سيحى تخصيص الاستغفار بما كان

المحض او غير محض وهو ليس العام  
 الى غير ذلك وعلى هذا في القياس  
 التوفيق الذي كان عاماً ثم فاق  
 من هو ليس عام في عمومته وقد  
 فاعينار الجوز والاسحق في  
 المحض العام باعتبار الارادة  
 عدم الحكم انتهى ولا يخفى انه لا يستند  
 له ولا وجه في ادعاء التوفيق في كلام  
 من غير ضرورة

قوله او اكثير محصور والمراد بالوضع  
بكثرته هنا الى الوضع لا من حيث  
فيه وحدان الكثرة او المجموع الكثر  
من حيث هو مجموع فيكون كل واحد  
من الوحدان جزئيا من جزئياته او  
جزءا من اجزائه المتفقة في الاسم  
وبهذا الاعتبار يندرج فيه اسما  
العدد والعام ويجمع العام بقوله  
محصور ولا يندرج فيه المشترك  
بالنسبة الى معانيه المنفردة ويندج  
بالنسبة الى معناه ولا يفرق به  
ابن القيم

[illegible]

لے نہ جیتے  
وہ سب، وہ جہاں  
؟ ہنس، لہنہ  
، بکرم جیسے  
جہاں

و لا يضركم ان كنتم كفرا

بحسب دال المضاف الى  
لم يوجز اللفظ  
بدل على المحض عدد  
معين فلا يخرج كالتسعة  
ويخرج التثنية واسماء  
العدد وحبش كان  
الوضع اعم من التثنية  
والاندرجى وكانت  
الفتحة المنفية مبنية

قوله في وجوب اليقين  
بما لا يشك فيه

يعني اذا  
تجدد من  
العارض  
وتخلل من  
الموانع  
م

من حيث هو هو فوجب اليقين فلا يخفى  
زيادة بيان لكونه بينا في نفسه

قد ايجبة بمعنى هذه التعريفات فذكرت فيها باعتبار اشتراكها  
في مثلها فجزان يكون لفظ واحد خاصا باعتبار اشتراكها  
باعتبار آخر فان قلت انقسام اللفظ الى المشترك  
من جهة تعدد الوضع والى العام والخاص والجميع المكون من جهة  
ما وضع له لئلا يجهل فيما لا يقسم واحد بل لا بد  
ان يقسم مرة الى المفرد والمشارك ويقسم مرة اخرى  
الى العام والخاص والجميع المكون ويدرج ما وضع له في  
كل من المفرد والمشارك فيها قلت لما لم يتعلق غير منقسم  
لكونه مفردا ولم يرتب عليه من حيث كونه مفردا حكم  
اصلا تركوا ذلك انقسم وادرجوا المشترك بادنى  
حاجة في التقييم اليها فصار للنشر وتسهيل اللفظ وحرا  
لبحث الامة بهم بعدده والامر في مثل بين ان المؤلف  
في ولا يتحمل بيان تفسير وان اخفى بيان تقرير  
وتفسير م

التي بينت من غير ان  
يكون من غير ان  
المتعار ان يضاف  
والفاحش ان يضاف  
واصحاب الشافعي  
في المعنى فان قال  
بالمعنى الاخص ومن  
نفس بالمعنى العام  
فان الخفية وبغير  
على اطلاق طبع  
وعلى احوال الجواز

لا يكون له من غير ما هو  
 محصور داخل  
 لا يخرج من  
 لا يخرج من  
 لا يخرج من  
 لا يخرج من

١٢  
 للرجل والمرأة واحكامهما الشرعية  
 متفاداة جدا ولا يتناول  
 انفسه الا كذلك بل يتناول  
 انفسه او متفقة الاحكام  
 او مختلفة غير فاحشة هو  
 النوع كالرجل والمائة م  
 تكون المائة وكونها واحدا  
 بالنوع يقتضي استدراك  
 فيه او كثير محصور في تعريف  
 الناحية على انها وان كان  
 من الواحد الاعتباري  
 لكن كونها واحدا بالنوع  
 غير ظاهر وان ادعى  
 صاحب التلويح كونه كذلك  
 اية  
 ١٣  
 الظاهر نوع وجنس  
 بالواد وامره بين  
 اى اللفظ الموضوع للشخص  
 جزئي كلفظ زيد علما للشخص  
 م

وقد يفيد الظن بالعوارض فادخل فيه  
 الامر والنهي والمطلق والمقتضى كما ادخل  
 شخص خبري كزيد او نوع كرجل ومائة  
 او جنس كالنسان واما العام من

١٤  
 سمية الانسان جنسا والرجل نوعا بناء على لسان اهل  
 الشئ واصطلاحهم وان لم يكن كذلك على اصطلاح  
 المبرزين وبما ان اعتبار هذا الشئ في هذا الباب  
 ليس على ذاتيات الاشياء وعرضياتها وحقايقها لعدم  
 تعلق احكامها عليها بل انما هو على احكامها  
 الشرعية المختلفة جدا والاحكام المتفاداة تفاديا  
 كثيرا في نظر اهل الشئ بمنزلة السخايق المختلفة  
 في نظر المبرزين فمتناول افراد متفاداة الاحكام  
 جدا هو الجنس في اعتبار اهل الشئ كالنسان لانه متناول

١٥  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ





او غیره و سوا کان فائدا او غیر  
 ذلک بقوله علیه السلام  
 لبس للقاتل میراث  
 ولا یرث المسلم الکافر  
 و الکافر المسلم ونا معشر الانبیاء  
 لا نورث اقلنا او لا انه  
 یعتقد الایحاج علی ذلک  
 فالخصم هو الایحاج و اجار  
 الایحاد التي اجتمعت  
 الایحاد علی احکامها  
 ابنه

فینفید الوجوب لا الفرض فیجوز تخصیصه  
 بها و التوقف عند قوم منهم  
 ابو سعید مینا و ثبوت الادنی عند قوم  
 منهم المشی و هو الواحد و الثلثة و التوقف  
 ۱۶۸۲ ۱۶۸۲

ای بخبر القیاس ابتداء کما یجوز تخصیصه بقطعی  
 یعنی اذا کان العام ظاهرا مندهم تخصیص العام  
 المتواتر ابتداء بها عندهم لان الظنی تخصیص  
 بالظنی قلنا قد عرفت حال کونه ظاهرا و لان الایحاد  
 خصوا قوله داخل لکم ما ورا ذلکم الذی هو عام  
 فی نکاح المرأة علی عمتها و خالتها بقوله صلی الله علیها  
 و سلم لا ینکح المرأة علی عمتها و لا علی خالتها  
 و خصوا ایضا قوله فاعلی بویسکم الله فی اولادکم  
 مع کونه عام فی کل ولد سوا کان والده نبیا

عدم کفایت  
 الذی  
 هو منہ العام  
 فی الفرض

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور وہی ہے جس نے ان کو مرانا بھیج دیا۔

والتوقف فيما دونه فاذا انعازها وعلم  
التاريخ بخصائص النحاص العام عند  
المقارنة ويكون طبائفي الباني

ای زمانها  
من جیش العظیم  
والتاخر الامتیاز  
والمزاج المزلزل  
زمان نزول  
ماکان سطران  
و زمان صدور  
ماکان من  
الحمد لله

ایذا فاد کل  
 من الخا مو انام  
 القطع من حوله  
 و شاد فاذا  
 فاضا ان ارد  
 کل ان تستحق  
 الشیخ حکیم  
 متین من  
 العز الذی ول  
 علیه فاضی  
 لفظ الناص و  
 الآخر لفظ عام

١  
 ای سوئی الواحد فی الجنس والثلاثة فی الجمع یعنی ما فوقهما وتنجیم  
 الکلم فی ضبط مذاہب الاقوام فی ہذا المقام ان ابر  
 الاصول اختلفوا فی العام قبل الخصوص اخص کل فرد فی  
 باسم خاص اصحاب العموم اصحاب التوقف اصحاب  
 الخصوص ثم اصحاب العموم نہر تیان فریق قالوا یوجب  
 الحکم فیما ینادلہ جمیعاً قطعاً و فریق قالوا یوجب الحکم  
 فیما ینادلہ جمیعاً قطعاً و اما اصحاب التوقف ہم الذین توقفوا  
 فی حق العمل والاعتقاد حتی یقوم الدلیل علی الخصوص  
 او العموم کما تمہ المرجۃ والاشعرے و بعض الفقہاء  
 و اما اصحاب الخصوص فشرذمۃ من الواقفینہ قالوا  
 لا وجہ للتوقف رأسا لانہ یؤدی الی اجمال اللفظ الموضع  
 امکان العمل بہ فلا بد ان یتثبت بہ شیئی من محتلاتہ ثم ینادل

اے بیخبر! تم کو اندھی دل میں  
 میں انعام دے رہا ہوں اور نہ  
 دیکھ کر کہ تم نے اس کے تمام احکام  
 اللہ کے لیے کیا خاص  
 لفظ اخلاص  
 اخلاص یعنی راستہ اور سچائی  
 اور یہ اخلاص اور اللہ کے  
 اللہ کے مخلوق اور اللہ کے  
 اکبر اور اس کے مخلوق  
 عز و احد میں اختلاف  
 اللہ کے بلکہ صفت یعنی  
 موضوع اور لا فہم  
 موضوع اور لا فہم  
 اللہ الاول ثم اخلاص  
 اللہ کے بعد  
 لا یجہل اللہ خاص  
 اور فہم  
 اخلاص  
 قوم بالتوفیق  
 بل وضع کہ  
 انما ذکر کے  
 حقیقت  
 وقال لا شعور  
 بین العموم  
 وقال نوم  
 الامر والنہی  
 حقیقت  
 فاز فی العموم  
 فقط وقال نوم  
 لا حاجۃ

و انچه در این دو مذهب بود  
مطابق الفقهی می باشد  
که در این مذهب  
مست که در این مذهب  
الادنی پس می باشد  
فقط ان التوقف  
فصل

قولہ نسخہ ای نسخہ الخاص العام عند  
تأخر ورود الخاص عن ورود العام  
فے قدر ما تنال الخاص من  
متناولات العام م

ونسخہ عند التراخی فے قدر تناوله لو  
عموم من جهة و قطعی ای العام م

مترج بہ ہذا ترک فے صورہ التخصیص  
مع ان فے التخصیص ایضا کہ تکلف  
لما نہ یستقدفہ بادی الرأی فے  
صورۃ النسخ بخلاف التخصیص  
فلم یکن ثم فے تخریج فائدہ  
او اعتمادا علی الفہام ثمتہ  
بطریق الادلۃ بخلاف الکفر  
م

و بشرط المقارنۃ فے التخصیص والتراخی فے النسخ  
لان عمل المخصص بطریق التفسیر والرفع بیان الافراد  
الئے تناولہا العام بحسب الوضع غیر داخلہ فے الحکم  
والمیفر الدافع بهذا المعنی یعنی ان یکون موصولا متعارفا  
اذ لو ترانسے لدخل تلك الافراد فے الحکم فیودے  
الی التلبس بل التکلیف بالابطاق ولا معنی بعد ذلك  
بیان عدم دخولہا فے الحکم وعمل النسخ بطریق  
التبدیل والرفع بیان ان الانسداد الداخل فے الحکم  
ایضا الے الآن خرجت عنه من بعد فجب  
ان یکون متراجعا لدخل فے الحکم ثم یخرج وایضا  
لا وجه للتشریع والنسخ دفعہ من غیر ان یحلل  
یعقد فیه الحکم ویزعم العمل بہ کما یسجد الی الای

وَيُفَسِّحُ النِّحَاصَ بِهٖ اِنْ تَقْدِمُ النِّحَاصَ  
وَ اِنْ لَمْ تُعْلَمْ فَمَجْلُوعٌ عَلَى الْمُتَارِكَةِ

العام آفاق على عمومہ وان قالوا بجمہ  
او بجمہ (ابو)

اختلافی فی ان العام ہل يجوز قصره علی بعض مسائلہ ام لا  
 فرغم قوم مندو زانہ لا يجوز فی الاخبار لانہ لا یوجب  
 الکذب ولا فی الادامہ والنواسی لانہ یوجب  
 البدأ وکلاهما محالان وفسادہ ظ لانہ الخارج بالقصر  
 لم یس مبراد للشارع ابتداءً حتی لزم الکذب والبدأ  
 ولانہ واقع اما فی الخبر فمخو قولہ تعالیٰ واولیت  
 من کل شیء بل قد قبل لا عام فی الخبر غیر مخصص الا قولہ  
 تعالیٰ و هو یحکم فی کل شیء علیم وان لم یستقیم المحرم  
 فیہ واما فی الامر فمخو قولہ تعالیٰ اقلوا المشرکین فانہ  
 خرج منه اهل الذمۃ واما کثیرہ کذافی النہی وکثیر  
 قر الخلاف الام الرازی وابن الحاجب وکثیر من المتأخرین  
 ونقل عن الاسفغانی والبیہاقی الشیرازی وابن السعہ

عبدل لقوله علم  
انك سبغ والمني  
فاذا افاضنا  
في ان علم  
الناس فكلون  
الامر كما ذكر  
وان لم يعلم  
المنسج فبحر  
الحج

فنجس الخاص  
العام وان اختلف كون  
احدهما مترجعا او اوجرا لا يخلو  
لما بينهما من الفرق الى ما علم  
ولا محال في الفرار الى ما علم  
اذا لم يفر من الفرار الى ما علم  
الفرار من الفرار الى ما علم  
من غير فرار الى ما علم  
بما لا يمكن ان يكون  
والخصيص دونه من الخلاف  
والاخرى من غير خلاف  
والاخرى من غير خلاف  
خصيصا من غير خلاف  
جائز بلا خلاف  
انهم ارادوا بالخصيص الذي لا  
اختصاص له من غير خلاف  
للفظ واراذه من غير خلاف  
او يقال ان مني خلاف الخلاف  
على ان الارادة هي التي يكون  
اقل من قال ان مني خلاف  
العام عند ما يكون يدل على جميع  
من المسيات وبرايد جميع  
فقدوم بالقصر على بعضها من غير  
ما ذكرنا وذهب  
وان العام بعضه باق على عموم  
هو القوم فكل بعضهم باق  
هو

۱ لے ان قالوا ما من عام الا وقد  
خمس منه البعض نحو واللہ بكل شئی

علیم ان اللہ لا یظلم الناس شیئاً  
واجیب بان نحو ما ذکر لیس من الاحکام

تو ما من عام اعترض علیہ بان قولنا کل عام مخصص  
لفظ عام فان كان مخصصاً لزم ان یثبت عام بان  
على عمومہ وان لم یکن مخصصاً لکن منقضا واجب  
بانه مخصص بنفسه فلا یلزم المحذور قلت لیس الکلام  
فی انه لا یکن ان یورد عام غیر مخصص منه  
البعض اذ لا وجہ له ولا ینتقل الیه الفرض بل  
المراد العام الواقع فی کلام الشارع کما مخصص  
فلا محذور فی الشئ الثانی

۲ تبیل لقولہ اما باقی سے عموم  
بطریق الاستشہاد و لہذا قال  
واجیب اہ

و لکن نہ شہادہ سے بھار  
على عمومہ مستلزم للرد على  
من قال بعدمہ مستلزم

۳ و مراد من قال بعدمہ عمومہ  
فی الاحکام العلمیۃ لا مطلقاً لظہور  
ان المقصد بالبحث استنباط  
الاحکام الفرضیۃ  
من ادلتها  
م



ورده بقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم<sup>۱</sup>  
واما يخص عنه فالعام في البات في قطعي<sup>۲</sup>

لأن من الاحكام الفرعية مع انه بان على عمومته  
وتفصيل هذا الاجمال انه قال بعضهم منهم الفاضل  
جلال الدين البلقيني لم يوجد في كلام الشيخ في العام  
البات على عمومته ورده الزركشي بانه كثير في الفقه  
كقوله تعالى والله بكل شئ عليم ولا يلزم ركبت احدا  
لان الله لا يلزم الناس شيئا واجاب السيوطي  
بان هذه الآيات في غير الاحكام الفرعية والظاهر  
ان مراد البلقيني وخبره انه لم يوجد فيها ورده في  
الاحكام الفرعية ثم رد السيوطي بان قوله تعالى حرمت  
عليكم امهاتكم لا خصوص فيه مع انه في الاحكام الفرعية  
ولعل ان قولهم محمول على الباطنة وذكره في مقامها  
الحكاية للقبيل النادر بالعدم ولهذا تراهم يقولون نادرة  
لم يوجد العام البات على عمومته ونادرة هو عزيزة نادرة

والفصل في احكامها  
اصلاح ما نادر على ما يشك  
على بعض ما نادر على ما يشك  
موسد وقد يعان على ما يشك  
انما نادر على ما يشك  
وقد يعان على ما يشك  
مشار على ما يشك  
وقد يعان على ما يشك  
العلم على ما يشك  
غيره متعلقا او غير متعلقا  
انما نادرة وهو المراد منها  
الكل

انما نادرة  
ما من عام الا نادرة  
البيان في ذلك  
الكل

كما كان قبله ان المخصص غير مستقل  
كما لاستثناء والصفة والشرط والغاية وبدل البعض

المخصص هو واجب قصر الحكم  
على بعض متناول نحو جاءني الكلام  
الآزید بخلاف المنقطع فإنه  
لا يخص صدره

هو واجب قصر صدر الكلام  
على بعض المتناول نحو انت  
طالق ان دخلت الدار

م

قوله بدل البعض هو واجب القصر على بعض الجدل منه  
نحو جاءني القوم اكثرهم قال في الكاشفة عند بعض  
هو اشارة الى ما قبل من ان المبدل من ليس مقصور  
في الافادة انما المقصود البديل فلا ضرورة لبناء على  
ان يكون العام مقصودا بالافادة في المقام او الى  
ما قبل من ان بدل البعض في حكم الاستثناء فلا وجه لافرا  
بالذكر وكلاهما خاليان عن التحصيل اما الاول فلان  
الكلام في بيان صور قصر العام بغير المستقل  
مطلقا سواء كان العام هو المتناول بالافادة او لا وكون  
المبدل منه في حيز القوط بعد بيان البديل غير  
متعلق بالبحث على ان المخصص كان من غير المستقل  
ان المبدل منه في غير بدل الغلط ليس في حكم المهدر  
بل هو للمهدر والتوطئة وليفاذ بمجموعها فضل كما كبد

وبين

فان لا يكون لاشياء واما ان في هذا بل البعض  
وان كان في حكم الاستثناء بمعنى ان يؤدح ما ادراه  
لكن طريق مغاير للاستثناء في اداء المعنى فيبقى ان يفرد  
بالذكر كما انفسد واما بالذكر كلاً من الشرط والصفة في انه  
يمكن ان يؤدح بطريق الصفة هذا ثم منها ما كان المخرج  
من العام هو المذكور كالاستثناء والغاية ومنه  
ما كان المخرج غير المذكور كالشرط والصفة والبدل فلو كان  
فالعام حجة قطعية كما كان ان غير مستغلة وقال  
فالعام يبقى قطعياً كما كان ان غير مستغلة اظهر دوزق  
ما بين كون العام يبقى قطعياً وبين قوله العام الباسط  
ان الملوام

عند كون المخرج معسوماً  
او مستقلاً بالعقل نحو خالق كل شيء

فان مجرد العقل  
يخص ذاته تعالى  
هذا انما يتم اذا  
دخل الحكم في  
خطاه ولم يكن  
اشق بمقتضى المثني  
م

لا يكون العام  
قطعيّاً في انما خالق كل شيء  
الخاص بالشيء  
لعدم ما يدرك  
اخراجاً فهو مخرج والعقل بالفضل  
عند كون المخرج  
التي تخصها بالشيء  
الخطابات  
لا مطلقاً حتى لو تقضي العقل  
ببعض مجهول بان يكون الحكم  
عقل على الكل دون البعض  
عقل في الذرة لا يبقى العام  
الرجل في المخرج  
فلا فرق عند كون المخرج  
فدراً بغير كون  
هنا انما وبالكبر في انما  
واختاراً بانها بالخطابات  
الى ما قبل ان لم يثبت في خطابات  
انما اخرج العقل بعضاً مجهولاً  
وان امكن وقوع في غير ما  
احقه في عدم واسطة حكم  
عن البين للذرة والفضل بان  
القضية بهذه الكلمات  
بما في مقام المسئلة ولا يلزم  
قولهم مهملات العلوم كليات  
وينبغي تعيد ما سبق كون المخرج  
مطلوباً اس الملوام

لعدم ما يدرك  
اخراجاً فهو مخرج والعقل بالفضل  
عند كون المخرج  
التي تخصها بالشيء  
الخطابات  
لا مطلقاً حتى لو تقضي العقل  
ببعض مجهول بان يكون الحكم  
عقل على الكل دون البعض  
عقل في الذرة لا يبقى العام  
الرجل في المخرج  
فلا فرق عند كون المخرج  
فدراً بغير كون  
هنا انما وبالكبر في انما  
واختاراً بانها بالخطابات  
الى ما قبل ان لم يثبت في خطابات  
انما اخرج العقل بعضاً مجهولاً  
وان امكن وقوع في غير ما  
احقه في عدم واسطة حكم  
عن البين للذرة والفضل بان  
القضية بهذه الكلمات  
بما في مقام المسئلة ولا يلزم  
قولهم مهملات العلوم كليات  
وينبغي تعيد ما سبق كون المخرج  
مطلوباً اس الملوام

ومن تخصیص التبصی والمجنون من خطایه  
 الشریع او بالکلام المستراخی فانه نسخ

بالتبصیر  
 بالتبصیر

بالتبصیر العام واخراج بعضه  
 بالکلام المستغل المزانی  
 م

كقول تعالى وقد علم الناس حج البيت من استطاع  
 اليه سبيلاً فان المجنون مثلاً لدخول لقة في الناس  
 قد احس به العقل بحرم العقل بامتناع تكليف من لا يفهم  
 الخطاب هذا لا نيم عند من قال ان تعيين مناط التكليف  
 مطلقاً حيثما كان انما هو بالشرع لا غير وسبب ان  
 نقول في تحفيظه وزعم قوم منهم ان معنى ما ذكره  
 السبكي وغيره انه لا يجوز التخصيص بالعقل وتلكوا  
 فيه بوجوه لا يعجزون بها ولظهور ما فيه والصورة بوجه  
 من بعض ان تعيينه منهم شارح المنهاج الى رفع  
 النزاع بين الفريقين فقال بعضهم الخلاف في المسئلة  
 لفظي فان احدا لا ينافي في ان ما يسمى مخصصاً خارج  
 وانما النزاع في ان اللفظ هل يشمل من لا يتبع  
 العقل مخصصاً بانه ان اللفظ لم يشمل ذلك ١٩

وهذا

١٩ وهذا هو ظاهر نص الثغرة ومن قال شمله تمامه محضاً  
 وانت تعلم انه لا حاصل له لانه ان اراد عدم الشمول لغة  
 فصادف ظاهره وان اراد عدمه بحسب الارادة فلا شك  
 ان هذا لم يقل بشموله بحسبها وان التخصيص ليس مبنياً  
 على الشمول بحسب الارادة لان التخصيص نسخ العموم  
 والعموم دلالة اللفظ على الاستغراق او جمع من المسميات  
 لا ارادة ولو كان الامر كذلك لزم ان يكون كل تخصيص  
 نسخاً وان اراد عدمه في صحة الارادة وامكانها  
 في الجملة فلا تستند لاشتراط امكانها وصحتها في الجملة  
 في التخصيص بل المقبر في التخصيص دلالة اللفظ  
 وشموله عليه بحسب المعنى الذي قصده لولا التخصيص  
 سواء امكن الارادة اولا على ان التخصيص منها اخرج  
 بعض المتناول اللفظ المفرد وهو كل شيء مثلاً بل لفظ شيء  
 في قوله تعالى اقتدر خلق كل شيء وظهر ان معنى ارادة  
 جميع ما يلحق عليه لفظ شيء بذلك المفرد الا انه  
 لما وقع في التركيب ونسب اليه اخلق الذي يمنع عقلاً  
 نسبة الى الكل اخلق عقلاً ارادة الكل هي معنى تخصيص  
 العقل بل يقال بمعنى ارادة الكل في التركيب ايضا ١٢

على لغة الارادة  
 بحسب الميراث  
 كقوله في غير هذا  
 ومنه في ما بين  
 صحة الارادة لغة  
 من يوجب على  
 التركيب من ارادة العقل  
 عدم العقل بحسب  
 في التخصيص  
 في بعض المواضع  
 وقال بعضهم العقل  
 لا يقتضي العقل  
 لا يمنع من العقل  
 لا يمنع من العقل  
 لا يمنع من العقل

فان علم المخرج المنسوخ قطعي في الباقي

والا فقي الجميع وظني في الباقي  
عطف على قوله قطعي

ان كان مستقلا متصلا <sup>بما</sup> <sup>او</sup> <sup>العلم</sup> <sup>الذي</sup> <sup>هو</sup> <sup>المستقل</sup> <sup>موصول</sup> <sup>بالمعلوم</sup> <sup>المخرج</sup>

بعض العلم الذي ضمن منه البعض بكلام مستقل موصول  
يكون محذوف في الباقي ان دل ذلك العلم على خارج  
بعض معين فلا يكون قطعا في جميع الباقي بل ظني يمكن  
في الشبهة اما ان حجة فلان الصحابة والسلف اتفقوا  
بالعمومات المخصوص من البعض بكلام تام موصول فتأني  
من غير تكبر فكان اجماعا ولان تناول الباقي بعد  
التخصيص بان وجه العلم فيه انما هو باعتباره ولهذا  
لو قال اكرم جميع بني نعيم فلاكم فلانا وفلانا فترك  
احدهم من عداها بعد عاصيا واما تكلمين الشبهة فتأني  
خروج بعض احسن من الباقي بتعليل ذلك المستقل  
اذا الاصل في النصوص التعليل ولما نفع ههنا منه  
واذا ادركت العلة فاحتمال الغير ثابت لما جاز تراحم العلم

كما كان لان ما يورث الشبهة  
في منه المخرج وهو احتمال  
التعليل منتف ههنا لا شائع  
كون القياس ناسخا م

اي وان لم يعلم المخرج بالعلم المتراخي  
فالعلم قطعي في الجميع م

ولانا غير ذلك العلم اذا لم يجر  
لا يعارض المعلوم فينقض هو  
في نفسه ويكون العام قطعا  
في جميع ما يتناول ولا يخرج  
فلا نسخ ولا اعتبار لا بهام ظاهر  
العبارة وقوع التخصيص في نسخ  
في هذا القسم ايضا م

الشبهة  
ان لم ينفى الاحتمال  
في بعض النسخ وبقية النسخ  
اد



قوله وفي الكل ان لم يعلم وفيه نظر الظاهر انه ليس بحجة ان لم يعلم المخرج كما ذهب اليه الجمهور  
 وخصه اقوال الاقوام في هذا المقام على ما كتب الاعلام انه لا نزاع في ان العام اذا قصر  
 على بعض ما يتبادر بغير مستقل يكون حجة ان كان المخرج معلوما او لا يكون حجة ان لم يكن معلوما  
 الا عند اليه ثور في رواية منه ان العام المخصوص ليس بحجة مطلقا خص بمقتضى او بمقتضى  
 انشاء عن الباقي اولا وفي رواية منه ان العام المخصوص بكلام ليس بحجة الا في اخص المخصوص  
 اذا كان المخرج معلوما كالسحر لكرسه وعبادته الجحيمية وحيث بن امان مجله فيما سواه  
 مما جازيه البان على ما حكاه صاحب التحرير وصاحب التقرير واما اذا قصر كلامه على  
 فعه الجمهور حجة فنية في الباقي ان علم المخرج والا فليس بحجة اصلا الى ان يبين المخرج وقيل حجة قطعية  
 في الباقي ان علم والا فليس بحجة وعند فخر الاسلام حجة فنية في الباقي ان معلوما وفنية في الكل ان يكون  
 وعند الشيخ اليه المصنف من وابن برهان من الثانية حجة قطعية في الباقي ان معلوما وقطعية في الكل  
 ان جملة وعند ابن عباد البصري ان كان العام مبنيا على حجة والا فلا وعند عبد الجبار ان لم يكن  
 مجزئا قبل التخصيص حجة في الباقي والا فلا وعند البجلي ان خص بمقتضى ليس بحجة اصلا وعند بعض  
 حجة في اقل الجمع وليس بحجة فيما توفيه به ههنا فحقه وان التخصيص يقع في الاخبار

قوله ان حَسَا اى العالم ظنى فى الباقى ان خص بالحس والعرف او نقصان بعض الاولاد  
او زيادته لعدم اطلاع الحس على تفاصيل الاشياء ولا خلاف العرف والعادات  
والمخفا، الزيادة والنقصان فلا يخلو من شبهة الا ان يعلم قدر المختص من قطعاً كنه  
ان وجد فساد جداً اس المتوقف

كوله او عرفا العرف على نوعين الاول قوله وهو ان تعارف في المطلق لفظ ارادة  
معنى بحيث تبادر عند سماع ذلك المفعول واسطة ذلك التعارف كلفظ الدابة على التعريف  
او ذات القوائم الاربع والدرهم عند النقد الفالب وتخصيص العام به متفق عليه  
ان لم يعلل اي حجب التعامل لامن حيث اللفظ كاللحم فانه لا يختص لفظا بالما كوله  
انه حجب التعامل مخصوص به وتخصيص العام مختلف فيه فقد بعض اصحابنا يخص به

وَيُحْمَلُ فِي الْكُلِّ أَنْ لَمْ يَحْمَلْ أَوْ أَنْ حَمَلَهُ  
نَحْوُ أَوْ تَبَيَّنَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَوْ عَسْرَةً  
نَحْوُ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا يَفْعُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ

قوله يَفْعُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ وَيُحْمَلُ بِهِ وَلَفْظُ الرَّاسِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ  
فِي رَأْسِ كُلِّ جَوَانٍ إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُومٌ عَادَةً أَنَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ بِلِ الْمَرَادِ الرَّاسِ  
الَّذِي يَفْعُ النَّهْلُ بِكِبَرِهِ فِي النَّاسِ وَالْبَيْعُ مَثَلًا  
وَإِخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمِنْ بَعْضِ  
مَنَّا وَالشَّافِعِيَّةُ لَا يُحْمَلُ بِهِ وَإِخْتَارَهُ صَدْرُ الْإِسْلَامِ حَيْثُ  
قَالَ الْعَلَمُ بِمَرْفُوعِهِ إِلَى تَقْيِيدِهِ النَّاسِ قَوْلًا لَا فِعْلًا الْإِبْرَاقُ  
أَنَّهُ إِنْ حُلِفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَكُلُّ لَحْمٍ إِلَّا دَنَى يَحْتَسِبُ  
وَإِنْ كَانَ النَّاسُ لَا يَأْكُلُونَ لَحْمَ الْإِبْرَاقِ عَرَفْنَا أَنَّهُ قَدْ لَانَ الْإِنْفَاقُ  
عَلَيْهِمْ لَحْمُ الْفَأْنِ بِمَحْصُومَةٍ فِي اسْتِشْرَاقٍ وَقَصْرٍ لَامٍ مُشْبَرٍّ  
الْإِسْلَامُ عَلَى لَحْمٍ إِذَا كَانَ الْعَادَةُ الْكُلُّ فَوْجِبَ كَوْنُ الْعَرَفِ  
الْعَلَمُ مَحْصُومًا كَالْقَدْرِ لَا تَحَادٍ الْمَوْجِبَ وَهُوَ التَّجَادُ  
بِمَحْصُومَةٍ مِنَ الْهَلَاكِ الْفِعْلُ هَذَا كَلِمَةُ ظَاهِرَةٍ أَنْ وَفَّقَ الْعَامُ فَتَحْتَ طَبَقِ الْإِبْرَاقِ

الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ

الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ  
الْمَحْمُولُ عَلَى الْإِبْرَاقِ

من حيث معنى اللفظ نقصان  
المعنى الذي من انباء عن كماله  
مادة اللفظ في بعض افراد  
اللفظ العام فيكون اولي به  
الاخر فيخص به م

وكما له ما انباء مادة اللفظ  
فيكون اللفظ اولي  
بالبعض الاخر فيخص به م

ولكن في ان اتفق كل منهما  
وحسب وج بعض مجبول القول  
ما يشاء له صاحب القول  
وهذا القول ما ذكره صاحب  
الميزان تبعاً لما في المعنى في  
الحس وحمل قوله وقيل على قول  
من قال ان العام المخصوص  
بمعنى مستقل معلوم المخرج قطعي في  
الباقي ربط القول ان كان كلاماً  
مستقلاً بعيداً

او نقصان بعض اللفظ  
لي حر او زيادته نحو لا يأكل فاكهة  
وقيل دليل قطعي ان المخرج معلوماً

ولا ينبغي له لا يقع على الغيب والربط والراعي عند  
التي حسيته زعمه لا بد تعالى لان كلمة منها وان كان  
فاكتة لغة الا ان فيه معنى زائد على النكته اي  
التلذذ والتشبع المبنى عن السبعية والقصور في  
المقصود الاصل من المأكولات وذلك المعنى الزائد  
العندائية وقوام البدن به وبعضهم قالوا انه صك  
للغذاء والدواء والتشبع ايضا فيكون هذه الزيادة  
موجبة لنقصان معنى النكته فلما ناول اسم  
الفاكهة عيّن الاطلاق وهو مخرج في ان التخصيص هنا  
لغة النقصان ولا يخفى ما فيه من ان كتاب لا حاجة له

لا يقع على  
المعنى  
نقصان اللفظ

لا يقع على  
المعنى  
نقصان اللفظ

وَأَمَّا التَّخْصِصُ بِفِعْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ  
تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَوْنُهُ بِقَوْلِ أَصْحَابِنَا  
الْإِجْمَاعِيِّ وَبِهَذَا هَبَّ الصَّحَابَةُ فَرَجَ إِلَى الْكَلَامِ  
الْمُسْتَقِلِّ

أَيُّ التَّخْصِصِ بِكُوتَةِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعَرُّفِهِ  
لَمَّا بَسَلْتُمْ خُرُوجَ بَعْضِ الْعَامِّ مِنْ كَلِمَةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِفِعْلِ  
خَالَفَ الْعَامَّ فِي مَجْلِسِ نَزُولِهِ أَوَّعِدْ وَدَرَهُ وَلَمْ يَكُوهُ  
وَتَخْصِصِ الْعَامَّ بِفِعْلِ وَكَوْنُهُ ابْتِدَاءً جَائِزًا لِأَنَّهُ عِنْدَ  
مَنْ قَالَ بِطَبِيعَةِ الْعَامِّ كَبَعْضِ مَنَادٍ مِنَ الشَّيْءِ فَجَعَلَهُ أَمَّا يَجُوزُ  
أِذَا كَانَ كُلُّ مَنَاهَا مَشْهُورًا أَوْ مُتَوَاتِرًا مُتَفَارِقًا لِلْعَامِّ أَلَا يَكُنِي  
الْعَامَّ مُتَوَاتِرًا أَوْ مَشْهُورًا أَلَا فَلَا يَزِمُ إِلَّا الْمَقَارَنَةَ  
وَأَنْ تَنْتَقِيَ الْمَقَارَنَةَ بِكُوتَةِ الْخَاسِرَةِ نَاخِيًا وَعِنْدَ  
مَنْ قَالَ بِطَبِيعَةِ كَبَعْضِ مَنَادٍ وَجُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ يَجُوزُ  
مَشْهُورًا أَوْ لَا مُتَفَارِقًا أَوْ لَا أَسْأَلُ الْمَوْلَى

أَيُّ التَّخْصِصِ بِكُوتَةِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعَرُّفِهِ  
لَمَّا بَسَلْتُمْ خُرُوجَ بَعْضِ الْعَامِّ مِنْ كَلِمَةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِفِعْلِ  
خَالَفَ الْعَامَّ فِي مَجْلِسِ نَزُولِهِ أَوَّعِدْ وَدَرَهُ وَلَمْ يَكُوهُ  
وَتَخْصِصِ الْعَامَّ بِفِعْلِ وَكَوْنُهُ ابْتِدَاءً جَائِزًا لِأَنَّهُ عِنْدَ  
مَنْ قَالَ بِطَبِيعَةِ الْعَامِّ كَبَعْضِ مَنَادٍ مِنَ الشَّيْءِ فَجَعَلَهُ أَمَّا يَجُوزُ  
أِذَا كَانَ كُلُّ مَنَاهَا مَشْهُورًا أَوْ مُتَوَاتِرًا مُتَفَارِقًا لِلْعَامِّ أَلَا يَكُنِي  
الْعَامَّ مُتَوَاتِرًا أَوْ مَشْهُورًا أَلَا فَلَا يَزِمُ إِلَّا الْمَقَارَنَةَ  
وَأَنْ تَنْتَقِيَ الْمَقَارَنَةَ بِكُوتَةِ الْخَاسِرَةِ نَاخِيًا وَعِنْدَ  
مَنْ قَالَ بِطَبِيعَةِ كَبَعْضِ مَنَادٍ وَجُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ يَجُوزُ  
مَشْهُورًا أَوْ لَا مُتَفَارِقًا أَوْ لَا أَسْأَلُ الْمَوْلَى

بَعْضُ بَابٍ فِي  
أَنَّ زَيْنَ الْإِجْمَاعِ مَرْنُ  
وَالْتَّخْصِصُ بِقَوْلِ أَصْحَابِنَا  
الْإِجْمَاعِيِّ وَبِهَذَا هَبَّ  
الصَّحَابَةُ فَرَجَ إِلَى الْكَلَامِ  
الْمُسْتَقِلِّ  
أَيُّ التَّخْصِصِ بِكُوتَةِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعَرُّفِهِ  
لَمَّا بَسَلْتُمْ خُرُوجَ بَعْضِ الْعَامِّ مِنْ كَلِمَةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِفِعْلِ  
خَالَفَ الْعَامَّ فِي مَجْلِسِ نَزُولِهِ أَوَّعِدْ وَدَرَهُ وَلَمْ يَكُوهُ  
وَتَخْصِصِ الْعَامَّ بِفِعْلِ وَكَوْنُهُ ابْتِدَاءً جَائِزًا لِأَنَّهُ عِنْدَ  
مَنْ قَالَ بِطَبِيعَةِ الْعَامِّ كَبَعْضِ مَنَادٍ مِنَ الشَّيْءِ فَجَعَلَهُ أَمَّا يَجُوزُ  
أِذَا كَانَ كُلُّ مَنَاهَا مَشْهُورًا أَوْ مُتَوَاتِرًا مُتَفَارِقًا لِلْعَامِّ أَلَا يَكُنِي  
الْعَامَّ مُتَوَاتِرًا أَوْ مَشْهُورًا أَلَا فَلَا يَزِمُ إِلَّا الْمَقَارَنَةَ  
وَأَنْ تَنْتَقِيَ الْمَقَارَنَةَ بِكُوتَةِ الْخَاسِرَةِ نَاخِيًا وَعِنْدَ  
مَنْ قَالَ بِطَبِيعَةِ كَبَعْضِ مَنَادٍ وَجُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ يَجُوزُ  
مَشْهُورًا أَوْ لَا مُتَفَارِقًا أَوْ لَا أَسْأَلُ الْمَوْلَى

والتخصيص بالنسبة كنبته طعام دون طعام في نحو

قوله <sup>الذي لا يملكه الله</sup> أن أكلت طعاما هكذا ليس بصحيح

في ظاهر المذهب مطلقا وصحيح ديانة

عند أبي يوسف وقضاء ايضا عند

الخصاف وتخصيص العام باسباب

النزول واسباب الورد وليس بجائز

قال صاحب الاشارة تخصيص العام بالنسبة مقبول  
ديانة لا قضاء وعند الخصاف بيع قضاء ايضا فلو  
قال كل امرأة اتردوها فوطا لن ثم قال نوبت  
من مودة كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلافا  
للخصاف وما قاله الخصاف مخلص لمن خلف ظالم ولو

لا يترك موجب البينة من  
غير موجب يعتقد وعمل  
بالكوت عنه مع ترك  
العمل بالمقصود ولا يفتي فساد  
م

قال شمس الائمة اكلوا في الخفاف  
رجل كبير يجوز ان يغتسل  
به

المذهب في دفع شبهة انما هو في تخصيص  
كراهة الورد ليجوز ثم قال ولا يميم  
النسبة بالنسبة فمأواه انتهى

ثم عند كون الباس في ظننا يخص

بجز الواحد ولو مفصلاً وبالقياس

وان لم يجز ابتداء القطع

العام الموقوف للمدح او الذم هل هو باق عموم اولاً  
قبل نعم

لان تخصيص الظني بيان تفسير لا بيان تغيير كتخصيص القطعي  
والظني يفسر بالظني كجز الواحد والقياس دلالة  
في كون المفسر متراجها بخلاف المفسر فان اذا  
انفصل يكون ناسخا لا مغيرا ولهذا شرط في  
المخصص المغير وهو المخصص ابتداء المقارنة  
والا اتصال كما سبق من الملوك

الذي كان العام فيه  
الظن انما هو

انما انقطع العام بحسب البنية اذا كانت  
في نفس المذبح او الذم بل نعم  
بحسب الاستعمال فيكم  
بحسب الحكم في جميع شؤنا  
فثبت به الحكم بعدم  
فلم يبق مانع من ارادة التخصيص  
للمدح او الذم ولا يغير

بمع لانه عام بصيغة وضعها ولا منافاة  
بين المدح والذم وبين التعميم فثبت  
ان التعميم لا يحكم بالعموم  
فالاولى ان لا يحكم بالعموم  
فثبت او ما ملكت امراً  
مع كونه موقفاً للمدح وبغير نظر



اي في عدم وليس في شي من  
الاتفاق بل الاكثر على خلاف  
ما خرج به غير واحد من  
المحققين كالقاضي عصف  
وغیره و قبل يتوقف  
المرء ان يبين الحال ولا يجد  
ان يرجع هذا القول اثباته

فانهم

بهم بل ينزع الذي لم يبين لولا  
يفهم هو على عموم و يقصر  
على ما سبق له ما علم من  
المعارض يحصل الموت والمقصود هو  
الاشارة الى قوة عموم ما ليس  
مسوقا لها عن عموم ما سبق لها  
لا بيان موافق عموم على التفسير  
فكان حاله هو باق على عموم  
كالعام الذي لم يبين له غيره  
اذا عارض عام آخر غير مسوق اليهم  
فائدة قال الناجي ابن السكيت  
المسئلة مقصورة على ما سبق لها  
بل هو عامة في كل ما سبق لغرض  
استمر

وقبل لا حتى ادعى الاتفاق فيه

والاصح نعم ان لم يعارضه عام آخر

لم يبق له والا فلا

اي لا يعم لان الكلام سبق للمدعي او الذم وقد شاع  
وعمد فيها التجوز والتوسع وان يذكر العام بلا ارادة  
العموم مخالفا او عسرا او وهو مردى عن التنازع  
وانت تعلم ان كثرة وقوع التجوز فيها بناء على التفسير  
لا يقتضي التجوز وعدم التقييم عند انتفاها ولا يخرج  
الحفظ عن صفة العموم والتخصيص لا يقال قصد  
المدعي او الذم بناء على قصد العموم لانا نقول من اين  
ذلك بل التقييم يقع في الغرض منها ولو سلم فاشك  
في عدم منافات العموم لها بل المبالغة  
يحصل بكل منهما وقد يقال مني النزاع ان الدلالة بل يغير

والتم اذا لم يبين شي من الامور المتنازع فيها  
فان لم يبين شي من الامور المتنازع فيها  
فان لم يبين شي من الامور المتنازع فيها

من العموم والارادة او لا وانما هي من التخصيص بهذا القدر  
من العموم والارادة او لا وانما هي من التخصيص بهذا القدر

واعلم ان العام المراد منه المخصوص  
غير العام المخصوص لان الاول لا يراد  
فيه شمول الجميع لامن جهة تناو  
اللفظ ولامن جهة الحكم واثنا في براد فيه  
الشمول في اللفظ لاني الحكم ولان الاول  
مجاز اتفاقا واثنا في احوال

على ما سبق و هذان الفرقان مذكور في الدين السكت  
حيث قال ان المراد به المخصوص هو العام اذا اطلق  
به بعض ما يماوله وهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله  
والذي يظهر انه مجاز قطعا بلا خلاف والمخصوص العام  
اذا اراد به معناه مخرجاً منه بعض افراده فالارادة  
فيه ارادة الاخراج وفي الاول ارادة الاستعمال ولا يشترط

المراد من  
بين اهل البيان  
فكره العام و ارادة المخصص  
في الاول  
وهو ان  
بعض من  
بعض من

الارادة  
المخصص  
في الاول  
بعض من  
بعض من

فان دربنه لفظیه و انما قد تمکد  
عنه ذکره البقیه و تبعه  
السیوطی کاتبه البکریه الغریبین  
الاولین کتب عطا هم  
مشکل اذ سر بنه اثانی  
قد کون عقیده محضه کفر بنه  
الاول و سر بنه الاول هو کون  
لفظیه و نحو ما کان فی وان  
جواز اللفظی کتب فی اثانی  
لیس علی الحلقه م

ولان سر بنه الاول و لا یتک عنه  
بجلا ف الثانی ولان الاول یراد به

الواحد اتفاقاً و الثانی فی خلاف

نحو قوله تعالی قال لهم انکم و العاقل  
هو نعیم بن مسعود

الاجتهاد فی الامتصاص و اعراب من خرافه و کینه النجوز  
فی ما ذکره السیوطی فقام الواحد مقام الکثیر فی ضبط  
المؤمنین عن طاعات ایه فی بیان و لا یجوز ان یقال  
ان الاول یعنی فی علاقۃ التذم و یستدل علیها و لکن  
ان فی و ان الاول یقع فی اللفظ الذی  
ورد علی الاستغراق کجوان مراداً منه الانسان  
فی قولنا کل حیوان لامن حیث کونه مستغرقاً بل مجرد  
مفهومه الذی اذا دخل علیه ما یفید الاستغراق یكون

ولان الاول یراد به  
الواحد اتفاقاً و الثانی  
فی خلاف

استغراقاً یخلف ان فی  
الاحصاء مع کونه مخصوصاً

# تمت

العالم الباس في مطلقا مجاز عند الجمهور  
في اللغة

من الاشعة والمقرن وانشاره بعض مناجيب  
البريد والتحرير والبعض الهندى وابن الحجاب  
والبعض دس قالا اولوكان حقيقة في الباس  
كما كان حقيقة في النظر كان مشتركا بينهما والهم متفق  
لان فيه ترجيح الاشتراك على التجوز ولانه لو اشترك  
لم يكن ظاهرا هو الموم والاستفراق وكما من فيه  
ولما بنا ان الشخص انما يفهم بغيره كسائر انواع المجاز  
فيكون مجازا كذلك والى جواب عن الاول انما قلنا  
ان العام بعد التخصيص يراى به خصوص الباس  
حتى يكون معنى آخر دبر من عدم مجازية الاشتراك  
انما قلنا ولو لم ارادة الباس قلنا ان لو كان حقيقة  
فهو كان مشتركا لفظا وانما يلزم لو كان ذلك بوضع  
ثان والاستعمال ثمن واما لو كان ارادة الباس  
بالاستعمال الاول الطارى عليه عدم ارادة البعض

بما هو المشهور

اشي من الجمع فلا يلزم ذلك ومن اننا في ان كون الشخص محددا بالقرينة  
انما هو جيب كونه مجازا في استعماله كخص من حيث هو دانا كالمش  
العام في صفة الاول وطمى عليه م ارادة البعض كمنه بغيره وكما هو المشهور  
مفصلا على الباس في طر كونه مجازا في الباس والعام موضع نظر قائل  
انما هو





## والا فحقیقہ کے منہی التحصیل

وكان هذا العامل زعم ان هذا الاختلاف مني على الاختلاف  
في اشتراط الاستغراق في العام وان منتهى التحصيل  
الاجمع يقرب الى مدلول العام اولئذ على الاطلاق  
وكذا بما لا يقول عليه بل الحق انه خلاف مبتدأ اذا  
كثر شرط الاستغراق ايضا على ان حقيقة وان  
منتهى التحصيل ليس ما ذكر على الاطلاق كما سيأتي وقيل  
اهم المحرمين وبعض من حقيقة في تناوله ومجاز  
في الاقتصار عليه وقال القاضي عبد الجبار  
حقيقة ان كان بشرط او صفة لا استثناء وغيره  
وقال القاضي حقيقة ان كان بشرط او استثناء  
لا صفة وغيره وقيل حقيقة ان خص برليل لفظي انصر  
او انفسل والآنجاز وقال ابو الحسن البصري حقيقة  
ان غير مستقل ومجاز ان مستقل من عقل وسمع وهو  
مختار الالام فخر الدين الرازي وكثير من المتأخرين

والا فحقیقہ کے منہی التحصیل

والحقیقہ



والحقیقة نقولوا عن ابي بكر الرارسي احمد المصنف  
 من حقیقة ان كان الباقی جمعا مطلقا والا فمجازا والمأیة  
 والث فیه نقولوا انه حقیقة ان الباقی غیر منحصر  
 ای لکثرة بفسر العلم بفردیها والا فمجاز فان قلت  
 ما فائدة الخلاف قلت ذکر دافئها وجوها الاول ما نقله  
 شمس الأئمة عن المکرخی من قال بانه حقیقة بصحة  
 الاستدلال ومن قال بانه مجاز لم یقل بصحة الاستدلال  
 لان المنخص یجعله مجازاً فلو بقی محسباً فی الباقی کان  
 حقیقة ولا وجه للجمع بین الحقیقة والمجاز فی لفظ واحد  
 الا ان یكون اخص المنصوص معلوماً فیکون ثابتاً بكونه  
 منضیاً به انتهى وفيه شبهة الثانی قریب منه وهو  
 ما قاله تاج الدین والعراة ان من قال حقیقة  
 اجمع به فی الباقی جزماً ومن قال بخلافه  
 اختلفوا فی الاجتلیج به والمحققون هم الاجتلیج  
 به ایضاً فیه نظر ان لث ما قبل ثمره اختلاف  
 صحیح الاستدلال بهوم الباقی وفيه ایضاً نظر ولا یبعد ان ذلك

بحر تحقیق المسائل ویدان الحق مع فایده من فائدة احکام  
 الحقیقة کما ان التوزیع من الباقی الی مسمى آخر مجازی واهم  
 احکام المجاز وینظر ذلك فی موارد الاستعمال

وتموعن الاكثر جمع بضر ب  
اسلے مدلول العام وقيل ثلثة

التي انتهى التخصيص الى الغاية التي  
بجوز ان ينتهي اليها التخصيص  
ولا يجوز ان يتجاوزها

كأبي الحسين البصري والمام  
الحرمين والرازي وكثير  
اصحاب الشافعي  
م

قالوا العام كالجعم في افادة  
الاشياء او غلاتها وخصيصه اقل  
الجمع وهو ثلثة م

قد فرد به ما فوق النصف كن لا يمكن الاطلاق عليه  
الا فيما يعلم عدد الاشياء العام وفرد بعضهم  
بجوز غير محصور وعلى هذا لا يفرق بين الجمع  
بما ذهب اليه البعض وصححه فخر الدين الرازي  
والبيضاوي من ان انتهى التخصيص بسبع غير محصور  
وقد قال تغايرهما صاحب جمع الجوامع قالوا لو كانا  
تختلف كل من في المدينة ولم يقل الا ثلثة  
او قال اردت ثلثة عد لا غيب او مخطا قفنا  
ولم سلم فانما بعد في العرف لان في اللغة واللام  
في التثنية لغة وبعد ذلك فالسبل  
لا يقوم في غير المستقل فلا تقرب اليه



لفظ و معنى كالرجال والنساء  
او معنى فقط كالرجل  
والقوم

١ وثلاثة في الجمع ان يستقل وقيل

٢ اشان ان يستقل وفي المفرد

كلاما اذ فيه لان الثلاثة اقل الجمع فالتخصيص بالمستقل  
ال لى مادونها يخرج اللفظ عن الالة لى الجمع  
فيصير ازاله وتبدلا وان الثلاثة للجمع كالواحد  
للمفرد فكما كان منتهى التخصيص للمفرد الواحد يكون  
في الجمع الثلاثة وان التخصيص بالمستقبل المتأخر  
العموم والعموم عارض باللام ونحوه فلا بد ان يبقى  
ما ثبت بنفس الصيغة وهو الثلاثة لانها اذنا  
على ما نص عليه محمد في مواضع من كتابه وهو قول  
عثمان وابن عباس واكثر الصحابة والى حنيفة  
وانما في اكثر الفقهاء وائمة الفقهاء رضي الله  
عنهم وقال عمرو بن دينار وما لك وبعض النافعية اقل  
الجمع اثنان و على هذا القول قوله قبل اثنان م  
١٩ ولا يطلب ادلة الخصمين من الكشف الكبير والصغير

والنوع

١٩ والتوضيح والتلويح وغيرهما من المبسوطات  
 فان قلت اجمع على ما تنق عليه كلمات النجاة على  
 ضربين جمع القلة واقله الشئ واكثره العشرة  
 وجمع الكثير واقله ما فوق العشرة ولا نهاية لاكثره فخط  
 هذا ينبغي ان يكون منتهى التخصيص في اجمع الكثير  
 السادس عشر فلما يتم ما ذكر على اطلاقه اوجب  
 بانهم لم يفرقوا بينهما في هذا المقام فدل بظاهرة  
 على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة  
 بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع  
 الكثير غير مختص وقال صاحب الطلوع هذا ادق  
 بالاستتمالات وان صرح بخلافه وكثير من الثقات  
 ورد بان قد فسق بينهما اهل العربية بالطريق المذكور  
 في السؤال ولا شك ان الاصول مستندة الى  
 فكيف يستقيم المخالف لما تقر فيها والاصوب  
 ما اشار اليه اكثر من المحققين من انهم لم يذكروا الفرق  
 بينهما لكن بنوا كلامهم على ما يستفاد من القرآن والعرف  
 واهل العربية ايضا معترفون به وبيان انه مطع نظرهم

في اجمع الكثير  
 الا انه من حيث  
 بها الاحكام ولا شك ان ينبغي  
 اكثر الاحكام والعرف في انما  
 لا يجوز الادخال في لغة الجار والي  
 ربما يكون موهون ملحق بالجار والي  
 العبد من غير نظر والاصول  
 الوضع وانما قال الامام احمد من كلام  
 النجاة في اجمع الكثير وكلام  
 الاصول في اجمع الكثير  
 فكلمات الاصول ايتية على  
 اس المولى

والطائفة كالمفرد <sup>مسألة</sup>

العموم من عوارض الالفاظ <sup>حقيقة</sup> <sub>على ان يكون</sub>

فإذا قيل لفظ هم صدق على سبيل  
الحقيقة وبسبب المراد وصف  
اللفظ به مجرداً من المعنى بل  
باعتبار معناه المتضمن للكثير الغير  
المحمود وهذا مما لا ينبغي  
ان يردود واما انه اطلاق المعنى  
على الحقيقة او لا اختلف  
فيه م

<sup>١</sup>  
اي منتهى التخصيص المستقل في المفرد العام الواحد  
فيجوز اليه لانه لا يخرج لذلك عن الدلالة على المفرد الذي  
هو اصل وضع المفرد هذا الذي ذكره المصنف في ذكره  
صاحب التبيين من تبعه كصاحب المرات نظام من  
فخر الاسم واتباعه وقال المحقق النصف في كشف  
المنار اعلم ان بخصوص يصح ان يبنى الواحد فيهما  
جس سواد كان منه دأ صيغة كالرجل والمرأة او لانه  
كالعبد والنساء والطائفة بحمل بخصوص لواحد  
لما مر انها صارت جنساً واما الجمع صيغة وممكن كعب  
ونساء او مضي لا صيغة كرهط وقوم فيعمل بخصوص الى  
الثلاثة انتهى بعبارة وهذا تفرع منه بان الجمع اذا كان  
عائداً استغنياً بان يفرقت باللفظ فتنتهي تخصيص الواحد  
واذا كان عائداً بمجرد انتظام جمع من المسببات <sup>١٨</sup>





او بجهة وهو النومية والجمعة لكونها مسجعا الواحد يدخل ان يكون  
 ولما لم يكن الطائفة كانت علامة الجماعة فمنه وفي المعينان وقيل الطائفة

اسم للجماعة بطوف بالشيء ويحيط به واقلة اثنان او  
 ثلثة وقيل الطائفة الفرقة التي يمكن ان يكون  
 حلقة واقلة ثلثة او اربعة وهي صفة غالبية كانت  
 الجماعة الحافة حول الشيء ورذبان صبا والاحاطة وحكمة  
 فيها بعيد عن اللغة لا التطرف والطوف من الدور  
 والشيء حول الشيء لامن الكون حلقته قال الرازي  
 الاصفاة في مفردات القرآن الطائفة  
 من الناس جماعة منهم ومن الشيء القطعة منه  
 وقال بعض منهم قد يقع على الواحد فصاعدا وعلى  
 ذلك قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين  
 وقوله اذ هممت طائفتان فالتائفة اذا اريد بها  
 الجمع فجمع طائفتان واذا اريد بها الواحد فيصح  
 ان يكون جمعا وكفى به عن الواحد  
 ويصح ان يجعل كرواية وعلامته ونحو ذلك

مسلم

وقبل من عوارض المعاني

كذلك في الأصح ومجازا عند بعض

على ان يكون حقيقة  
كان من عوارض الالفاظ  
م

على ان يكون مشتركا معنويا لا لفظيا قالوا العموم

حقيقة في شمول امر المتعدد فكما صح في الالفاظ

باعتبار شموله للمتعدد بحسب الوضع يقع في المعاني

باعتبار شموله معنى لأمور متعددة بالتحقق فيها عموم

المطر والنخس والقحط للبلاء يقال عم المطر وعم النخس

وعم القحط واورد عليه بان العام لابد ان يكون

امرا واحدا شاملا للمتعدد وشمول المطر ونحوه ليس

كذلك اذ الموجود في كل مكان غير الموجود في

مكان آخر وانما هو اسم ادم من المطر واجب

بأنه لا نسلم انه يعتبر في اللفظ في العموم هذا القيد

بل يكفي الشمول سواء كان هناك امرا واحدا او لم يكن  
ولو سلمنا عموم ذلك المعنى ثابت في مثل صوت

تسمه طائفة اى في كونه  
مسموعا لاسم وهو امر واحد  
يعلم وكذلك المعاني الكلية  
تصور بعوم محسب الاتحاد التي  
تحتها م



و ههنا قول آخر بعد و هو انه من عوارض الالفاظ  
 الموضوعه بازا، الالعيان دون الموضوعه  
 بازا، المعاني و مثل هذا تحكم بحسب الاستدلال  
 ثم نقول الذي يظهر من دليل الفرقه الاول  
 ان يكون النزاع في ان العموم بحسب اللغة  
 بل يطلق على الالفاظ والمعاني اولاً وليس هذا  
 من دقيقه الاصول ولا يتعلق بغيره بل هو  
 امر لغوي يعلم بالرجوع الى اهل اللغة و استعمالها  
 ولهذا ترى الاصوليين في ان المعنى هل يكون عاماً  
 لم يعرفوا العام بما كتب في كتب اللغة بل خبروا  
 واصطلاحاً على معنى آخر و انما النزاع بين الاصوليين  
 في ان المعنى هل يكون عاماً بمعنى انه يصح تخصيصه  
 ويجبر عليه احكام العام المذكورة في كتبهم  
 كما في الالفاظ العائنه ام لا و ظاهر  
 ان دليلهم لا يتم حينئذ كما لا يخفى و قبل  
 النزاع في لفظه اس المؤلف

حيث لا عهد او بمغناه فقط وهو  
اقا يتناول المجموع بشرط الاجتماع

تو لا عهد خارجا اي بجميع المرف باحد من اللفاظ  
العدم دال عليه اذا تجرد عن القرائن عند عدم  
تقدم ذكره وذلك لان الاصل عند الاموال  
في اللام ولونه اجمع هو العهد الخارج مجي لانه  
حقيقة التعيين والتبصر الموضوع له اللام ثم الاستغراق  
لان الحكم على نفس الحقيقة والمأهية بدون الاعتبار  
الاستدراك قبل جرائع باب الاحكام واما العهد  
الذي هي متوقفة على قرينة البعثة فالاستغراق  
هو المفهوم عند الاطلاق حيث لا عهد يكون عاما  
كذا في الحاشية والاضافة بعد الاستغراق  
كالام حيث لا عهد يكون عاما كذلك ونا  
ايضا اما بالقطع ان العلماء لم يزلوا يستدلون  
بمثل يوصيكم الله في اولادكم على توريت الاولاد

ان يكون اللفظ  
مفردا  
ان يكون  
مفاه لا قضاء لعدم  
المعنى  
اي العام بمغناه فقط  
ما في التلويح وغيره

على العموم ومنه قوله عليه السلام قولنا في الشهادتين  
 استلم علينا وعلى عبادة الله الصالحين فانكم  
 اذا قلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد الله صالح في  
 السماء والارض ومنه احتجاج ابن كبر رضي الله تعالى عنه  
 بعوم حديث الأئمة من قولهم على الانصار عند  
 قول الانصار ثنا اميرنا امير المؤمنين وقيل الزعم العموم  
 محل الاجماع وامثال ذلك فاعتد ولم يقع  
 الانكار من احد فانفرد الاجماع على عموم ذلك  
 لفظ ولهذا قد صح الاستثناء من بلائمة والاستثناء  
 في مثل معيار العموم لان المستثنى منه في الاستثناء  
 المتصل يجب ان يشمل المستثنى بحسب الدلالة  
 لكون الاستثناء لاجراجه او منه من الدخول تحت  
 الحكم فاذا كان الاستثناء من المتعدد الغير المحصور كما  
 في ههنا فلا بد من استغراقه ليثبت تناول المستثنى  
 وغيره فيصح الاستثناء وههنا ابحاث فيه فلهذا  
 اخران احدهما وبه قال ابو الحسن انه لا يفيد العموم

بل الجنس مطلقا اختل العهد  
 اولا وعنه الما ز ر  
 لابي حامد الاسفرائيني  
 وبه قال امام الحرمين اذا جعل  
 الجنس والعهد ولم يعم الدليل  
 على احدهما فهو محمل محصل  
 اس المولى





نحو من دخل هذا الحصن فله كذا <sup>١</sup> او <sup>٢</sup>

سبيل البديل اي منفردا فقط نحو من

دخل هذا الحصن فله كذا وعند الشين

ان ما حكمه او لا خاص قيل هو المحار <sup>١</sup>

وقد يقال خصوصه بعارض البعد لا بنا في كونه عا

باصول كالعام المخصوص بخصيص الصفه ونحوه ولا نزاع في

هذه المسئلة بل القولان من النتائج ناظر الى ان

الاعتبار بين التحقق ان لفظه كل ومجموع

ومن ونحوه عام ومضافه بخص بعبود عارضه

كما ينبغي دخل هذا الحصن اليوم وحده قبل كل احد

وقد علم في العلوم الحقيقة ان المخصوص بحسب

الوجود لا بنا في العموم بحسب المفهوم كما قالوا في قيد

الكل بالكل لا ينفك الجزئية بل الوحدة بحسب الوجود خارج

فلو دخل واحد فقط يستحق نقلا

ناما ولو دخل جماعة مع

او متعاقبين يستحق كل واحد

نقلانا ايضا م

بان لا يتعلق الحكم بكل واحد بشرط

الافراد وعدم التعلق باحد

احده م

فلو دخل واحد منفردا يستحق

النقل ان لم يولد دخل جماعة

معالم يستحق ايضا ولو دخلوا

يتعاقبون لم يستحق الا الواحد

السابق م

اي لفظ اولام م

فلا عموم لان الاول اسم لفرد

سابق غير سبوق فني دخله

تبين ذلك الفرد ولا يتناول

غيره فلا يعم م

ان قيل كل من دخل هذا الحصن فله كذا

ان قيل كل من دخل هذا الحصن فله كذا بحسب الوضع والعموم وما صاحب

ومن العام المفرد المعروف باللام  
او الاضافة حيث لا عمل ايضا  
فارجوا

اي كما يجمع المرف باحدهما واعلم انه عدس في كثير  
من الكتب اجمع المضاف من العموم كما يجمع المطلق باللام  
ولم يعد المفرد المضاف كما وقع في التحرير  
حيث قال اسما الشطر والموصولات والمفرد  
المطلق باللام والكرة المنفية والجمع والاضافة  
موضوعة للمفرد حتى قال الصفي الهندي لم يبقوا  
في الاضافة في المفرد لكن مقتضى النوبة بين الاضافة  
ولام التعريف في الجمع ان يكون كذلك في  
المفرد وان زاده الرز كنهه بانه قد صرح بالنوبة  
في المفرد ايضا جماعة والجميع كون المفرد عا  
بالاضافة كما ذكره المصنف حتى قال اللام الرازي  
في الحصول ان المفرد المعروف باللام فلاضافة  
عنده ادل على العموم من اللام على ما في البعث وغيره

الاضافة للمفرد دون  
المفرد المعروف باللام  
الجمع

الآن يكون فريضة الجنبس وما  
في معناه كما جمع الدس براد  
به الواحد

الآن يكون فريضة الجنبس وما  
في معناه كما جمع الدس براد  
به الواحد

تولد الآن يكون فريضة الجنبس او دليل الهند اذ  
في لا يحل على الاستراق فلا يكون عاتاً نحو الرجل خير  
من المرأة هذا ويحل ان يحل الجنبس على ما يتم الحقيقة  
والهند انه يني لما انها من شعبه فيكون المعنى الآن  
يكون فريضة على اكل على الحقيقة او الهند انه  
وهنا مذاهب منها انه لا يفيد العموم مطلقاً ومنها  
انه لا يفيد العموم اذا لم يتبر الواحد منه من الجنبس  
بالا نحو آرائيه والزانية واما ان يميز واحد  
بالا نحو التمر والتمره فله عنها فافاد الاستراق  
وبه قال اهل الحرمين حكاه الشيخ السبكي ثم قال زاء  
الفرزاة في غير واحدة لكن هذا مخالف لما في  
بعض الكتب من انه مذاهب اهل الحرمين في العثم

الآن يكون فريضة الجنبس وما  
في معناه كما جمع الدس براد  
به الواحد

نحو لا تزوج النساء والكثرة المنسية  
 حقيقته أو حكما كما في بيان النفي  
 والاستفهام الانكاري والشرط المثبت  
 عند قصد المنع

قوله الكثرة المنسية بان يشبه عليها حكم النفي نحو ما اخذ  
 بأشياء النفي نحو ما اخذ قائما أو بأشياء  
 عاكها نحو ما قام احد وسواء كان النسي ما او  
 لم اولما اولن او ليس او غير ما فيلزم العموم في كل  
 ذلك لتبادره منها وبعض الاستثناء ولان  
 استثناء الجنس او فرد بهم من لا يكون الا بانقضاء كل  
 فرد فيعم هذا ما قاله النفي وجره عموم ضروري لا  
 باعتبار صيغة الاسم لا يقال فلا يكون عموما وضعا  
 وقد اخذ الوضع في مفهومه لانا نقول الوضع  
 عم من الشخص والنوع وقد ثبت من استقامتهم

قوله لا تزوج النساء  
 حيث ثبت خروج النكاح  
 اذا ان عوجا لا ينسب  
 فلو لم يكن عوجا لم ينسب  
 ايضا لانه عوجا  
 ينفي لا يمكن عدم  
 النسي و قيل لا يعوق  
 فوجا فليس يتحقق  
 الا بالنبوة وان كان  
 فصار كانه نوسا  
 حيث تبهر

۱۵  
 اکثرہ المنقہ عموم النفی عن کثیر غیر محصور احتیاج  
 الی تفسیر نہ و ہذا بحصل الوضع التوسعی قبل دیکون  
 دلالتہا علی العموم بطریق التروم عند الحقیقۃ نہ  
 التحصیل بالنبیۃ عنہم فلو نوحی معیتنا لم یصح فیہ  
 نظر قبیلہ دلالتہا علی العموم فہاں احدا  
 نص فی ذلک دہوا اذا کان مستغنی عنی بنفس  
 فقط نحو ما فی الذاریہ راوا حد اذا لم یکن ہمزہ  
 مبدلہ من واو واما اذا بنیت علی الفتح لزم کما یست  
 لا انتہی نفی بنفس نحو لا آلا الا اللہ وما دخل علیہا  
 من نحو ما جانے من احدا فان ذلک نص فی عموم  
 النفی بخلاف کلن بل استفید العموم من لفظہ من  
 ادکان مستغاد آمن النفی و دخلت لفظہ من لثا کیدہ  
 او تنصیصہ و البصر جواثا نے و ہونذہب اکثرین  
 وقال العراستہ بالاول حتی لو لم یصحہا لفظہ من لم  
 تکن للعموم و ثانیہا ظنیہ و ہونہا سوی ما ذکر نحو  
 لا رجل فی الذاریہ بارتفع فانیہ بجز ان یقال یحل

۹  
 بل ارجحان و قبل لا نفی  
 اذا بنیت علی الفتح و یکن  
 انہا للعموم نے اکا لکن الا  
 انہا نص نے احد ہما ظنیہ لا  
 و قول ابجر جانے و لزمہ  
 انہا نے حالہ الاعراب  
 یست للعموم محمول علی انہا  
 یست نصافیہ کا صرح بغیر  
 واحد منہم ان اللہ

نحو ان شربت خمر انكدر لا اكل نحو  
ان قلت حرياً فقلت كذا

لا عموم  
اصداً من  
فان قلت  
م

لن من الشرع فانه وان كان خاصاً بصورة  
كذلك عام بمضاه اذ مضاه لا تشرى خمر اصلاً  
لان الشرط في مثل للذين على تحقق نقض  
مضمون الشرط فاذا كان الشرط مثبتاً يكون الكثرة  
فيه خاصاً بقيد الايجاب الجزئي فيجب  
ان يكون جانب النقيض للعدم والسلب الكلي  
بخلاف الشرط النفي فان الكثرة فيه عام بقيد  
السلب الكلي فيجب ان يكون في جانب  
النقيض للخصوص والايجاب الجزئي  
اي لا يكون الشرط المثبت من الكثرة النفي حكماً  
عند فقه من الشرط م

## والموصوفة بصفة عامة أي من العام التكررة

والمراد بعموم الصفة كما نص به صاحب الكشف وغيره  
ان لا يختص بواحد ويصح ان يوصف بها كل فرد  
من افراد نوع من الموصوف كقوله رجل كوفي يصح  
ان يوصف بهذه النسبة كل رجل الكوفة  
والمراد بعموم التكررة الموصوفة بها ظهورها في العموم  
عند النكح عن القرائن والموانع بيني اذا بقيت  
مع نفسها وتجردت عن الوارض يستفاد منها العلم  
بالنظر الى اصل اللغة واما اذا تعذر العموم  
عقلا او حسا او عادة او غير ذلك مما يقتضيه  
ارادة المخصوص من القرائن والمخصصات فالكلام  
في خصوصها كما هو شأن سائر الفاظ العموم  
فلادبه لما قيل عموم التكررة الموصوفة بصفة  
عامة في غاية الفساد للقطع بان تون اكرمت  
رجلا عالما لا يدل على اكرام كل عالم ولا نزاع لاحد

ان في من



ان في من حلف لاكر من رجلا عالما ببر باكرام عالم  
 انتهى لان ما ذكر مما ينفذ فيه العموم عقلا وحسا  
 ولا كلام فيه وعدم ظهوره في العموم مع قطع النظر  
 عن كل شئ سوى مفهوم الاصل فظ المنع على انه متعارف  
 بصورة الاستثناء بان يقال لاكر من رجلا عالما بالآراء  
 وان عدم التراجع في صورة اليقين ليس بغير  
 ما هو بصدده لان الالزام مبنية على الحرف  
 والاستعمال لا على التخالف في اللفظة كما صرح بالاربع  
 ونص عليه المشايخ وما هو بصدده اصل اللفظة وانه  
 انما يراد اذا قلنا با طراد عمومها ولا يلزم ذلك  
 من عداه في خلال الفاظ استعملت في العموم  
 حقيقة ولهذا قد صرح كثير من عداه من الفاظ العموم  
 بان عمومها اكثر من لا سكتة وهذا لا يضر بنا احكام على  
 عمومها اذا اختلفت عن العوارض اذا المفرد طعن بالاضد  
 وقد يستدل على عمومها بوجوبه بين الاول نحو قوله  
 تعالى ولجند مؤمن خير من مشرك وقول  
 معروف خير من صدقة للقطيع بان العموم مقصود

ههنا و مبادر و اثا نے ان یقین حکم بالوصف  
 مشتقا کان اذ فی معناه ظاهر فی کونه علة ذلک  
 حکم فیکون ظاهر فی العموم یعنی اذ یقع حکم فی  
 کل فرد من افراد تلك التکرة التي انصفت بتلك  
 الوصف و الحق ان هذا انما یبعد اذا صح ذلک الوصف  
 للعينة و هو اکثری لا یحکم بقوله لا اجلس الا رجلا جالسا  
 ولا غیره کما سبق و بعد هذا لا یخلو عن محنة  
 اذ هو علی تعذیر صحنة یقتضی عموم کل تکررة  
 مشتقة سيما اذا کان مأخذا الاشتقاق ملا یما للحکم  
 صالحا للعلة و لم یقل به احد قبل قبل عمومها متعلق  
 بغیر النجر و الجسء او بیکلمه ای او با تکررة المستثناة  
 من النفي و رد بعموم الدلیل و وجه بان مراده طرا  
 عمومها مختص بتلك النوع و نه غیرها عمومها  
 اکثری لا یحکم و نه ما فیہ فان قلت التکررة  
 الموصوفة موقوفة و المقید من اقسام الخاص  
 و يجب باز خاص بالنسبة الى المطلق الذی لا یكون

و انک التیید عام فی افراد ما یوجبه فی ذلک  
 ان التیید

نحو لاجالس الأراجلاء عالماً قبل هذا  
عند من لم يشترط في العموم الاستغناء  
ويعرف بما انتظم جمعا من المسيمات

فالمستثنى عام لعموم وصفه لأن العلم ليس مما يختص  
بواحد من الرجال ولهذا لو حلف لا اجالس الا رجلاً  
عالمًا لم يحنث بمجالسته عالمين او اكثر جمعًا وتقریبًا  
بخلاف ما لو حلف لا اجالس الا رجلاً حيث يحنث  
بمجالسته رجلين ووجه الفرق بينهما ما اشار اليه  
الأئمة من ان الكثرة اذا كانت غير موصوفة  
فلا استثناء باسم الشخص فيما دل واحدًا واذا كانت  
موصوفة فلا استثناء بصفة النوع ويتفهم بما ذكره الشيخ  
ابو المعين النسفي ان الحكم في الكثرة الموصوفة مطلق  
بالصفة دون الذات لفظ اعتبار الذات  
بدون الوصف وصيرورتها مقبرة لوجود الصفة فكما

والمقصود بالذكر  
دون الزلات  
دون نوع الزلات  
الفن لما فيه انتظام  
ومن شئ فليس  
سواء  
وذلكم بل  
غير ان العموم  
البحر ان العموم  
الواجب

۱۰  
ان کا کوئی نام  
من العام

والنكرة في الاثبات قد تعم ان لا تثبت  
 كما في قوله تعالى فيها فاكهة  
 وتخل ورتان وتقرين المقام نحو  
 علمت نفس في وجه

و هو كون نفس في معنى العموم بلا اعتبار نفى يكون  
 حاصل علمت كل نفس وفيه اوج آخر والاصل  
 ان النكرة موضوعة لفرد بهم من الجنس فله من حيث هو  
 لا تفيد العموم في الاثبات بل هي فيه للاطلاق  
 الا انه لما كان فيها معنى الجنية قد يكون القصد الى  
 مجرد الجنية دون الوحدة بالنظام سرية لكون  
 المقام لاثنتان فعم لوجود الجنس في كل فرد وقول  
 المشيخ النكرة في الاثبات تخص انما هو في النكرة

المجردة عن القرائن ولا حاشية  
 الى ان يقال ان قوله  
 محمول على الاكثر وقيل هي  
 في الاثبات لا يعم اصلا زعماء بانها  
 للوحدة والافراد والعموم في  
 الوحدة واما النفس في علمت  
 نفس فمرة خبر من جرادة فالأمر  
 بالجنس مجازا ولو جرد بالجنس  
 في كل فرد وبشمل الحكم كقوله  
 الافراد وهذا لا يسمى عموما لان  
 هذين اللفظين اريد بهما الجنس  
 بخلاف الامر موارد متفردة  
 ونقل ابو البركات النفي  
 عن المحمول ان النكرة في  
 الاثبات لا تفيد العموم اذا كانت  
 خبرا نحو جئتني رجل وان كان  
 امرا فانادى بالعموم عند الاثر  
 انتهى ولا يخفى ان هذا الفرق مما  
 لا يساهده اللفظ اس المولى

هو تقدير النعم  
 اذ لو كانت النعم  
 بوجه من الوجود  
 لم يكن لاثنتان  
 كثر في معنى  
 ما قل عن عكس  
 الاثبات في  
 الظاهر ان  
 يقال نعم  
 بغير نظام  
 كقوله جئتني  
 الاثبات في



بعض الضيف اليه اذ كان  
كلاهما بلام التعريف وبغيره  
والا فليثبت وبكامل مدخولها  
بتعين وصف المعنوي  
فاشع اي الرجل عندك  
وجاز اي الرجل حسن  
كذا في الخبر وبه للشرط  
والاستفهام ككل مع الكثرة  
فيغير مطابقة الضمير الراجع اليه  
اي استرادا وثنية وجماعا  
وثانيا لما اضيف اليه كاي  
يكرم اكرهما ومثل بعض مع  
المعرفة فيحد الضمير الراجع  
اليها كاي الرجلين تعرب  
اخيرة م

## واي نكرة قسم بالصفة

العامه كانه عليه محمد في الجاهل الكبير والمراد بالصفة  
هي المعنوية لان النعت النحوي حاصل ان اي نكرة وعموما  
بعوم الصفة بحسب اصل الوضع قيل عمومها بحسب  
وضعها ابتداء للعموم الاستغناء للفرق الظاهر  
بين اعنق عبدا من عبدي دخل الدار والفرق  
بين اعنق عبدا من عبدي ضربك واعنق اي  
عبدا من عبدي ضربك وفيه نظرا اما ادلا فلان  
الفرق الثاني في منوع وفي الاول يجوز ان يكون  
من وجود من التبعية المحضة لا ارادة البعض  
من الجمع في الاول دون الثاني واما ثانيا  
فلان ثبوت الوضع للاستغناء بمثل ظهور في  
الفرق بل الظاهر ان عموم اي من عموم الصفة  
لكنها لتوغلها في الابهام بحيث لا يتعين مغا

واعنق عبدا  
ودخل الدار  
نحو

صارت تسرینة من العموم حتی صار عمومها  
 عند انصافها بصفة عامته مطهره وادلم یکن كذلك  
 سائر التکرات ولهذا صار عمومها بالصفة العامة  
 اکثریاد و لذلك خصت بالذكر مع اندراجها فی  
 التکرة الموصوفة بصفة عامه و من هنا نرى  
 انها لا قسم عند كونها صفة نحو مرت برجل  
 ائى رجل او حالا نحو مرت بزید ائى رجل بمعنى  
 رجل کامل كما فی قوله اضاعوا و ائى فنی  
 اضاعوا و قد یستدل علی خصوصها بعود التضمیر  
 المفرد مثل ائى الرجال انما یتبعه الجواب  
 بالواحد مثل زید او عمرو و هو یخفف  
 لظهور عدم منافاتها مع العموم و بجزایان  
 ذلك فی کثیر من الفاظ العموم مثل  
 ما و من و نحوهما انما یلحق



فقط جملہ الفاظ  
العلم جملہ الفاظ  
فہم

وَمَنْ وَما شَرَطْتَهُ اَو استغفامیہ  
بشملان المؤمنین لکن من في العقلاء

فان منی من جاسنے فہم  
ان جاسنی زید وان جاسنے عمرو  
وکرنا ما اشرطتہ والا استغفامیہ  
ومنی من فی الدار ازیل  
فی الدار ام عمرو الی غیر ذلک  
فقد ل فی الصورتین الی  
لفظہ قطعاً للفظین وکرنا بشرطہ  
والاستغفامیہ کذا فی التلویح  
م

ای لکن کلمہ من مطلقاً استغفامیہ  
اوشرطتہ او موصولہ او موصوفہ  
تستعمل بحسب الحقیقہ م

فی التلویح وان عاد الیها ضمیر المذکر نظراً الی ظاہر  
اللفظ کما بشملان المذکر اتفاقاً فاعلم قوم ان کلمہ من  
تختص بالمذکر بناءً علی غلبۃ استعمالہ فیہ وحکاء  
ابن الدبان النحوی من النافعی وحکاء آخر  
عن بعض الخفیفۃ وقال انہم مکسوا بہ فی مسئلۃ المزدہ  
فجعلوا قولہ علیہ السلام من بدل دینہ فاقبلوہ لاینبأ  
والحق اثباتنا ولہا لقولہ قالے ومن یعمل من  
التسکحات من ذکر او انئی وقولہ ومن یقین  
منکن ولا جماع علی متن الاماء الدخالت فمن  
دخل داری فهو حر ذکر امام الحرمین بذال الخلاف فی من  
الشرطیۃ وقال الصفی الہندی لا فرق بینہما وین الموصولۃ  
والاستغفامیۃ والخلاف جارزہ اجماع واعند بعضهم عن

اللام بانہما تخص الشرطیۃ لانہما ذکر الکلمۃ  
والموصولۃ من جمیع الاعم

وما في غيرهم وقد عكس واما الموصولة  
والموصوفة فقد تغم وهو الاكثر  
بأن المصدر للبناء

قوله وما في غيرهم فقط هذا فيما اذا اريد بالذات  
واما اذا اريد الوصف فلا كما نقول ما زيد وجوابه عالم  
او عاقل قال صاحب الكشاف في قوله تعالى والسماء  
وما بناها بعد ما رد كونها مصدرية ان الوجه ان تكون  
موصولة وانما اوثرت على من لارادة معنى الوصفة  
كانه قيل والسماء والقادر العظيم الذي بناها وفي  
كلامهم سبحانه ما سخر لنا انتهى ويظهر من عدم  
استعمالها في الصفة بالاستفهامية وبه صح الحكاكي  
والعلامة والسيد وغيرهم وبعضهم اكر الوصفة على غير  
الاستفهامية والبرحق المصريح حيث قال في تلك  
الآية لم يبعد الدلالة على الوصفية في الموصوفة  
ولا الموصوفة بل التعمد في الاستفهامية قال صاحب  
الكشاف اتفق اهل اللغة على ان كلمة من مخقة بعضها

فيستعمل من  
الضياء وما في  
ذوات  
الضياء بما في  
منه الاستعمال  
قال النسخ وهو  
الاصل نحوه  
من في السموات  
الاعلم من سخن  
لما في السموات  
ما عندكم بنفد  
وما عند الله  
باق م

لا تخلص  
في قوله تعالى  
تقول بما تخلص لما تخلص  
لا تخلص وتخلص من تخلص  
بلا تخلص التلويح اول قوله  
صاحب التلويح اول قوله  
من انما اللغة ورد الاول  
قوله تعالى حكيم وخالق  
من دون الله تعالى  
قال عبد الله بن عباس  
الملائكة والروح والغير  
يعقوب بن قفال عليه السلام  
ما جعلك بمخقة توجب  
اما علمت ان ما لا تخلص  
الزجري ويزايج في  
وقيل لا يعلم من الدنيا  
وقيل لا يعلم من الدنيا  
اخصاص من بالعلم وما  
الموصوفين دون الموصوفين  
الشرط في غيرهم  
على الاسماء وفاد في غيرهم  
من كلام ابن الهيثم  
بن غير العاقل في الخطوط  
لم يثبت التلويح فابن  
في الخطوط بعد ثبوت  
غير العاقل

لا تخلص  
في قوله تعالى  
تقول بما تخلص لما تخلص  
لا تخلص وتخلص من تخلص  
بلا تخلص التلويح اول قوله  
صاحب التلويح اول قوله  
من انما اللغة ورد الاول  
قوله تعالى حكيم وخالق  
من دون الله تعالى  
قال عبد الله بن عباس  
الملائكة والروح والغير  
يعقوب بن قفال عليه السلام  
ما جعلك بمخقة توجب  
اما علمت ان ما لا تخلص  
الزجري ويزايج في  
وقيل لا يعلم من الدنيا  
وقيل لا يعلم من الدنيا  
اخصاص من بالعلم وما  
الموصوفين دون الموصوفين  
الشرط في غيرهم  
على الاسماء وفاد في غيرهم  
من كلام ابن الهيثم  
بن غير العاقل في الخطوط  
لم يثبت التلويح فابن  
في الخطوط بعد ثبوت  
غير العاقل

درین اسم که  
بجای اللفظ  
و غیره

و قد تخصّ والذی بهما و حیث و این  
تعمیم الاکتة اقولوا لشکرین حیث  
و جدتموهم اینما تکلونوا بدرکم الموت

بالموصولة کقوله تعالى و منهم من ينظر اليک  
و الموصولة کقوله تعالى و من الناس من يقول  
هذا ما قبل ان وضعها على الخصوص کما في الموصولة  
و التکوة و انما لزمها التعريف في الاستعمال و مجموعها  
بالصفة المعنوية و یلزم عمومها في الشرط و الاستفهام و قد یخصان موصولتين  
و موصولتين انتهى و قبل انما تعمان و قد تخصّصان  
مطلقا من غیر فرق بین کونهما موصولتين  
و شرطین و استفهامین و الیه مثنی النسخی  
اس المؤلف

و یخوف مکان بهم بشرح  
بجمله الی بعد و لهذا  
لوقال لامرأة انت طالق  
حيث ثبت يقتصر على المجلس  
لان الطلاق لا يتعلق بالمکان  
فیقتصر ديس في اللفظ بايدل  
على تعميم لازمة فيبی ذکر  
مطلق النسبة فيقتصر على المجلس  
قال لا تخش و ترد لئلا  
اس المؤلف  
و این اسم استفهام عن المکان  
نحو فاین تذهبون و ترد لئلا  
حاکما في الاکتة و ایضا عم  
منها نحو اینما بوجه لایات  
بجیر که انی الاتقی و شارح المغنی  
للبازری لم یفرق بینهما  
حيث قال و اینما تدخل الافعال  
ککن یقتضی عموم مکانها و هو  
الاصح  
ایه

وسائر اسما، الشرط والاستفهام  
 كقوله كيف لعموم لازم منته  
 والا حوال وكذا اينما وشتي وكيفما لكثرتها  
 المختصة بالفعل

الزمان ما قبله او بعده  
 في نظر القائل بنسبة  
 شرط واسم ما قبله  
 في نظر القائل بنسبة  
 شرط واسم ما بعده  
 في نظر القائل بنسبة  
 شرط واسم ما بعده

قوله كيف  
 اسم بر د  
 الشرط والاستفهام  
 عن حال الاشياء  
 لا عن ذاتها

قوله لعموم ادلف وشر مرتب قال الراغب  
 كيف لفظ يسئل به عما يقع ان يقال فيه شبهة  
 او غير شبهة فلا يقع ان يقال في الله تعالى  
 كيف وقد يعبر به عن المسؤل عنه بكيف الابيض  
 والاسود فاما نسبة كيف وكل ما اخبر الله تعالى  
 بلفظ كيف عن نفسه عز وجل فهو استخبار على طريق  
 انبيه للمحلب والتوبيخ نحو كيف تكفرون بالله  
 وكنتم امواتا وكيف بهد الله قوما كفروا انظر كيف ضربوا

الاشياء في نظر وكيف  
 اولم يزد وكيف يبدى الله الحق فيهم  
 انما هو كيف

كالابيض  
 والاسود  
 والجمع واليجمع  
 م

# وکل و جمیع محکمان فی عموم مدخلیما

لا یعنی عدم قبول التخصیص و النسخ بل یعنی انها قطعاً  
فیہ وضعاً بحيث اذا اتقوا الدلیل والقسریة لا یجمل  
الخصوص اصلاً وما ذکرہ شمس الأئمة و غیر الاسام  
من ان کلمة کل یجمل الخصوص نحو کلمة من کما اذا قال  
من دخل هذا الحصن او لافله کذا فدخلوا علی انتفا  
فانظر للاول خاصته لاحتمال الخصوص فی کلمة  
کل فان الاول اسم لفرد سابق و هذا الفرد متحقق  
فیہ دون من دخل بعده انتفا لا یفنی عدم احتمال الخصوص  
فعدم قسریة وما ذکر من احتمال الخصوص  
محمول علی احتمال فی الجملة ولو عند القریب  
کما یظهر من التعلیل علی ان العموم قد یكون تناولاً علی  
سبیل البدل و ذکر الاول لاینافیه وان انکره

الشیخ

البينات  
لان كلمة لما او حيث  
عدم الانفراد صار كما قال  
واحدة ان دخلت الدار  
طابق نفخ العود ان تعطين طلاق  
واحدة بدورها حتى لا يقصر  
على الواحدة بل لو دخلت  
كل من خلفت وسنى الانف  
ان لا يقصر في وقع الطلاق على  
واحدة دخول الاخر في فائدة  
بين العود والانفاد ولفظ الوفا  
الاخير من دخل في الواجب  
فكذلك في دخل عشرة معا  
لكل منهم انفصل فاما لما انه  
بوجوب الاحاطة على الانفراد  
فاستبر كل واحد من الدارين  
بأنفاده وقطع الا حثبار عن  
الاخر كان ليس مع غيره  
كل واحد اول بالقياس الى العار  
بعده بخلاف ما لو قال جميع من  
اولا فلكذا فدخل عشرة معان  
لم نفقة واحدا بالشرذم لكل واحد

البينات  
لان كلمة لما او حيث  
عدم الانفراد صار كما قال  
واحدة ان دخلت الدار  
طابق نفخ العود ان تعطين طلاق  
واحدة بدورها حتى لا يقصر  
على الواحدة بل لو دخلت  
كل من خلفت وسنى الانف  
ان لا يقصر في وقع الطلاق على  
واحدة دخول الاخر في فائدة  
بين العود والانفاد ولفظ الوفا  
الاخير من دخل في الواجب  
فكذلك في دخل عشرة معا  
لكل منهم انفصل فاما لما انه  
بوجوب الاحاطة على الانفراد  
فاستبر كل واحد من الدارين  
بأنفاده وقطع الا حثبار عن  
الاخر كان ليس مع غيره  
كل واحد اول بالقياس الى العار  
بعده بخلاف ما لو قال جميع من  
اولا فلكذا فدخل عشرة معان  
لم نفقة واحدا بالشرذم لكل واحد

في  
عشر انفصل الوفا  
وبصير النظر واجبا  
لاول جماعة دخل  
واحدة كلمة من فتن  
شيئا من الانفراد  
والاجتماع فلا انفصل  
اصلا في من غير  
اولا فدخل عشرة معا  
او وجوب النظر  
في هذه الصورة من  
على العود بطريق  
الانفراد والاجتماع  
في متعلم واما ذكر يتبع المراد بقوله  
التفصيل فكل لاحاطة

لان كل الانفصال  
في متعلم واما ذكر يتبع المراد بقوله  
التفصيل فكل لاحاطة

# فکل لاحاطة الانسداد فی التکرة ولاحاطة الاجزاء فی المعرفة

یصح ان کلاً لازم الاضافة وان حذف المضاف  
الیه من نحو وکل اتوه فان اضاف الی التکرة  
یجط انسدادها وان اضاف الی المعرفة یستغرق  
اجزائها ولهذا صدق کل رمان ماکول وکذب کل  
ارمان ماکول ومن ثم قال محمد فی الجماع  
التصغیر لو قال انت طائی کل تطیقة یقع الثلث  
ولو قال کل التطیقة یقع واحدة قال شمس الدین  
القاری فی فصول البدایع مرادهم واسم  
اعلم ان الداخل علی المعرفة یوجب العموم لانها  
فی اجزائها بتقدير جز منکر والظاهر انه  
تعسف بل الوجه ان کلاً منبئ عن جمیع ما اندراج  
مدخله فی حکم ای ضم بعضه الی بعض بطریق  
الاستیعاب فاذا دخل علی امر مبهم اخرج من

معنی کل ارمان ماکول  
کل جزء من اجزاء  
ارمان ماکول  
مست

افراد الجملة



افراد فی الجملة بدل علی ضم بعض ذلک الافراد  
 علی بعض فی حکم و اذا دخل علی امر  
 معین له اجزاء بدل علی ضم بعض اجزائه علی بعض  
 فی حکم و اذا دخل علی معرف مجموع الافراد  
 بدل ایضاً علی ضم بعض الافراد و لهذا قال ابن تیمیہ  
 و السیوطی کل اسم موضوع لاستتراق افراد المنکر  
 المضاف الیه و المعروف المجموع و اجزاء المفرد  
 المعروف و تقدیر جزاء منکر فی الداخل علی  
 المعرفة قول بنی استتراق الاجزاء من حیث  
 ہی اجزاء و خروج من الظاهر من غیر ضرورة و هو  
 مستبعد مستبعد قال الراغب فی المفردات و صاحب  
 القاموس فی البصائر کل اسم لضم اجزاء  
 الشئ و جمعا و ذلک ضرباً احدهما انضمام لذات  
 الشئ و احواله المختصة له و تفید معنی التمام کقوله تعالیٰ  
 و لا تبسطها کل البسط ای بسطاً تاماً و ان فی  
 انضمام للذوات و ذلک یضاف تارة الی

لا  
 معرف و التمام  
 و تارة الی ضم اجزاء  
 اولی بکثرة منفردة و ثانیاً  
 من الاضافة و بعد ذلک فی و لا فی ضم  
 فی ضم من القرآن و لا فی التمام  
 کلام الفصحاء کل بالالف و التمام  
 و انما ذلک یجوز فی کلام النحاة  
 و المتکلمین و من خارج  
 الی الکون

قال الشافعی  
 بس الفی کل الفی الالف  
 فی اسم الفی  
 مست

وقد يكون لاحاطة الانسراح ايضا  
 نحو كلهم آتية يوم القيامة وقد يكون للتكثير  
 وكلمة كل على الاسماء وتعمها صريحا

بناء على القرينة كما في قوله تعالى وجائهم الموت  
 من كل مكان على ما في غير ابن الكمال وقالوا  
 ايضا في قوله كل شجرة نار اذ لا نار في شجر القاء  
 ونقل في حاشيته القطب على الكشاف في آخر سورة  
 آل عمران وكما في قوله فلان يقصد كل واحد  
 ليس للتوثير بل للتكثير كما في الحاشية وقد قبل ايضا  
 في قوله تعالى ثم كل من كل الثمرات انه للتكثير ولا يبعد  
 ان يقال انه في المذكورات لا استغراق العرفي  
 او الادعائي للبالغة وفي البصائر قد جاء كل بمعنى بعض  
 فهو من الانصاف اداسي اس الموكف

فردا اولا نحو قوله عليه السلام  
 كل ذلك لم يكن وقول الشاعر  
 كل لم يصنع

اي كما لا لاحاطتها اذا دخل  
 على الكثرة سواء كانت  
 المعرفة بمجموعها وهو  
 مطروح كما سبق من ابن  
 هشام والسبب انه  
 لا الافعال لانها لازمة للاضافة  
 والمضاف اليه انما يكون اسما  
 يقال كل رجل وكل ضربوه  
 بتقد بر الاسم المضاف اليه  
 ولا يقال كل يضرب بالتقدير  
 انه

لم يبق كمال  
الا منسوبه

وتعمم الافعال ضمناً اي في ضمن  
تعميم الاسماء وكلها بالكلش والتكرار  
وجميع للشمول على الاشتمال

اي على الافعال ونعمها مركبا والاسماء ضمناً حتى لو قال  
كلما تزوجت امرأة فكذا فزوج امرأة مرارا فخلق  
في كل مرة لانها تقتضي العموم في الزوج كذا  
ذكر محمد في الجامع قال النوبون كلمة ما في كل  
مصدرية لكننا نأبسته بعطيتها من ظرف زمان  
كما يوجب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت  
ولهذا يسمى هذه المصدرية بالظرفية انما تسمى  
من الظرف لانها ظرف في نفسها فكل من كل ما منصوب  
على الطرف لاضافة الى شئ هو قائم مقامه ونايب  
الفعل الذي هو جواب في المعنى قال ابو جابر  
هذه للعموم لان الظرفية مراد بها العموم وكل اكره فيضيد

الاسم مره  
تعالى لو قال  
ازدجها كذا فخلق  
على العموم ولو زوج امرأة مرارا  
نظن في الاول دون الثاني  
لاننا نوجب العموم في الثاني  
وهو الاسم لا الفعل  
اي فيذكر الحكم بحدوده  
من ذكر الفعل بحدوده  
وقا قوما

الكله وهدا ما قال به

فلو دخل عشرة معا في جميع من دخل

هذا المحسن أولاً فلم يفلح نفل واحد ولا لعطف

على العموم بوجوب عموم المعطوف

خلافاً للشايع

وهذه المسئلة قد استنبهت ترجمتها على العلامة الشيرازي  
ومن تبعه فرغموا أن النزاع في أن مطلق العطف  
على العام يمل يقضي العموم في المعطوف أولاً  
فذهب الخفية إلى الأول والثانية إلى الثاني  
وظاهر كلام الكتاب المنقول من زبدة البرهان  
على ما في الحاشية بيل إليه وهذا من كودة الجواد  
وما في بعض كتب الشافعية من أن عطف العام على الخاص  
يقضي تخصيصه عند الخفية ولا يقضي عند الشافعية

فلسف

تتبعهم عليهم لأن لفظ جميع لما  
أفاد الشولي مع الاختصاص  
كان العشرة كعطف واحد  
سابق بالدخول على سائر  
الباقين ثم  
لأن العطف تشريك المعطوف  
مع المعطوف عليه فيقدر في  
المعطوف ما ذكر في المعطوف  
عليه من المتطلبات فيعم  
بعمومه

ثم في اخرى كما صرح به التفازا في فترتها به كما  
 وقع من البعض وهم على ما وقع في كثير من كتب  
 الخفية خلافاً ولهذا نسب في منهاج البيضاء  
 الى بعض الخفية نعم الاصل لتوبة المعطوف  
 والمعطوف عليه في المتعلقات وحمل الكلام على  
 ما فيه رعاية للنسبة الاولى فلما احتمل المعطوف عليه  
 العموم والخصوص ولم يثبت شيئاً منها بعينه وتعين النحوص  
 في المعطوف يجوز ان يتخصص بمرجح احتمال  
 الخصوص فيه بالمعطوف والحق في ترجمتها ما  
 به غير واحد من المحققين ان احدهما الجملتين اذا  
 عطفت على الاخرى وكانت الثانية تقضي تعديراً  
 شيئاً لم يقيم قبل تعديراً تقدم ذكره في الاول  
 حتى ان كان عاماً فيها اقتضى العطف تعديراً  
 ذلك العام في ان في مكان العطف على العام  
 يقتضي العموم في المعطوف لذلك الامر المقدار  
 كانت الخفية الاصل في العطف تتركب المعطوف

في نسب في منهاج البيضاء  
 حيث قال بعض الخفية بالتعريف  
 يخص العام وقال بعض الخفية بالتعريف  
 توبة بين المعطوفين على التوبة  
 في جميع الاحكام غير واجبة  
 ورده بانهم لا يقولون بانشر الحكم  
 في المعطوف عليه في جميع الاحكام  
 بل بانشر الحكم المتعلق بها

مع المعطوف عليه فيحمل عليه فيما يمكن تشريكه ولما وجب  
 تقدير شيء في المعطوف واكن ان يقدر ما يذكر في  
 المعطوف عليه لزم ان يقدر ذلك في المعطوف  
 علما بالاصل الذي هو تشريكه معه في ذلك المعطوف  
 المنقح وحمل المقام على ما دل عليه القرينة وهي  
 ذكر ذلك الشئ في المعطوف عليه وقالت الشافعية  
 لا يقدر الامر العام الذي ذكر في المعطوف عليه  
 بل يقتضي بتقدير اقل امر يستقيم به الكلام اذ اعتباره  
 للضرورة فيقدر بقدر ما فلا يقتضي العموم في المعطوف  
 قلنا لو سلم ما ذكرتم فاما ينهض فيما اذا لم يدل دليل  
 على تقدير امر معين وليس فليس والزام مشاركة  
 المعطوفين في المتعلقات كما عرفت ثم كما ذهبتم  
 اليه في الاستثناء التعقب للحمل المتعقب وهذا  
 ولهذا اختاره كثير من الشافعية كما بن السمعاني حيث  
 قال كلام الكنفية ظاهر جدا وقال ابن السكاجب  
 هو الصحيح اهـ

فائدة القضا ليست من صيغ العموم وهو شكل  
 فيما اذا كان المرح عا قاطم ولم يدل دليل على رجوع  
 الى بعض مخصوص اذ لا شك في موثقل جائز العموم  
 فأكبر منهم الا زيدا والاستثناء في مثل صيغ العموم  
 ولهذا قال النحوي القضا انما اذا كان المرح عا قاطم  
 فلا ينبغي ان يتردد العلامة في ذلك بانها ليست بعام  
 وقال بعضهم ان المراد بعدم عموم القضا عدم عمومها  
 اذا كان المرح معهودا وان كان حكمها حكم مرجها  
 في العموم والخصوص وهذا التوجيه كما ترى  
 بعيد كل البعد وبعضهم قال لعل المراد انهم لا يسمون  
 القضا لنفسها عامة والعموم انما هو واقع بواسطتها  
 اذ المراد بصيغ العموم ما يدل بنفسه تنبيه  
 اذ اذكر عام وبعد ضمير يرجع الى بعض ما يتناول  
 فهل يخص ذلك العام ويراد به ذلك البعض  
 الا ان هو مرج الضمير اولا اختلفوا فيه فقال  
 بعضهم بالتخصيص قبل وعليه اكثر الحقيقة قال ابن القيم  
 وهو الاوجه قال العراني هو قول الثاني

في عموم القضا  
 وقد يتردد  
 الوجه

وقال بعضهم  
 بعموم التخصيص  
 اكثر انما ينبغي ان يبين ارادة القضا  
 وحاصل الاول ان يبين ارادة القضا  
 في التفسير وجعل ذلك القضا  
 في التفسير ان يكون دليلا  
 فاحسن ما يجاب على ان يكون دليلا  
 فاحسن ما يجاب على ان يكون دليلا  
 لارادة الخصوص فيما ذكره في قوله  
 الى من ما يريد من القضا  
 الى من ما يريد من القضا  
 ذكره في قوله الى من ما يريد من القضا  
 فيما وحاصل انما في العلم السابق  
 لا يجعل دليلا لما قبل الضمير  
 يعني على عمومه ويخرج الضمير  
 الى ما يدل عليه ضميرها من الارادة  
 الى ما يدل عليه ضميرها من الارادة  
 وحاصل انما في العلم السابق  
 وحاصل انما في العلم السابق  
 في الحقيقة انما في العلم السابق  
 من حيث هو اذ اقام فعله  
 والعموم اذ اقام فعله  
 الى اللفظ



ما وضع لخطاب المشافهة نحو يا ايها  
الناس ويا عباده يعظم الموجود  
فقط والحكم لمن سبوجده بديل آخر من نص  
اداء جماع او قياس

لأبجد جبارة العينة وعموم الخطاب والاطهر ان  
لو لم يدخل في عموم الخطاب بحسب عرف الشرع  
او الغيب فلا اقل من ثبوت دلالة كالحاق غير الامر  
بالاعراب كالكسبي وثبوت القياس لا يظهر له وج  
وعدم احتياج الحاقه بحكم من وجد الى مقدمة اجتهاد  
تماما ريب فيه فكانه اراد بالقياس ما هو اعم من الالفاظ  
ولذا قال العلامة الشيرازي ذكر في الكتب المشهورة  
ان الحق ان العموم معلوم بالفرون من دين محمد  
صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا اولانا نظم قطعا  
انه لا يقال للمعدومين يا ايها الناس ونحو انكاره المكابرة

والحكمة  
والتبديع  
في الالفاظ  
فقط والاول  
مبطل الوجوب  
والمعتمد  
زعم ان الالفاظ  
التي هي

لانه يجوز ان يقال من هذا الخطاب  
المعدومين بالموجودين  
يا ايها الناس بطريق الغيب  
على انه لو سلم عدم جواز لغة كلف  
عدم جواز لغة في عرف الشرع  
ممنوع واما انما اتفق خطاب  
العيب والمجنون لقصورهم  
عن فهم الخطاب فالمعدوم  
اجدر وفيه نظر لان عدم توجب  
الخطاب والتكليف بناء على دليل  
لا ينافي في عموم الخطاب  
وتساوله لفظا من الالفاظ  
فوله وانكاره مكابرة كلف  
والمعدوم وقت كونه معدوما  
ليس من الناس بالفروقة فليتأوه  
اللفظ ولا يمكن ان يكون مكلفا  
فقد يشترط الخطاب التكليف واما  
الكلوبس والتفخيم فليس كلاما  
فيه من ظهور فساد مسته



وقد يكون الخطاب لعين والمراد  
 الغير نحو يا أيها النبي اتق الله ولا تطع  
 الكافرين وهذان كنت في شك  
 مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرون الكتاب  
 من قبلك

والخطاب له عليه السلام صورة والمراد من كان في صدو طاعة  
 الكافرين وذكر الاتقاء من الامة فتولى عنه تأدية  
 المراد بانشار ان من كان في صدوها بسقط منزلة  
 عن درجة الاعتبار وبعد نفسه عن ساحة الخطاب  
 يعني انه ليس محلا له فمن شأنه ان يجالط غيره الذي  
 لم يكن كذلك وايضا لما كان اميرا ومستبورا لامة كان  
 توجه الخطاب اليه اقوى تاثيرا في قلوبهم على ما جرت عليه عادة  
 الملوك في خطاب الامراء الذين جعلوا عندهم امراء على الرعايا  
 هذا الذي ذكره المصنف في اتقان السيرة نقلا عن الآثار

لأنه يكون الخطاب لاحد صورة  
 والمراد غيره حيثما ذكرت  
 في الخطاب باللفظ

الخطاب له والمراد امته لانه  
 عليه السلام كان قتيلا وحاشا  
 من طاعة الكفار اتقان

وقيل خولب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم والمراد خطاب امته  
 ومخافه فان كنتم في شك مما  
 أنزلنا اليكم فاستشروا الذين  
 أنزلنا اليهم من قبل الخطاب للسامع  
 ممن يجوز عليه الشك وقيل  
 ان لفظي اي فما كنت في شك  
 يعني لا تأمرك بالسؤال لانك  
 شك وكن تزداد يقينا كما  
 ازداد ابراهيم عليه السلام بمعاينة  
 احب والمؤني

وجاء في الكشاف وغيره لم يجز هذه الآية من هذا النص  
 وانه ما وقع في سبب نزولها والله اعلم بالصواب

اذا المراد هو التعريف ا — لے الکفار  
لعل منه قوله لن اشركت بحبطن عمك

فيه وجوه الاول انه ابرز شره في معرض الحاصل اعني  
صيفه الماس في مع القطع بانه لم ينع ولا يقع ابراهمه ترفعا  
بمن اشركت وخط عمله وهذا ماني مفتاح الكما ك  
وارتقاء جمع من المحققين والثاني انه اسند الاشراك  
الى من يتبعه في مقام الزجر والكل على ترك  
مع القطع بانه لا يقع منه ادا ترفعا بمن وقع منه  
وهذا كما ارتقاء شارح الايضاح والانصاف انه وجه  
حسن ملائم لبيا الآلة وسياقها وان لم يقبله السيد  
الشرع ومن يخافه والثالث انهم الموطنة  
توجب كون الشرط ايضا فبرز شره في المقطوع بعده  
معرض الحاصل ترفعا لمن اشركت كما في الاول غير انه في  
الاول من صيفه اشركت وفي هذا من الهم ولا يخفى في  
الخطاب من اللطائف من ابرار التيسير والالهام

۱  
بغیر سے  
فان کیست  
نہ سے  
۲  
۳  
ایں انور  
و المراد بہ  
ان بزرگ  
و برادر  
خبر  
لا فریاد

[illegible]

الوارث في نقد  
ويفعلون ولفوا  
وغيره

وابجمع المذكر السالم نحو المسلمين ونحو

فعلوا انجس بالذكور الا عند الاختلاط

بالاناث قد خل تباطل

الاناث في تلك الجملة من غير  
اجتماع الی قربة ولا  
دین خارج  
م

اي الذكور وتفصيل المقام على وجه يرفع المرام  
ويكتشف فوائد قيود الكلام ان اجمع المؤنث لا يجر  
تحت المذكر بلا تسوية اتفاقا وابعج الذي ليس  
فيه علامة التذكير ولا التانيث مادة وصورة كالان  
بنسب المذكر والمؤنث اتفاقا وابعج المؤنث  
بمسب المادة للذكور خاصة كالرجال وابعج المذكر  
المكسر لا يتناول المؤنث اتفاقا على ما صرح  
به النجيب الكي وتظهر الزر كمن من بعض المؤنث  
وبوجه اشتباه قيد السالم في غير محل الخلاف  
وترجمة المسئلة من غير تكبر وتبيل اجمع المكسر كابعج

السالم

السالم في هذا الحكم واما جمع المذكر السالم النازل  
 بحسب المادة للفرعين نحو المسلمين وفعلوا وهذه الغيبة  
 اذا طلعت بل تدخل الاناث عند الاختلاط بالذكور  
 بلا قيام تسمية منفصلة اختلفوا فيه فذهب  
 الشافعية والمالكية الى الثاني والمنازلة الى الاول  
 قال ابن الهيثم والزرزري هو قول النخعي قال ابن  
 البار عا وغيره لا نزاع في عدم الدخول حقيقة  
 واما النزاع في ظهور الدخول فاشتهر في  
 العرف ويدل عليه ما قاله النخعي الفاضل في  
 ان حاصل النزاع ان تغيب الدخول على الاناث  
 والقصد اليها بل هو ظاهر او منى على القرينة  
 انتهى فاحصه ان تلك الغيبة تناول الاناث  
 عند الاختلاط حقيقة في عرف الشافعية وفي  
 العرف العام عندنا وعند المنازلة ولا تناول الاجماع  
 مبني على القرينة المتقدمة عند اكثر المالكية لان  
 اولادنا غيب في الاستعمال اطلاقها عليهما عند  
 الاجتماع والاختلاط والاصل في الاطلاق الحقيقة

فان قلت يلزم من الاشتراك اللفظي والمجاز خبر من  
 قلت لا نسلم للزوم بل يجوز ان يكون حقيقة عرفية  
 لقدرك المشترك بين محض الذكور والذكور والاناث  
 متحليين واما ما اذ لم يدخل الاناث لما شارك  
 في الاحكام التي تبت بهذه البضغ فليما دخلت  
 فان قبل يجوز ان يدخل دليل خارجي ولا نزاع  
 في دخلكم ولما لم يدخل في الجاهد  
 والجمعة ونحوهما فلا دليل في الدخول فلهذا دخلكم  
 بلا اعتبار سرية في اكثر المقصود الواردة بتلك  
 الصفة فما علم بالمشبهة وذلك دليل الحقيقة  
 واما عدم الدخول في الاحكام قليلة جدا فبدليل  
 خارجي كما يعرف من تنوع من اهل الانصاف  
 على ان اسناد الاقل الى دليل خارجي هو  
 واوله من اسناد الاكثر اليه تعللا بخلاف الظاهر  
 واما نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات  
 فليشخص اعتناء وتسمية بانسداد هين بالذكر كما يرد

١٥  
 عليه ما روى الناس في نسب  
 نزوله واما اجماع اهل اللغة  
 على ان يجمع المذكر والمؤنر  
 وتسمية اجمع المذكر اصطلاح  
 لاهل العربية بنحو ما على اصل  
 اللغة او على اصالة المذكر فيه  
 اس المؤلف

يقتضيه الواحد وهو في المسلمين  
 مسلم لا مسلمة فخرج ما كان فيهم  
 ان النزاع في كون واحدة  
 هو المذكر لا المؤنر



از خطب  
مبنی بر  
اصلاح  
و توبه

والمجمع المونث السالم یخضع بکسر التبت

خطاب الرسول صلی الله علیه و سلم  
یعم الامه عرفاً و نصاً الابد لیسئل

آخر یوجب اخضاعه به مندا و عند احمد بن حنبل  
و بعض الشافعیه کابین السماء فی و اختاره امام  
المومنین و قال اکثر الشافعیه لا یعم الا بریل و یوجب  
الشریک لنا ان الرسول صلی الله علیه و سلم  
و سلم سید امته و امامهم و قد و تم و الامه بنی  
و لهم فی اسوه حسنه و من شانہ کذا کذا فیه و حده  
للخطاب و احکم فی منزله جمیعهم و ساد مساکلهم  
و یفهم اهل اللغة من امره شمول اتباعه عسره فادان لم  
یشمل و ضما اصلها کما اذا قبل لامیرار کب للمفائنه  
فاذا و در خطاب خال عن قرینه الاختصاص نظیر

دخول الامة في حكم تجارة ونظرنا الى  
 اهل اللغة الايرانية ان فضل النبي عليه السلام حجة الله  
 فكذلك دليل فضل ويدل عليه قوله تعالى يا ايها النبي اذا  
 طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن حيث افرد به الخطاب  
 ثم امر بعبدة الجمع والعموم فدل ان مثل خطاب  
 والامة وقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا  
 زوجناكمها ليلا يكون على المؤمن خراج حيث  
 اخر انه انما اباحه لكونه شاعرا بالامة ولو كان خطاب  
 خاصا ولا يتعدى حكمه الى الامة لما حصل  
 الغرض وحمله على القصدية بطريق القياس خروج  
 عن النظام من غير دليل ومثل قوله خالصة كتب  
 نافذة لانه لو كان خطابا لايتم الامة لكان مشي خيرا  
 مفيد واجمل على التأكيد خلاف الاصل ولو لم  
 يظفوره في فهم العموم لامة كما لا يرد واجوبتهم  
 التي حاصلها ان فهم الامة والاتباع في هذه الصور  
 كلها غير الوضع اللغوي طائفة اذ النزاع ليس في كل

حاشية  
 اقله كما في  
 قوله او لا خطاب  
 المفسر لا يفسر فيه فائدة هذا الكلام  
 في قوله عفا وقوله يا ايها النبي  
 الامة لكان احسن من غير المذكور دون  
 على ان المراد هو المذكور دون  
 في تخصيص العموم والافاضة  
 لا يفسر ان غير المذكور من غير  
 يقع في العام مطلقا وقائفا  
 ان يكون



و عليه اخرج عدم الطلاق في قوله  
 نساء المسكين طوائق وقيل الخطاب

بالناس والمؤمنين يشمل العبد عند الاكثر  
 في قوله يا ايها الذين امنوا

لانه اذا تناول  
 القصة  
 فدخل في الخطبة  
 والحكم فطاعة كونه  
 عبيدا لله  
 مانعة عنه ذلك  
 م

رجل قال نساء اهل الدنيا طوائق ونساء اهل الرعي  
 طوائق وهو من اهل الرعي لا يقع الطلاق الا ان يوه  
 كذا روى ثمام عن ابي يوسف ومن محمد بن  
 روينا في رواية نطق وكذا لو قال جميع نساء  
 الدنيا طوائق ولو ذكر ابيهم او لم يذكر كلاهما سواء  
 وقيل نطق امرأته كذا في الخلاصة قال الرازي  
 والنووي وغيرهما مني الخلاف على ان المتكلم على  
 برخل او لا كنه مشكل لعدم الطلاق عند كثير من  
 بال دخول ولما ذكر اصحابنا من الفرق بين نساء الدنيا  
 طوائق وبين نساء البيت ونساء المحلة طوائق قال في  
 الخلاصة لو قال نساء اهل السكة طوائق وهو من اهل السكة

انما خرج بال  
 انما خرج بال  
 انما خرج بال  
 انما خرج بال

انما خرج بال  
 انما خرج بال  
 انما خرج بال  
 انما خرج بال

وان نحن نأخذ عن الرار<sup>الاول</sup> ونفهم الموافقة  
عام فيما سوى المنطوق به فانواع  
الادعي<sup>الاول</sup> حرام

من لا يشيل مطلقا الا بدليل عند بعض قالوا لا يشوب  
بالاجماع حرف منافع العبد بيده فلو كانت بخطاب  
وعلم حكمه لكان حرفا لمنافعه الى غير سببه قلنا  
حرف المنافع الى السيد على العموم م بل استثنى من  
ذلك وقت تصانق العبادات واما خروجه  
من خطاب الجمعة والجماد والعمرة والحج والمبرعا  
فقد ليل اقتضى حرمه ووجه كخروج المريض والمسلم  
والكائن من بعض العمومات وذلك لا يدل  
على عدم تناولها لهم اتفاقا فابتنى خلاف  
الاصل اتركيب لا دليل وهو جائز في الموضع  
و يشمل العبد شرعا ان كان الخطاب بتلك الصيغة  
محتملا ولا يشك ان نحن العباد م

انما الحكم انما  
بالنقض والنقض اذا عوم  
بالجمعي  
انما يشوب  
ما سواه من صوره

کاتنا فیف ومفهوم المخالفة

عام ایضاً عند مثبتہ

۱۲  
القول لا بالنس لا یجمل التخصیص  
وان احل عند بعض ولا  
بعد ان یقال انه منی  
ان العموم یس من عوارض  
الانفاذ خاصه وفيه ایضا  
من فقتل وكذا الكلام  
من قول ومفهوم المخالفة  
الیه من المولف

قوله كاتنا فيف المنطق به في قوله تعالى ولا  
تقل لها ان ليس عمومها بالمعنى السابق تعريف  
وحكمه بل بمعنى آخر اي ان كل المستغرق مطلقا كما هو  
كان في اللفظ وحمل النطق اولا وسواء كان  
استغراقه لما صدق عليه معنى اللفظ من استراد  
اولا والا فقولنا تعالى ولا تقل لها ان  
ليس دلالة على تحريم الضرب وسائر انواع الالام  
غير كاتنا فيف بلفظ المنطوق به بحيث يكون له  
داخل في معناه بعضه ويكون من استراد  
اجزاء حتى يتم بالمعنى السابق ولا يصدق ان يحل  
على العموم الحكمي بمعنى ان له حكم العام في  
احتمال التخصيص والتفريع لانه سيجي في بحث

فیدل قولہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم  
 فی سائتہ الغنم زکوۃ علی عدم  
 زکوۃ فی کل علوفۃ حکایۃ فعلہ صلی اللہ  
 تعالیٰ علیہ وسلم ان فی الفعل المتعین عام  
 لکونہ مکررۃ فی سباق النفع

اذا المتک بمفہوم المتخلف لیس بمنسک بلفظ  
 بل بکوت فی الحدیث نفاذ زکوۃ عن کل علوفۃ  
 لیس بلفظ حتی یعم او یخص بالمفعول السابق ولهذا قال الفراء  
 وکثر من المتخنین القائلین بکون العموم من عوارض  
 الالفاظ فقط لا محمول فی المفہوم و لیس مرادہم ان  
 الحکم غیر ثابت فی بعض صور المسکوت اذ یؤلف  
 اتفاق ثبوت المفہوم کا ذکرہ ابن کالجیب وغیرہ ثم  
 اختلفوا فی ان مفہوم المتخلف بل یقتضی نفی

بلفظ ان فاعلم  
 مصدر مسکوت  
 مثبت  
 فاعلم کا  
 فی الامر  
 ۶

الحکم عن متکلی  
 المنطوق بما یؤید  
 فقط او مطلقا حتی یؤید  
 علی ان غیر النافذ لا ذکوۃ  
 وان کم کن من جنس الغنم  
 ان هذا الخلاف منی علی خلاف  
 بان المفہوم بل لا محمول انہی  
 کہت بل یؤلف لیس بلفظ  
 فی ثبوت مقتضی المفہوم  
 علی ذی سباق

وَأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ فَالْيَصْحَحُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِإِذْنِ  
وَالْأَقْسَامِ لَكُنْ نَكْرَةً فِي الْإِبْهَاتِ  
كَأَنَّكَ تَقُولُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكَلْبَةِ

فَإِنْ كُنْ مِنْكُمْ  
وَجَاءَتْ فَالْيَصْحَحُ  
وَالْيَصْحَحُ فِي  
الْبَيْتِ فِي  
كَانَ لَهَا قِسْمٌ  
وَجَاءَتْ  
فَالْيَصْحَحُ أَنْ يَكُنْ  
الْيَصْحَحُ

جِثْ لَا يَصِحُّ الْقِيلُ وَالنَّهَارُ وَالْفَرْسُ وَالنَّحْلُ أَيْضًا لَا يَصِحُّ  
بِهَاتٍ وَفَعِ الْفَعْلُ فَإِذَا قَالَ صَلَّى بَعْدَ جَبُوتِ الشُّوْ  
لَا يَصِحُّ الصَّلَاةُ بَعْدَ الشُّقَيْنِ الْأَحْمَرِ وَالْأَبْيَضِ الْأَعْمَدِ  
مِنْ نَحْلِ الْمُشْرِكِ عَائِدَةً فِي مَعْنِيهِ فَعَادًا وَلَا جَاءَتْ  
وَقَوْعِ الْفَعْلِ فَإِذَا قَالَ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ  
لَا يَصِحُّ جَمْعُهُمَا بِالْتَقْدِيمِ فِي وَقْتِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ فِي وَقْتِ  
الْثَانِيَةِ وَإِنَّمَا التَّكْرَارُ وَالْعُمُومُ فِي الْأَرْفَاقِ فِي الْبَحْثِ  
فِي نَحْوِ كَانَ الْفَعْلُ عَلَى مَا قَالُوا فَإِنْ صَحَّ فَيُؤَيِّسُ  
مِنْ مَجْرَدِ حِكَايَةِ الْفَعْلِ بِلِمْسْتَعَادٍ مِنْ قَوْلِ الرَّادِيِّ  
كَانَ يَفْعُلُ نَظَرًا إِلَى الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ وَقَالَ  
بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَفْعِدَ لِلتَّكْرَارِ وَالْإِسْتِمْرَارِ فِي كَانَ يَفْعُلُ

لَفْظِ الْمَضَارِعِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ لُكَا  
وَأَمَّا جَوْزُ لَدَلَالَةٍ مَعْنَى مَضَى  
ذَكَرْتُ الْمَعْنَى وَقَالَ بَعْضُ الْخَرِ  
أَنَّ الْمَفْعِدَ لِلتَّكْرَارِ هُوَ زِيَادَةُ لَفْظِ  
كَانَ أَذَلُّ لَا التَّكْرَارَ مَقْصُودًا  
لِظَهْرِ أَنْ يَقُولَ يَفْعُلُ كَذَا  
بِدُونِ كَانَ وَتَقْضَى كُلُّ ذَلِكَ  
بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
عَنْهَا كَانَ ابْنُ صُلَيْمٍ اللَّهُ تَعَالَى  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
رَوَاحٍ إِلَى بَهْدِ خَيْبَرَ  
فِي مَحْرُوسِ النَّحْلِ جِثْ شَقَّتْ  
عَائِشَةُ كَانَ يَفْعُلُ مِنْ غَيْرِ تَكْرَارٍ  
لَعَمْرُكَ تَكْرَارُ بَعْنَةِ الْبَهْمِ  
وَدَفْعُهُ سَهْلٌ عَلَى مَنْ يُوَافِقُ  
الْأَوَّلَ



بل ہو فی معنی المشرک فیما قبل فان  
 ترجیح البعض <sup>الغالب</sup> فذاک <sup>الغالب</sup> والا فالبعض <sup>بعض</sup> یفعل  
 والباقی فی بالعماس او بالذلاله فاذا  
 جائز <sup>بعض</sup> فی الفعل مع استدبار بعض  
 الکعبۃ <sup>بعض</sup> فلیجوز فی الفرض تساویمها فی الاستدبار  
 والاستدبار

لانه انما یقع علی صفة مہجۃ فی زمان مبین  
 علی جہۃ مہجۃ و حکایتہ مختلفہ لکل منہا  
 کاحتمال المشرک کل واحد من معانیہ  
 م

بعضی علی صفة المشرک فیما قبل  
 بعضی فی داخل الکعبۃ  
 بعضی فی خارجہا

مردم گنبد

مجلس الغريب  
داخل المجلس

خلافاً للشائفة في الفرض للاستدبار

بخلاف حكاية تعلد بلفظ ظاهره

العموم نحو نهى عن بيع العزير فيهم كل

عزير خلافاً للأكثرين

ح بعض الكعبة بالضرورة كذا في المرات

خلافاً لما كتبت إذا شاف في جواز الصلوة في الكعبة  
فوضا ونظها على ما في كتب اصحاب الشافعي وعدم

تجوز الفرض مطلقاً مذموب ما كتبت فقط على ما  
في الهداية وشعر وجاهد به نص الشيخ ابو حفص الحنفى

النسفي في الخلافيات وشراجه قال صاحب الهداية  
الصلوة في الكعبة جائزة من غيرها ونظها خلافاً للشافعي

فيما قال صاحب النهاية كان هذا اللفظ وقع سهواً

من الكتاب إذا شاف في تجوز

فيها من غيرها ونظها ولم يورد

احد من علماءنا ايضا هذا الحنفى

فيما عندي من الكتب

واجب بان مراده ما اذا توجه

الى الباب وهو مفتح وبين

القبلة مرتفعة قدر مؤخره الزل

ولا يخفى ان هذا الى لا يمكن ههنا

والمرحمة الله البصاين فساد

نسبة هذا القول الى الشافعي

في حاشية الدرر المنيرة

وهو السخبط الذي لا يدري

ايكون ام لا يبيع الكعب في

الماء والبطر في الماء

لأن الاحتجاج بالكلية لا بالحكاية والعموم  
في الحكاية اللفظ الوارد بعد قول

أو حادثة إن لم يكن مستقلاً

الرسالة  
تسقى بذكر  
السؤال أو  
الحادثة  
م

لأن الكل ضرورة أن الواقع لا يكون إلا بصفة معينة  
وهنا بحث لأن الفصل بينهما كما هو الظاهر  
ما يقابل القول على ما صرح به التقاربان في خبر  
المختصر وفهم من كلام غيبة واحد منهم والنتيجة يكون  
مع عموم أو خصوص لأفعل وإن محل هذا النزاع ليس  
في حكاية فعل من أفعال جوارحه صلى الله  
عليه وسلم على ما اشتبه في الكتب بل في حكاية حال  
متضمن للفعل بلفظ ظاهره العموم ولهذا قال  
ابن الحاجب في تحرير هذه المسئلة بعد ما قال الفصل  
الثبت لا يكون عاماً مسئلة نحو قول الصحابي  
من يبع العز بعم العسر إن عدل عارف فالظاهر

الصدق فوجب الاتباع قالوا يجمل ان كان  
 خاصا او مع صبغة خاصة فتوهم العموم  
 والاجتهاد بالحكم قلنا خلاف الظاهر انتهى  
 قال ابن الهام بعدما قال اذا نقل فعله كحكاية الكعبة  
 لا يعم واما حكاية قوله لا يدركه عموم بل يفظ عام  
 كمنى من بيع العسر فمذهبه مسئلة اخرى فيجب  
 التحمل على العموم خلافا كثيرا لانه عدل عارف باللغة  
 والمعنى فانظروا المطابقة انتهى وقال صاحب  
 التبيين بعدما قال حكاية الفعل لا يعم واما نحو قضى بالشفعة  
 بلجار فليس من هذا القبيل لانه نقل الحديث  
 بالمعنى وان ايجار عام واما قول صاحب التلويح  
 محل النزاع ما صح به في اصولنا فحين  
 اذا حكى الصحابة فعلا من افعاله بل يفظ ظاهرا للعموم  
 مثل منى عن بيع العسر بل يكون عاما او لا فقد قال  
 السيد الشريف متعبا عليه المشهور اذا حكى حالا

بل يفظ ظاهرا هو العموم مثل منى  
 عن بيع العسر واما نحو  
 صلى في الكعبة فقد جعل مسئلة  
 اخرى بهذا الفعل المثبت  
 لا عموم له واما هو المناسب  
 انتهى الا ان يختلف  
 المراد

بأن لا يفيد شيئاً عند عدلها كنفسه وبلا  
و لا يستغل كلن كان مقطوعاً عنه الجواب

نخوسہی فسجدہ اوکان طہرانی الجواب

نحو ان تغذیت فکدانہ جواب تعال

تقدّمی خلا فارسی عمده بموم اللفظ جواب

قوله ويلي فانها مختصة بايجاب النفي السابق استغناء  
او خبر رفعه هذا لا يصح بل اني جواب اكان عليك  
كذا ولا يكون نعم في جواب اليس عليك كذا  
اقرار الا ان المعتبر في احكام الشرح هو العرف  
حتى نيقام كل واحد منها مقام الآخر ويكون  
اقرارا في جواب الایجاب والنفي استغناء  
او خبرا كذا في التلويح المثلث

أما من ادعى  
استبصار النوازل وادعاء  
فانها مفردة كما سبق من كلام مريب  
او منفي استغنيا عما اوجز  
من أم  
فككون  
خبر لقوله اللفظ الواحد فككون  
نفي العدم والعدم من باقياها  
فاذا نفى لا مع  
وعند زفر بنحس ثم

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
أَنَا مُحَمَّدٌ  
قَطْعًا مَرَّ

ع  
منه  
النورة حيث  
عمه ولم يحل  
على الرب  
م

وان كان الظاهر كونه ابتداء كلام  
بان يشمل على الزائد على الجواب

فابتداء نحو قوله ان تغذيت اليوم فكذا  
في جواب تعال تغذي معي فيبحث باللفظ  
مطلقا وهذا ما قيل العبرة بعموم اللفظ لا  
بخصوص السبب خلافا للشا فنع

لانه ليس مما تنسك به ولا ينفي عموم اللفظ ولا يتحقق  
احتمال غير ذلك ولهذا قد ثبت من الاصحاب  
ومن بعدهم التمسك بالعمومات الواردة في حوا  
اسباب خاصة من قصرها على تلك الاسباب  
والحوادث واشتهر ذلك من غير كبر فكان اجماعا على ان العبرة

لا جواب اجبارا للزيادة  
الملفوظة الظاهرة  
والفاء للحال المبطنة بالحقيقة  
م

سواء مع او لا ولو قال عنيت  
الجواب بصدق ديانة كذا  
في الحاشية فلا يبحث الا باللفظ  
في ذلك اليوم مع لانه نفي  
ما يجوز اللفظ ولا يصدق قضاء  
لانه خلاف الظاهر من ان  
فيه تحقفا عليه  
ان الموضع

اللفظ لا يخص السبب

وقيل الأصح هو معناه <sup>الذم</sup> ولا بخصوص الغرض  
خلافًا لبعضهم في المدح والذم

والتخصيص في نية المخصوص وروى عن

ابى يوسف فى البين كما مر العام الموافق

بِخَاصٍّ لَا يَخْصُّ بِهِ خِلَافٌ لِّلْبَعْضِ

أي لا يكون النكاح من مخصوصا للعالم عندنا على الإطلاق  
وشرط أن لا يكون للنكاح مفهوم مخالف يقف  
عليه الحكم عن غيره من أفراد العالم عند مثبتى المفهوم  
وإذا كان يخص بالمفهوم عندهم فقولنا عليه السلام  
لما أتى باب دنى قصد طهر لا يخص بقوله في شاة  
بمؤنة دبا غما ظهور لانه لا تعارض بينها لعدم المناهات

ابو الحسین اخبار  
عجم انقضت حکما و انقضی  
والما ورد والامام مخبر  
ابو الحسین و قالوا ان نقل الخلفاء  
از رازی و قالوا ان بعض مسلمة المنيعة  
على فقه من بعض رازی انما  
انما و قالوا انما انما  
لا يفتن شيئا انما انما  
الجبب  
ابو الحسین

کما سبق وقد عرفت من انراج  
السجل ان خلافاً لمفسر مخصوصاً  
بها فافهم خصوصاً باندرک شیوه  
داشتنها را خلافاً مفسر فيها م

بين العلم والناس فحجب  
الحل بهما من كل وجه من غير  
تحفص عملا بالأسس العلم من  
المعارض

حکم خاص بہ  
بان حکم

۵۔ قیل بذا یسبح الخلف مع مضمون الغیب بمن اجنتہ کما یسبح لہ فی الخلف  
ومن لا یخلف وقیل یسبح لہ فی الخلف لیس یسبح لہ فی الخلف لیس یسبح لہ فی الخلف

واذا اورد خطاب بتحريم عام والعادة

كان باستعمال ذلك العام في بعض

مناوله يخص المحرمة بذلك البعض خلافاً للجمهور

لما استند  
الى بيان وجهه

كما اذا فرض ان العادة اختصاص الربوا في البر  
والربوا عام له ولغيره لغته فلو حرم الربوا يخص به  
لقيام المخصص وهو العادة والعرف كما يتخصص  
الذات بذوات الارباع بعد ما كان في اللغة لكل  
ما يدب في الارض وكما يتخصص النقد بالنقد  
الغالب في البلد بعد عموم لغة وكما يتخصص اللحم  
بالحم المقاد في البلد

قوله خلافاً للجمهور قالوا اللفظ عام ولا مخصص له  
فيبقى على عمومته قلنا يجوز ان يخصه العادة كما روي  
وما ينبغي ان ينسب ان هذا المسئلة ليست بحقيقة بل كما  
الوارد بالتحريم بل جارية في كل عام يتناول

انواعاً



انواعا والعادة كان باستعمال ذلك في بعض  
 متناوله كما صرح به وشهد له المأخذ وأنه لا نزاع  
 في أن اللفظ العام لنفسه لو خصص العرف  
 والعادة ببعض متناوله بحيث كان ذلك اللفظ  
 في ذلك البعض حقيقة عرفية كما خصص العرف  
 والعادة اسم الدابة بذوات الأربع  
 بعد كونه في اللغة عام لكل ما يدب اذا ورد  
 يخص بذلك البعض الابريل ترجيحاً للحقيقة  
 العرفية على الحقيقة اللغوية بل النزاع في أنه  
 ان ورد اللفظ العام واخص تعامل المني طين ببعض  
 متناوله فهذه العادة والتعامل بل يخص  
 ذلك العام بذلك البعض ادبتي على عمومته فاجبو  
 انه نعم والمبقر تناول اللفظ والتدليس لا تناول عادته  
 وزهيب بعض متناوله هم القائلون بأن المجاز المشهور  
 بحسب التعامل يرجع على الحقيقة المستعملة الآن  
 تلك العادة تجعل ذلك العام محضاً بذلك البعض

على التنازل  
 ان اللفظ العام  
 مع الجهور لأن الحقيقة  
 على المجاز المشهور بحسب استعمال  
 عند بعض اصحابنا الذين  
 عند بعض اصحابنا الذين  
 الحقيقة العرفية  
 الحقيقة اللغوية  
 الحقيقة اللغوية  
 العرف متناوله  
 العادة تخص العام  
 العادة تخص العرف  
 ويجوز رد العرف  
 وخصصها بالعام  
 العادة لا تخص العام  
 المعنى ليس  
 وبين بعض اصحابنا  
 كلام المعر اذا ورد  
 عام متناوله  
 بعض

المطلق بغير  
الاعتناء بالاعتناء  
الاعتناء بالاعتناء  
الاعتناء بالاعتناء

المطلق بغير على اطلاقه كما لم يقيد على

تقيده لانها خاتمان قطعيان في دلالتها  
بقرينة اللفظ كما مر

اذا تجرد عن العوارض والقرائن واما قولهم المطلق  
يصرف الى الكمال اعادى عن النقص فاعل ذلك  
دار على القرينة كذا في الكاشية او مبني على كونه  
نقصان المعنى نسبية لعدم تناول اللفظ المطلق  
نقصه بل لا ينافي انصرافه الى الكمال بمعنى ان  
براد من اللفظ المطلق في اول الامر ختمه بشايعة  
ليس فيها نقصان المعنى المقى باللفظ مطلقا جريا  
المطلق على اطلاقه كما لا يخفى م

و هو ما اخرج من الشروع بوجه من الوجوه  
نحو رتبة مؤمنة اخرجت عن شيع الرتبة  
بالمؤمنة وغير المؤمنة وان كانت شايعة  
في الرقات المؤمنات فيوزان ان يكون اللفظ  
مطلقا من وجه مقيد من وجه وقد يطلق المقيد على ما دل

هو ما دل على نيله في جنة  
بكونه خفة مختلفة كحفظ كثره  
تأيد بوجع تحت امر بما يقيد  
لفظي مستقل ولا يقين ولا  
شمول م

الاعتناء بالاعتناء  
الاعتناء بالاعتناء  
الاعتناء بالاعتناء  
الاعتناء بالاعتناء

لكن لا يتعرضان الصفات وتقييد  
المطلق شيه بتخصيص العام فيجوز تقييد

المطلق بالمتصل كالاستثناء والصفة وبالمتصل

عقلاً او کتاباً او سنۃ متواتر و کذا غیر متواتر  
و قیاساً خلافاً لبعض

لان المطلق كرفته مثلاً نياول انخصص كالمؤنه

والكافرة فخراج البغض نهب كخراج الكافر

مثلاً بتفہیم ہا ہو مستتر کہوں نے معنی التخصیص بمنزلة اجرائی

بعض الناس من العام في المراء وهو مشك

لأن تقييد المطلق من قبل الزيادة على النفس به

فمنهم لأن النص المطلق يوجب العلم باطلا من فاذا

بصار مقید البطل حوازی العلم باطلات و زمری حوازی

شئ احسن من اية كفارة البهمن يقتض حواز الكفیر

بخرای رفته کانت فقیه الجواز بر بته مؤمنه

[illegible]

قوله خلافا  
لبعض من الأخرين  
كذات الحاشية  
وهذا هو المذهب  
الجميع عندنا  
والأضحا ليجوز  
تخصيص العام  
أبداً، بانجراد الحكم  
ولما نفاس  
عندنا كما سبق  
فلو سلم كونه شيئاً  
بتخصيص العام  
لا يلزم أيضاً صحة  
هذا التفرع  
وبالحكمة خبر  
هذا المقام يحتاج  
إلى التلخيص

7

[illegible]



وان اتحد حكمها فان اختلفت الكادته  
لكنفارة اليمين والقفل فلا يحمل خلافا لك  
وان اتحدت فان دخلا على نحو السب  
نحو ادواعن كل حسم وعبد وقوله عليه  
السلام ادوا صيدقة الفطر عن كل حر وعبد  
من المسلمين لم يحمل ايضا فعمل بها خلافا لك

قوله خلافا لك في قالوا ادلا ان في حل المطلق  
على المقيد جمع بين اليمين لان العمل بالمقيد  
يؤزم منه العمل بالمطلق والعمل بالمطلق يؤزم منه  
العمل بالمقيد لحواله في ضمن غير ذلك المقيد  
قلنا هو تغليب بل حملة على المقيد ابطال الحكم وعمل بحكم  
التقيد فقط فلا يحصل بالجمع بينهما بل الجمع انما يحصل مجزا  
في المطالبة والمقيد على تقيد وذلك لا يكون الا  
بعد المحل على المقيد فما ذكره حجة ان لا عليه

بالاسم  
الاول مطلقا  
والثاني مقيدا  
والفطر الزاوي  
والزكاة الكان

قوله فلا يحمل  
المسئ على المقيد  
كفارة اليمين  
مطلقا مؤمنة او كافرة  
كفارة القفل بل لا بد من  
اعمال للدين السالين من القاض  
ولعدم الضرورة  
قوله تغليب  
باصطلاح بل الحكم  
كما هو في الماشي  
ففي نفس الطبيعة  
بغير معارضة وان كانت  
ما فيه المطلق بهذا المعنى متخفة  
في التقيد فالعمل بالمقيد  
في الجملة ليس المراد بغير  
بالمطلق منها العمل  
المضي بل العمل بشروط الاطلاق  
الحال جواز العمل ولا يخص  
وج لا يقيد بغير ولا يخص

مختلفة الحكم  
الكفارة  
مختلفة دهن  
حاشا اليها  
المنعقد  
وفي الآخر  
اتصل خطا

قلنا وقالنا المطلق ساكت عن ذكر المقيد والمقيد  
 ناطق والناطق اوله من الساكت قلنا ساكت  
 من القيد لكنه ناطق بوصف الاطلاق وال  
 على ثبوت الحكم فيه على الاطلاق ولو  
 سلم فانما يكون اولى من التعارض كما اذا خلا  
 في الحكم فالتحوت السكوتية وهما لا تعارض  
 لا مكان العمل بهما يجوز ان يجب شئ مطلقا  
 في حادثة ومقيدة في حادثة ويجوز ان يكون  
 المطلق سببا لما يكون المقيد سببا له وقالنا قلنا  
 في حادثة على المقيد عمل بالاحتياط فانه يخرج  
 بالعمل بالعمل بالمقيد عن العهدة بقينا سواء  
 كان مكلفا بالمطلق او المقيد بخلاف العكس  
 قلنا لما كان دلالة المطلق على الاطلاق قطعية  
 وكان العمل بالطلاق ممكنا خارجا عن المعارض  
 يخرج بالعمل به عن العهدة قطعا فلا ينافي

١٤١  
 الاحتياط بالعمل بالاطلاق على  
 ان الاحتياط انما يوجد في  
 عدم الحمل والعمل بالاطلاق  
 على ان الاحتياط انما يوجد  
 في عدم الحمل والعمل بالاطلاق  
 اذا خلا في السبب كما لا يخفى  
 اعلم ان غالب خلافا ههنا  
 مع الشافعية راجع الى الصيغة  
 احدهما دليل الخطاب الى  
 المفهوم فهو عندنا ليس بحجة  
 وعندهم حجة فاذا قيل  
 رتبة مؤنثة مفهوم المؤنثة  
 ان الكانسة مخالفة  
 والاطلاق متضمن في كل  
 الصور فيقتصر على المقيد منهم  
 لان ما عداه ينفي بالمفهوم  
 والاطلاق ليس نصا فيه  
 وانما في الزيادة على النص  
 قلنا هي نسخ والنفيد زيادة  
 وهو نسخ قالوا القيد بيان لانسخ  
 اذا تقرر هذا النسخ قوله وعله  
 انتهى





لا يجوز ان يقال ان المطلق لا يصدق على ما لا يطلق وان علم  
 التأخر ورد المطلق عن المقيد فقال ابن الهمام  
 لا علم فيه نصريجا عن الحقيقة ولنا ان نترجم كون  
 المطلق ناسخا للمقيد على قياس نسخ العام  
 المتأخر عن الخاص المتقدم عندهم ومعنى النسخ  
 فيه نسخ القصر على المقيد انتهى وقال ابن الحارث  
 ومن نسخ المطلق المتأخر ليس بناسخ للمقيد  
 المتقدم اتفاقا ولذا استغنوا على الحقيقة بان القول  
 يكون المقيد المتأخر ناسخا دون المطلق المتأخر  
 محكم لا وجه له قلنا الاتفاق ممنوع ولو سلم  
 فنقول في الفرق بينهما في ان المقيد المتأخر  
 عن الاطلاق اثبات حكم لم يكن كما يجاب  
 ايمان الرتبة بخلاف العكس فانه لا يثبت حكم  
 لم يكن لان وجوب المطلق قد كان ثابتا مع الزيادة

حلية  
 اتفاقا الا على قول بتكليف ما لا يطلق وان علم  
 التأخر ورد المطلق عن المقيد فقال ابن الهمام  
 لا علم فيه نصريجا عن الحقيقة ولنا ان نترجم كون  
 المطلق ناسخا للمقيد على قياس نسخ العام  
 المتأخر عن الخاص المتقدم عندهم ومعنى النسخ  
 فيه نسخ القصر على المقيد انتهى وقال ابن الحارث  
 ومن نسخ المطلق المتأخر ليس بناسخ للمقيد  
 المتقدم اتفاقا ولذا استغنوا على الحقيقة بان القول  
 يكون المقيد المتأخر ناسخا دون المطلق المتأخر  
 محكم لا وجه له قلنا الاتفاق ممنوع ولو سلم  
 فنقول في الفرق بينهما في ان المقيد المتأخر  
 عن الاطلاق اثبات حكم لم يكن كما يجاب  
 ايمان الرتبة بخلاف العكس فانه لا يثبت حكم  
 لم يكن لان وجوب المطلق قد كان ثابتا مع الزيادة

لما حشرنا الاعيان الكافرة  
 حكم المقيد بل يشترط مع حكم آخر  
 لم يكن قبل وهو جسد الاعيان  
 الكافرة مشاءا وعدم اجزاء  
 اعان في غير المقيد كاعان  
 الكافر ليس حكما شرعيا ثانيا  
 لا يقال ان حكم المقيد وجوب  
 اليقيد والاطلاق لا يشترط  
 بل يرفع لانا نقول حكم المقيد  
 اجزاء ما وجد في المقيد  
 كاجزاء الرقبة المؤمنة  
 وانما عدم اجزاء الكافرة  
 فليس حكما شرعيا بل لولا المقيد  
 لعدم اعتبار المفهوم بل هو عدم  
 اصل لا يتعلق بالنسخ  
 من الملوحة



جمهورية  
الجمهورية  
الجمهورية

وَأَمَّا فِي الْمُنْفَى فَلَا اتِّفَاقًا أَيْضًا وَالْإِطْلَاقُ  
تَعْيِينَ وَأَمَّا الْجَمْعُ الْمَكْتَرِفِيُّ وَضَعُ وَضْعًا وَاحِدًا  
لَكثير غير محصور بلا استغراق يتناول  
الثلاثة وأكثر جمع قلته وكثرة لا أقل فلو خلف  
لا يزوج نساء لا يحشث بواحد وثنتين  
فليس يعام لعدم الاستغراق

أى لعدم استغراق جميع ما يصلح للقطع بأن رجلا  
بين المجموع في صلوح لكل عدد بدلا كرجل  
بين الواحدان في صلوح لكل واحد يستغرق  
ما يتناول من مراتب العدد كما لا يستغرق رجل يتناول  
من الواحدان ولهذا لو قال على درهم مع غيره  
اتفاقا بالجمع وهو الثلاثة من غير اعتبار نسبة هذا هو  
إليه من خارج الفرق منا واختاره كثر من المناخرين أم

لا يمكن الجمع بان  
لا يمكن أصلا بان  
الشور وقال لا عام فخر الدين الزركلي  
منه المنتهية وهو مقتضى كلامه  
في الحصول أيضا ان النسب  
بعد المطلق في هذه الصلة أيضا  
ثم أنت تعلم ان باب المطلق والتعبد  
آخر لا بين ثلثة فعدم  
لان المنفى ان كان مفرقة فوفاها  
لا مطلق وان كان مفرقة فواجبة  
بالمطلق اذا لم يفرقة فواجبة  
بالمطلق

عند الاكثره هو الصحيح وقال جماعة  
يتناول الاثنين ايضا كما هو محل  
التراع اللفظ المستعمل بالجمع في اللغة  
لا في المفرد من لفظ الجمع

فإذا كان  
منه الدار زيد  
وحده فقط  
بارجل غير  
النداء اية قطعا

٢  
خرج به العام عند  
عند من شرطه  
الاستغراق واما  
عند من كلف  
بانتظام مع من المتبنا  
فهو ويكون الجمع المكثر  
منه أم

٣  
اذلا بطلها صفة  
النداء واذ كان  
الجمع المكثر عبارة  
عن اللفظ المذكور  
م

لان ذلك  
اللفظ المذكور  
لا يمكن ان يكون  
اللفظ المذكور  
اللفظ المذكور  
اللفظ المذكور

الحكماء في بيان ما لا يمتنع من كونها  
مستغنى عنها في بعض المقامات

## وقيل عام وقيل واسطى بين العام والخاص

قوله وقيل عام ثم اختلفوا في ذهب بعضهم الى انه ليس  
للاستغناء الا ان العام لا يجب ان يكون مستغنى  
لكل ما يصلح له بل يكفي فيه ثبوت ان له مستغنى  
المحدود على وجه الشمول وانتظام جميع من السببية  
والجمع المكثر مثلاً لكل قسم من اقسام نحو الثلثة  
والاربعة اى غير ذلك وان وقع على الثلثة  
من الاطلاق لكونه متقناً فيه قال جلال الدين  
البحار في المعنى هو ذهب اكثر منيما  
واختاره فخر الاسلام ومن تبعه والغزالي  
وذهب بعضهم منهم الجبائي الى ان العام لابد  
فيه من الاستغناء الا ان الجمع المكثر مستغنى  
قالوا اولاً لو لم يستغنى لما صح الاستغناء في قوله  
فان لم يكن فيهما آية الا الله ظناً

كونه استثناء ممنوع  
بل منتهى بمعنى غير وثائياً  
ثبت الخلاف على كل  
مرتبة من مراتب المجموع فاذا  
علمنا على الجميع فقد علمنا  
على جميع حفاظه اى على جميع  
الانفراد التي هي حقيقة  
في كل منها فكان اولى  
قلنا منقوض برجل ونحوه  
ومعارض بان الثلثة متيقن  
منه ثبوت الجمع ونيما ورا  
احتمال والميقن اولى  
وثائياً لو لم يستغنى ولاخص  
بالبعض وهو متوقف لعدم  
المخصص قلنا انه موضوع للقدر  
المشترك بين الثلثة  
وما فوقها ولا يلزم من عدم ثبوت  
المخصص اعتبار عدمه على  
انه منقوض ايضاً بنحو رجل  
اس المؤلف





منہا بحیث  
لانیذ ان حق منہا شرط  
الحکم لا نزاع فی انتفاع وکذا  
تخصیص فیہ او تخفیض فیہ انتفاع جو از  
نے آثار ان وجہ سے عطا ہو  
ذکر مجاز ان وجہ سے واکل  
لا ینال علاقہ اجزا میں  
منتصف قطعاً لا نافذ بل  
کلی یا غیر جزاً میں جمیع بعض احکام  
کل یا غیر جزاً میں جمیع بعض احکام  
اسم علی الارض السامی  
الارض علی جمیع کمال الدیہ  
بناس علی اہما جزاً فالکمال الدیہ  
ابن العام کسب بحقیقہ  
الکل مشروط باذن غیر  
وکیونہ بحیث اذ انتفی اجزا  
الاسم من الکل حصہ فالکمال  
الرفقہ علی الان ان یجوز  
الظفر وینال اطلاق  
الارض علی مجموع السماء  
والارض علی

۱۹  
فی صحتہ دینی کو نہ حقیقتہً اثنائے اطلاق علی احد  
المعینین لا علی التعین بان براد نے اطلاق  
واحد ہذا او ذاکت مثل لیکن لو نہ کہ جو نامضی  
او او ذال التقاربانے لیس فی کلام القوم مابعد  
بائبات ذلک او نفیہ الا بالثیر الیہ کلام المفتاح  
نے ان ذلک حقیقتہً المشترك عند التجرد  
من القرائن و سببی من المعر انہ مجاز و ہواظہر  
اذا المشترك لم یوضع لواحد غیبہ معین بل مفاد  
لیس الا ہذا المعنی بعینہ او ذاکت بعینہ فاستعمال  
فی احدهما مطلقاً لا بعینہ لیس استعمالاً فیما وضع  
لہ غایتہ لم یعم کیفۃ الوضع و لرومہ فی الحقیقتہ  
ممنوع فان قبل ان استعمالہ فی احدهما من غیر  
تعیین وہو لا یجاذ ہما لا کلام فی صحتہ دینی کو نہ  
مجازاً علی ما تقر فی علم البیان انتہا محتاج الی  
ایان اثنائے اطلاق علی مجموع المعینین  
بان براد نے اطلاق واحد المجرع مرکب

فی صحتہ دینی کو نہ حقیقتہً اثنا نے اطلاقہ علیہ احد  
المعین لاسی علی التبعین بان براد نے اطلاق  
واحد ہذا اوزاک مثلاً لیکن لکنک جو اسی معنی  
اواوہ قال التفاز نے لیس ہے کلام القوم ہائیر  
باثبات ذلک اونفہ الا بالثیر الہ کلام المفتوح  
نے ان ذلک حقیقتہً المشترك عند التجرؤ  
من القرائن و سبجی من المعر انہ مجاز و ہولنظاہر  
اذا المشترك لم یوضع لواحد غیبہ معین بل مفاء







كان اخذ الخار  
 وقوله وان كان  
 في قوله فان  
 في قوله فان  
 في قوله فان  
 في قوله فان  
 في قوله فان  
 في قوله فان  
 في قوله فان

وحكمه وجوب العمل بما عرفت به قبل  
 طنا وقيل الاصح يقينا وقيل الخي ان  
 الاصل في الظاهر النص افادة  
 القطع وقد تبعد الظن اذا ايد احتمال  
 غير المراد دليل واما النص فما ارد  
 وضوحا على الظاهر بمعنى من المتكلم  
 وهو سون الكلام له كما هو المشهور

في صله ما كان وضع المراد منه على الظاهر  
 وكان تلك الزيادة تكون ذلك المراد هو المق  
 الاصل المتكلم من سون دليل يدل عليه ما حوز  
 من قولهم نصبت الآية اذا حملتها على سرفوق

وهو الذي ظهر من نفس النص  
 بخلافه لكن اختلف في ان  
 بل يفيد القطع او لا فذهب  
 بعضهم الى الاول منهم الكوفي  
 والنجاشي والوزير وختار  
 عامة المتأخرين ذهب  
 الآخرون الى الثاني منهم  
 ابو منصور ومن تبعه واليه اشار  
 بقوله ثم استعمل الكلام في خلاف  
 الاصل وغير الظاهر  
 من عدم القرب من تنق  
 المانع ثبت قطعا ما كان ظاهرا  
 من اللفظ لم يعرف صدق  
 وكما من ههنا في انقضاء  
 وح احتمال ان يدل ونحوه  
 غيرنا شس من دليل فلا حجة  
 به فيثبت به ما يدرك بالشبهة  
 ان لم يترك

انما المراد  
 النص  
 في الاعتبار

المراد به

انما المراد به  
 وضوحا

من كلامه فيسب  
 التفسير في قوله  
 في قوله فان  
 في قوله فان  
 في قوله فان  
 في قوله فان  
 في قوله فان  
 في قوله فان



والنوع  
معنى زائد على  
مفهوم الظاهر  
هو المقصود  
الأصل

أذ العبرة  
لعموم الضيف  
لا خصوص  
السبب  
م

حل البیع  
وحریمه  
الربوا

قل هو ضم تدرية لفظية سابقه او  
سابقه خاصا كان ذلك النص او  
عاما وقيل خاصا فقط وغير مختص  
بالسبب وقيل مختصا بالسبب الذي  
كان التبرع اليه كموله تعالى حل  
البيع وحسم الربو اذ انه ظاهر في  
الاطلاق ونص في التفرقة

بیشمارا فان الکفرة لما زعموا عدم من قه كما قال علي  
ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربو اسبق  
هذا النظم رد الهم واثباتا للفرقة فيكون نصا  
فيها ومن هنا ظهر ان الظاهر والنص قد  
يجتمعان في كلام واحد وهو ثابت بلا خلاف

۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹

حكمة وجوب العمل بقينا مع الاحتمال  
 السابق وقد بطلن النص على مطلق  
 اللفظ وعلى لفظ القرآن والحد  
 ويظهر على المتصفح المعنى واما المفرد  
 فما ازاد وضوحا على النص بيان  
 التفسير او التقرير بحيث لا يتحمل الا  
 قوله الا نسخ فيما من شأنه النسخ وهو الحكم الشرعي  
 دون التأويل والتخصيص اصلا هذا ما ذكره في كتابه  
 لكن من هذا لا يكون من الحكم والمفسر  
 مغيرة في صورة كون كلامه خبر فالحكم  
 المقابل ولهذا خص بعضهم المفسر بالحكم الشرعي وقال  
 لا يمكن وقوع المفسر في غيره الا انه مخالف

لا شتمال المثال بحسب  
 اجنس من زيادة البضاح  
 بالنسبة الى الكمال  
 اي قد انا او حديثا او غيرها  
 ظاهرة او خفية  
 خاصة او عامة في معناه  
 او لا قبل ان اكثرها لغوص  
 وقبل الاقرب ان يكون  
 من قبل الاطلاق في  
 مقابلة الاجتماع والقياس  
 ويحمل ان يكون من قبل  
 الاطلاق على مطلق النسخ  
 الا ان بعضهم لما اختص  
 بما هو من الدليل الشرعي  
 اختص اطلاقهم بما

هو هو خال النسخ وان  
 لم يتعد ايضا من حيث  
 وجه اخر من وجه  
 من المفسر وقد عده  
 من غير فعل خلاف  
 فلو ان العمل بالاحتمال  
 عدم الاحتمال من حيث  
 الزيادة ونحوها  
 السابق الا ان هذا  
 بقوله لا يمكن  
 كما ازاد وضوحا  
 كونه من حيث  
 بطلن قطع  
 بطلن قطع  
 اخلاها ولا يقطع  
 هو هو خال النسخ وان

حكمة وجوب العمل بقينا مع الاحتمال  
 السابق وقد بطلن النص على مطلق  
 اللفظ وعلى لفظ القرآن والحد  
 ويظهر على المتصفح المعنى واما المفرد  
 فما ازاد وضوحا على النص بيان  
 التفسير او التقرير بحيث لا يتحمل الا  
 قوله الا نسخ فيما من شأنه النسخ وهو الحكم الشرعي  
 دون التأويل والتخصيص اصلا هذا ما ذكره في كتابه  
 لكن من هذا لا يكون من الحكم والمفسر  
 مغيرة في صورة كون كلامه خبر فالحكم  
 المقابل ولهذا خص بعضهم المفسر بالحكم الشرعي وقال  
 لا يمكن وقوع المفسر في غيره الا انه مخالف

قوله تعالى فيجاء الملائكة كلهم أجمعون  
 وحكمه وجوب العمل به وجوب  
 الاعتقاد مع احتمال النسخ وأما الحكم فمأزاً  
 قوة على المفسر بعدم احتمال النسخ

١ فان الملائكة عام محتمل للتخصيص فليحق بيان التقرير  
 بقوله كلهم انساباً بالتخصيص لا ان الكل  
 احتمل التفرق فليحق بيان التفسير بقوله  
 اجمعون اسد ذلك الاحتمال فصار مفسراً فان  
 ان من حكم المفسر احتمال النسخ و هذا خبر لا يتجمل دأ  
 لادالة لا اجمعون على دفع التفرق وان ليس  
 شئني عنه فقد قيل التخصيص وان السجود يستعمل  
 في الموضع كما يستعمل في وضع الجبهة  
 على ما كان من جنس الارض فيتحمل غير المراد فلا يكون

قوله فان علمت  
 اعترضني  
 فنجب الملائكة  
 اربعة وان اوردا  
 المنيخ اما الوجه الاول  
 واما الثاني  
 اجمعون لا دلالة على  
 فذكر كلهم اجمعون  
 حسن بين ولا دلالة  
 الا ما يدل على  
 اقتاديل بان  
 واما الثالث  
 فذا استغنى  
 من قبل المفسر  
 التخصيص  
 السجود يستعمل  
 اللفظي كما قال  
 كما قال  
 الجواز كما هو  
 المشهور

اعترفيه زيادة  
 القوة لا زيادة  
 الوضع كما  
 اعترضه قوله السلام  
 لان زيادة القوة  
 هو الناسب  
 للحكام وعدم  
 احتمال النسخ ولما  
 قد يقع المفسر  
 من الوضع  
 بحيث لا يتجمل المراد  
 اصدف فاعلم انه زيادة  
 الوضع عليه

قوله فليحق بيان التفسير بقوله  
 اجمعون اسد ذلك الاحتمال فصار مفسراً فان  
 ان من حكم المفسر احتمال النسخ و هذا خبر لا يتجمل دأ  
 لادالة لا اجمعون على دفع التفرق وان ليس  
 شئني عنه فقد قيل التخصيص وان السجود يستعمل  
 في الموضع كما يستعمل في وضع الجبهة  
 على ما كان من جنس الارض فيتحمل غير المراد فلا يكون







۱۳۷  
 غوراً م  
 کونہ مقابلہ ظاہر  
 من الائم البائتہ  
 عا کونہ اعلیٰ خفا  
 الطبر داغ و  
 فم غیر  
 داختہ بن افکار  
 بن فریدون  
 کونہ مقابلہ  
 غوراً م  
 کونہ مقابلہ

و اما انحنی قصد الظاهر ما خفی المراد  
 بعارض غیر الصبیغہ لایزال الا  
 بالطلب کا سارق فی الطرار و الباش

قولہ الباش اخذ کفن المبت خفیہ نبشہ و اما  
 کان خفیاً فیہم لا اختصاصہما باسیہما بعرفان بہما  
 و ہما الطرار و الباش و ذلک لان فعل  
 کما نہما و ان کان بشبہ بفعل آخر کمن اختصاصہما  
 بزینک الاسمین اورث خفاء فی شمول  
 اسم السارق اذ الظاہر عدم اختصاص  
 السارق بمفہوم باسم من سائر السارکہ و لذلک  
 اختلف فی الباش فقال اما منا ابو حنیفہ  
 و محمد رحمہما اللہ لا یقطع و قال ابو یوسف  
 رحمہ اللہ تعالیٰ یقطع اس المؤلف

غوراً م  
 کونہ مقابلہ  
 من الائم البائتہ  
 عا کونہ اعلیٰ خفا  
 الطبر داغ و  
 فم غیر  
 داختہ بن افکار  
 بن فریدون  
 کونہ مقابلہ  
 غوراً م  
 کونہ مقابلہ

اما مقابلہ حکما ان فی الظاہر  
 ادنی مرتبہ الظہور فذلک  
 الخفی ادنی مرتبہ الخفاء  
 قولہ ای مقابلہ آئینہ اشارہ  
 الی ان اسم الفد یطلق  
 فی اصطلاحہم علی المقابل  
 کما نقل عن النجفی فلا یرد  
 ان اجتماع الفدین علی  
 محل واحد ممنوع و الظاہر  
 و انحنی قد یجتمعان کا سارق  
 و عن ہذا ہرب بعضهم و جعل  
 المقابل مبنیہا مقابل التضایف  
 ای یجوز الطلب من غیرہ  
 و تکلف فی قیل و حقیقہ  
 لفظ لمفہوم فیما ہو بادی  
 الرأی من السارکہ یا یخفی  
 بہ کونہ منها الخ فیل تامل  
 انتہی و یؤیدہ ما ذکرہ فی  
 حکمہ فلا تعقل فان قلت  
 لما کان انحنی فی الظاہر

ان یکون الخفاء فی نفس الصبیغہ  
 بنفس الصبیغہ بنی  
 بنفس الصبیغہ بنی  
 بنفس الصبیغہ بنی  
 بنفس الصبیغہ بنی  
 بنفس الصبیغہ بنی  
 بنفس الصبیغہ بنی  
 بنفس الصبیغہ بنی  
 بنفس الصبیغہ بنی  
 بنفس الصبیغہ بنی

وحكمة النظر في ان النقص ان لمزية  
في شمله او نقصان واما الشكل  
فقد النص ما لا يدرك الا بالتأمل

قوله في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتقدير فانه  
سارق حاذق ياخذ مع حضور المالك ويقطع  
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم  
محمود من معنى السرقة وهو اخذ ما ليس له  
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به  
او دجله ثم الظاهر من كلام المفسر شمله عبثا  
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا  
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة  
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاهل  
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم  
فما لا يفتيح التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتقدير فانه  
سارق حاذق ياخذ مع حضور المالك ويقطع  
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم  
محمود من معنى السرقة وهو اخذ ما ليس له  
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به  
او دجله ثم الظاهر من كلام المفسر شمله عبثا  
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا  
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة  
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاهل  
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم  
فما لا يفتيح التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتقدير فانه  
سارق حاذق ياخذ مع حضور المالك ويقطع  
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم  
محمود من معنى السرقة وهو اخذ ما ليس له  
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به  
او دجله ثم الظاهر من كلام المفسر شمله عبثا  
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا  
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة  
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاهل  
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم  
فما لا يفتيح التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

ومن صرح به  
المحقق النسخ  
في كشف المنار  
والمنصور القانع  
والنسخ في شرح  
الظاهر من  
الظاهر من

منه كذا في كذا...  
فصل في كذا...  
الذي كذا...  
فصل في كذا...  
الذي كذا...

اما لدست في المعنى نحو وان كنتم جنبا  
فاطهروا اولاستغارة بدعية

هو شكل في حق داخل الفم لدخوله في الاشكال  
لان فسل ظاهر البدن واجب وباطنه ساقط  
ولشبهه بها حقيقة وحكا نغز الاله حائتي  
انقاص الفم وانقضاءه وادخال الماء فيه وانقضاء  
البراق فبعد ان اقل علم انه من اعضاء الفم  
بدلالة صبغة البالغة وبان الواجب فيه  
تطهير البدن وهو اسم للنظا هر والباطن الا ان  
ما تغذر ابعسال الماء اليه سقط بالغذر كالظا هر  
اذا كان به جراحة ولا تغذر فيه بفعل عادة  
وعبادة بخلاف آية الوضوء حيث لم يكن فيه  
البالغة وكان الواجب فيه غسل الوجه والموجبة  
في الفم معدومة او يكون الاحتياج الى التامل  
اليه

قوله بخلاف آية الوضوء الى  
ولانه اكثر وقوعا من الفم  
فهو من التحفيف البقي وذكر  
التكليف ارفق وكذا  
الالتف واما داخل العز  
فايصال الماء اليه كشيء  
مما يورث العي فقط بالعز  
دفعاً للخرج منه  
الاستغارة تطلق كثيرا مع  
المجاز الذي كانت  
حلاقة المشابهة واطرد  
هذه الاستحالات علماء البيان  
وقد يطلق على مطلق المجاز  
كما فعل صاحب الكشاف  
في مواضع من كتابه وهو  
انظا هر ههنا اذ لا وج  
لتخصيص الاستغارة من  
بين سائر المجازات  
اسن الموقر

فصل في كذا...  
الذي كذا...  
فصل في كذا...  
الذي كذا...  
فصل في كذا...  
الذي كذا...



تحوارير من فضة و حكم  
الطلب ثم التامل ليظهر المراد

هو بشكل بسبب استعاره بدعيه لان القارورة  
تكون من الزجاج لا من الفضة كمن لما اشتكت  
الفضة على خاضعين ذميمة وهي انها لا تطهر  
ما في بطنها و مدحجته وهي البياض والزجاج  
عكسها وكانت تلك الاداني تشتمل على صفات  
الزجاج وشفيفه و بياض الفضة و حسنها فتجوز  
القوارير لما يشبهها في الصفاء والشفيف ثم  
جعلت من الفضة مع انها لا تكون الا من الزجاج  
فجاءت استعاره غريبة بدعيه فان قلت  
اكثر ما عذره من المشكل ما كان خطأ و قد فقد  
المعاني كقول تعالى اني سنقسم ولهذا قيل

حل  
الطراز والناشط  
من فخرنا ونفخه واجب  
لأنهم انفس طاهر  
فاز عباده من غلب  
ابدين وفيه غنوص لا يعلم  
وانما مل ان مبيع طاهر  
هو البتة والشرع داخل  
الغم والاف او بدونه واجب  
الاضغاث في شرح البديع بان  
سلبها معنى التلخيص معك  
ونزاعنا الاشكال في شدة  
التلخيص كون داخل الغم والاف  
من منقذه او لا ويجوز الطلب  
لم يطهر و هو من المشكل  
النفخ فلفظ لا يكون المشكل  
الفعل لا لفظ آخر  
اذ انما ليس

لأنهم سواء  
كانت قافه  
او مضبوطه او  
مما يجنب  
بعد ان يكون  
المأني واحد  
اي موضع آخر  
وهو القيل  
فقال لا تسلك  
بالتأمل  
مسك  
قوله فتجوز  
عدهم هذا  
التجوز من  
الاستعاره  
البيانه و اخرج  
عليه بان عدم  
ذكر المشبه  
لازم فيها و هنا  
قد ذكر

في تعريف ما خذوه لفظ المعنى  
الاستعاره مع العلم ان الشرائع  
دالين او تجوزها مجازيه  
ابعضها  
مشكل او لا بالبعد  
على التام  
فيما ذكر  
الظاهر ان القارورة  
الوارد اذا القارورة



۱. کتب  
 ۲. کتب  
 ۳. کتب  
 ۴. کتب  
 ۵. کتب  
 ۶. کتب  
 ۷. کتب  
 ۸. کتب  
 ۹. کتب  
 ۱۰. کتب  
 ۱۱. کتب  
 ۱۲. کتب  
 ۱۳. کتب  
 ۱۴. کتب  
 ۱۵. کتب  
 ۱۶. کتب  
 ۱۷. کتب  
 ۱۸. کتب  
 ۱۹. کتب  
 ۲۰. کتب  
 ۲۱. کتب  
 ۲۲. کتب  
 ۲۳. کتب  
 ۲۴. کتب  
 ۲۵. کتب  
 ۲۶. کتب  
 ۲۷. کتب  
 ۲۸. کتب  
 ۲۹. کتب  
 ۳۰. کتب  
 ۳۱. کتب  
 ۳۲. کتب  
 ۳۳. کتب  
 ۳۴. کتب  
 ۳۵. کتب  
 ۳۶. کتب  
 ۳۷. کتب  
 ۳۸. کتب  
 ۳۹. کتب  
 ۴۰. کتب  
 ۴۱. کتب  
 ۴۲. کتب  
 ۴۳. کتب  
 ۴۴. کتب  
 ۴۵. کتب  
 ۴۶. کتب  
 ۴۷. کتب  
 ۴۸. کتب  
 ۴۹. کتب  
 ۵۰. کتب  
 ۵۱. کتب  
 ۵۲. کتب  
 ۵۳. کتب  
 ۵۴. کتب  
 ۵۵. کتب  
 ۵۶. کتب  
 ۵۷. کتب  
 ۵۸. کتب  
 ۵۹. کتب  
 ۶۰. کتب  
 ۶۱. کتب  
 ۶۲. کتب  
 ۶۳. کتب  
 ۶۴. کتب  
 ۶۵. کتب  
 ۶۶. کتب  
 ۶۷. کتب  
 ۶۸. کتب  
 ۶۹. کتب  
 ۷۰. کتب  
 ۷۱. کتب  
 ۷۲. کتب  
 ۷۳. کتب  
 ۷۴. کتب  
 ۷۵. کتب  
 ۷۶. کتب  
 ۷۷. کتب  
 ۷۸. کتب  
 ۷۹. کتب  
 ۸۰. کتب  
 ۸۱. کتب  
 ۸۲. کتب  
 ۸۳. کتب  
 ۸۴. کتب  
 ۸۵. کتب  
 ۸۶. کتب  
 ۸۷. کتب  
 ۸۸. کتب  
 ۸۹. کتب  
 ۹۰. کتب  
 ۹۱. کتب  
 ۹۲. کتب  
 ۹۳. کتب  
 ۹۴. کتب  
 ۹۵. کتب  
 ۹۶. کتب  
 ۹۷. کتب  
 ۹۸. کتب  
 ۹۹. کتب  
 ۱۰۰. کتب

قول باحق المکرر  
 ایامه ولانته وچ غیر متفرق  
 وایامه قد یکون اما البیاض وکمال الشکر  
 فی الترسیب اما بالاصالة کا  
 ترده بین مخانیہ اما بالاصالة کا  
 العین واما بالاعمال کا مختار  
 المتروک بین الفاعل والمفعول  
 واما فی الترسیب کا  
 منها فی الکرب کا  
 او یعنی الترده بین الزوج والک  
 التکلیف ترده بین الضمیر  
 واما فی جمع الکلم  
 تقدم امر ان یصلح نحو زید  
 منها واما جمع الصف کا  
 طیب کا ترده  
 بین المکاره مطلقا و بین المکاره  
 فی اللب واما فی نقد  
 المکارات مع  
 مانع الحقیقه  
 واما فی

اول تعدد المعاني والمراد واحد  
معين وحكمه التوقف الى بيان المحمل  
ثم الطلب ثم التامل فيه فبيان  
تفسير ان قطعاً وتأويل ان ظهراً  
واما المنشأ به فصد المحكم

قوله فليست مقبلة للظن غير قاطع لاحتمال كبرها  
مقدار الرأس <sup>على</sup> بحدوث المسح على الناحية ثم  
ان يكون اليان مقبداً للظن قد لا يحتاج الى التأمل  
بل يفيد اولاً وقد يحتاج الى الطلب والنظر  
في المحتملات ثم الى التأمل في استخراج المراد  
منها فيطلب الاجمال الى الاشكال ثم اذا استخرج  
يكون ما ولا فيه ذكره في روح المعنى وغيره والمجمل عند

و دوائے غصہ  
لہا ان التبا  
في معانيها  
بحيث تقطع  
احمال در کہ  
کما ان المحکم  
في نهاية  
الوضع بحث  
انتهي الاحمال  
سکر

٤  
الحاشية  
تفسير الصلوة  
والزكوة  
بجميع  
لابتغى بعده  
شبهه ولا  
احتمال

فمنه فضل من اجل  
الاستغناء من اجل  
التخصيص من اجل  
عندنا فهو عندهم اعم عام

الكتاب في بيان مقدار الراس فان الكتاب  
مجل عندنا في حق المقدار وقد بحثه بيان  
يفيد الظن فكان مؤلاً لهذا لا يكفر جاحد  
بذا الحكم وان سمي فرضا بواسطة اسناد الى  
الكتاب كذا في المرات واثار اية في الحاشية  
وبان المقام ان قوله تعالى واسموا بكم  
نقضي الاستبعاد كما سيحكي والعل بالاصل  
وهو مشعر غير ممكن لاستماع المسح عليها من غير  
زيادة والزبادة غير معلومة الكمية فيحقق الاجمال  
في حق المقدار اي مقدار المفروض  
مسح وقد بحثه بيان يفيد الظن وهو خبر المغيرة  
بن شعبة حيث قال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم اني سمعته يقول فقال وتوضا مسح  
عن ناصيته وخفيه فيمسح ان المقدار اللازم

في مسح الراس  
في مسح الراس  
في مسح الراس  
في مسح الراس  
في مسح الراس  
في مسح الراس

الكتاب في بيان مقدار الراس فان الكتاب  
مجل عندنا في حق المقدار وقد بحثه بيان  
يفيد الظن فكان مؤلاً لهذا لا يكفر جاحد  
بذا الحكم وان سمي فرضا بواسطة اسناد الى  
الكتاب كذا في المرات واثار اية في الحاشية  
وبان المقام ان قوله تعالى واسموا بكم  
نقضي الاستبعاد كما سيحكي والعل بالاصل  
وهو مشعر غير ممكن لاستماع المسح عليها من غير  
زيادة والزبادة غير معلومة الكمية فيحقق الاجمال  
في حق المقدار اي مقدار المفروض  
مسح وقد بحثه بيان يفيد الظن وهو خبر المغيرة  
بن شعبة حيث قال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم اني سمعته يقول فقال وتوضا مسح  
عن ناصيته وخفيه فيمسح ان المقدار اللازم

ما تقطع رجاء معرفته مرادة ولو  
 من ابني صلي الله تعالى عليه  
 وسلم فاما مشابه اللفظ ان لم يفهم  
 منه شئ كالقطعات

تقوله كالقطعات هي اسماء مسماة بالحروف  
 التي ركب منها الكلام لانهما داخله في تعريف  
 الاسم وعارضة عليها خواص كالتعريف والتنوين  
 والابتداء ونحو ذلك واطلاق الحروف  
 عليها اطلاق اصلي غير مبني على اصطلاح محدث  
 بين النحاة قال الراغب في المفردات  
 حرف النحاة طرقة ومجموع احرف وحروف يقال  
 حرف السيف وحروف الهجاء اطراف الكلمات  
 وقيل يقال حروف الهجاء حرفا نحو حبا من

من التثنية  
 الاتباع  
 جليل من اقسام النظم  
 من حيث انه يعرف  
 الشرح في حيث هو انظر ادراج  
 في كذا ضرورة ان يضاف اليها  
 كذا اجيب واجيب ان قد يقال  
 حيث يعرف بالبد والوجوب  
 صفة يعرف فيها بالبد والوجوب  
 منه وفيه نظر لان حكم التثنية  
 قسم ما يعرف به ان يعرف  
 المعنى لا كل ما يؤخذ من النسخ  
 اعتقادا او علميا والاعتقاد  
 على انه على تقدير صحة لبيان  
 بعض المثبتات بطلان  
 الا انما

من التثنية  
 الاتباع  
 جليل من اقسام النظم  
 من حيث انه يعرف  
 الشرح في حيث هو انظر ادراج  
 في كذا ضرورة ان يضاف اليها  
 كذا اجيب واجيب ان قد يقال  
 حيث يعرف بالبد والوجوب  
 صفة يعرف فيها بالبد والوجوب  
 منه وفيه نظر لان حكم التثنية  
 قسم ما يعرف به ان يعرف  
 المعنى لا كل ما يؤخذ من النسخ  
 اعتقادا او علميا والاعتقاد  
 على انه على تقدير صحة لبيان  
 بعض المثبتات بطلان  
 الا انما

عقب  
 قس  
 كنه  
 بحد

نظائر  
 قس  
 كنه  
 بحد







بقصد آنکه هر چه در این کتاب است در هر یک از اینها

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

فان ابن الحارث وهو قول اكثر ابن خنوفه  
الشيخ ابو جعفر وقال  
وقال له الامام علي بن ابي طالب  
واختاره النود وقال  
وبما هو المشهور في الادب

في العلم فاما ان يكون قوله يقولون كلاماً مسبباً  
 موضعاً بحال الراشخين بجذب المبدأ اى هم  
 يقولون او حالاً من المعطوف فقط اغنى الراشخين  
 دون المعطوف عليه وكل ذلك تصف واما  
 معنى فلانه تعالى جعل الراشخين في التشابه  
 بفريق الراشخين والراشخين وجعل اتباع التشابه  
 حظ الراشخين بقوله فاما الذين في قلوبهم  
 زيغ فيبتغون ما تشابه الآية وجعل اعتقاد الحقيقة  
 مع العجز عن الادراك حظ الراشخين بقوله  
 والراشخون في العلم يقولون آتت به اى  
 صدقنا بحقيقة وان لم نعلم تأويله كل من عند  
 ابناء ويدر على ذلك ما اورد السيوطى  
 من صحيح الاماديث وذهب جماعة من السلف  
 وبعض المتكلمين الى ان الراشخين في العلم  
 يعلمون تأويله فاعنه وهورا به من ابن عباس

وہ در ذہن  
مقتضایہ قال  
الکس من کہا  
انش فیہ لم یزید  
الے ہذا القول  
الشر منہ فلیت  
وہ منہ را بلینے  
قال و قد کان

باب اعطاء الحجة وترك  
 القلب تسليماً وخارجاً عن  
 وقوعه فالحجة فالوانع  
 فليس في القوم بل هو  
 عن وجهه في وجهه  
 قالوا ان الخطاب  
 والنجار عقلاً فلو لم  
 ويكون الخطاب به كالحطاب  
 بالهمل والكلم بالزنجي باللغة  
 العربية ولم يكن الكتاب باء  
 بيانه ودرى ولم يكن التمس  
 في فنيه ان يكون الراي  
 عطف على الله وقدم  
 حذف المبتدأ والمعطوف  
 فقط <sup>ع</sup> اس الموكف  
 قوله من صحاح الاحاديث  
 فيها ما حصر الشحان  
 وغبرها عن عائشة رضي الله  
 تعالى عنها انها قالت  
 تلا رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قوله تعالى هو  
 انزل عليك





وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَا يُدْرِكُ الْبَصَرُ شَيْئًا وَلَا يَحِيطُ بِشَيْءٍ مِّنْ حَيْثُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِجْمَالِ لَآنَ الْبُلُوْسِ فِي تَرْكِ  
 الْمَجْبُوبِ أَكْثَرُ بُلُوْسٍ فِي تَحْصِيلِ غَيْرِ الْمَجْبُوبِ  
 فَتَوَابَهُ أَكْثَرُ وَيَقْدِرُ مَعْرِفَةُ الرَّاسِخِينَ قُصُورَ أَفْهَامِهِمْ  
 عَنِ الْوَقْفِ عَلَى مَا لَمْ يَحْطِ لَهُمْ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَيَذْكُرُونَ  
 كَوْنَهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقْضُونَ الْبَسْرَةَ عَلَيْهِ  
 وَيَقْتَدِرُونَ حَقِّقَةً مَا أَرَادَ اللَّهُ بِدُونِ الْوَقْفِ  
 عَلَى مَا رَدَّ وَكُلِّ ذِكْرِ أَقْوَمَ إِيْمَانًا وَاعْلَمُ  
 عَمُودِيَّةً وَظَاهِرًا لَيْسَ فِيهِ بَعْدَ وَبِئْسَ  
 بِشَلِّ الْخَطَابِ بِمَهْلٍ وَلَا بِشَلِّ الْكَلِمِ بِأَرْجَحِيٍّ بِالْعَرَبِ  
 عِنْدَ قَصْدِ الْإِفْهَامِ وَإِفَادَةِ الْمَرَامِ وَأَمَّا إِذَا قَصِدَ  
 بِالْكَلِمِ مَعَالِ الْعَرَبِ الْإِثَارَةُ أَلَى الْخَوَائِدِ  
 الْإِجْلِيلَةِ سَوَّى أَفْهَامِ مَعْنَى الْكَلَامِ فَلَوْ سَلَّمَ مَا تَلَمَّسَتْ  
 لَاقِدَةً فِيهِ وَلَا تَقْجُ وَلَا يَشْبَهُهُ وَيَكُونُ فِيهِ الْإِثَارَةُ  
 أَلَى شَلِّ مَا ذَكَرَ فَيَكُونُ بَيَانًا وَهَرِي مِنْ هَرَةٍ

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَا يُدْرِكُ الْبَصَرُ شَيْئًا وَلَا يَحِيطُ بِشَيْءٍ مِّنْ حَيْثُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِجْمَالِ لَآنَ الْبُلُوْسِ فِي تَرْكِ  
 الْقُرْآنِ بَيَانًا وَهَرِي لَاقِدَةً  
 كَوْنِ كُلِّ حَسْرَةٍ مِّنْهُ كَذَلِكَ  
 وَتَأْنِي أَنْ لَا يَزِيدَ مِنْ عَدَمِ فِهْمِ  
 الرَّاسِخِينَ وَتَوْقُفِ عَمَمِ  
 فِهْمٍ مِنْهُ هُوَ مَطْلَبُ حَقِيقَةِ  
 وَهُوَ الْإِنْبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجُوزَ أَنْ يَكُونَ سَرَا  
 بَيْنَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَهُ  
 بِفِهْمِ بَعْضِ بَقِي الْفِيضِ وَالْإِفْهَامِ  
 دُخُولُهُ قَالَ بَعْضُ الْكَلِمِ بِجَرِي  
 بَعْضُ الْحَرَمِينَ كَلِمَاتٍ مَعْنَاهَا  
 بَيْنَهُمَا وَالْمَقْطَعَاتِ فِي أَوَّلِ  
 الْقُرْآنِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَانْهَدَّ  
 وَصَفَاهَا مَعَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 وَفَتْ لَا يَسَعُ مَلَكٌ مَّعْرُوبٍ  
 وَلَا نَبِيٌّ مَّرْسَلٌ لِيُكَلِّمَ بِهَا عِلْمًا  
 جَبْرِيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيُخْبِرُهُ رُوحِي  
 أَنْ جَبْرِيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا نَزَلَ  
 بَعْدَهُ كَيْفَ عَصَى فَلَمَّا قَالَ كَأَن  
 قَالَ الْإِنْبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلِمْتُ

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَا يُدْرِكُ الْبَصَرُ شَيْئًا وَلَا يَحِيطُ بِشَيْءٍ مِّنْ حَيْثُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ



وان جوزة المتاحسرون

قائدة

الحكم هل هو ما يتضح معناه والمتشابه

غير متضح المعنى او الحكم تأويله

فقط والمتشابه ماله اوجه او الحكم

ما يعقل وجهه والمتشابه مالا يعقل

او الحكم مالا يتكرر الفاظه والمتشابه

ما يتكرر الفاظه او الحكم الف الف

والوعد والوعيد والمتشابه

الفصل والامثال وهكذا يكون

والمتشابه هو ما يتضح معناه والمتشابه

والوعد والوعيد والمتشابه

والمتشابه هو ما يتضح معناه والمتشابه

المتشابه هو ما يتضح معناه والمتشابه

المتشابه هو ما يتضح معناه والمتشابه

المتشابه هو ما يتضح معناه والمتشابه

تاریخ ۱۳۰۲

[illegible]

ب  
بناء و على  
المناسبة  
بينهما وبين  
هذه العائنة  
٥  
لا سيما اذا  
انقضت القرض  
الداري فطحا  
على الامانة  
فيما هو الامر  
ب  
فاذا حصل  
القطع في  
الثبوت  
والادلة  
فيجب القطع  
بالمعززة  
م

من ثمنا بغيره  
والله اعلم  
بما في صدور  
الغافلين

انما ثبتت بغا  
مخصوصة بغا  
النظر بارادته  
في مؤخره وفي  
لوجه الاول ان  
لا يثبت القيد  
قالوا بان الدليل لا يغني

انما العلم بالشيء هو ما لا يشك في صحته  
 والاشياء هي ما لا يشك في وجودها  
 العلم بالشيء هو ما لا يشك في صحته  
 والاشياء هي ما لا يشك في وجودها

والنقل والاضمار والتقديم  
 والتأخير وحسب وكما هو

قوله وعدم التقديم والتأخير ان قد تغير المعنى بها  
 فلا يكون المراد من اعتبارهما ما يفهم من ظاهر  
 الكلام وهو قسمان الاول ما يفهم المعنى ويكون المعنى  
 بحسب الظاهر ثم كلا واذا حرف انه من باب  
 التقديم والتأخير اتضح قال قتادة ومنه قوله  
 لو لا كلمة سبقت من ركب لكان لزاما واجل  
 مسمى اي لو لا كلمة واجل لكان لزاما وقال مجاهد  
 ومنه انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له  
 عوجا فيما اى انزل على عبده الكتاب فيما لم  
 يجعل له عوجا قيل ومنه بمت به وهم لولان رأى  
 برهان ربه لولان رأى برهان ربه لم يطمعوا  
 فاهم من عنده والثنائي ما ليس كذلك والكنة الاجمانية

والعلم بالشيء هو ما لا يشك في صحته  
 والاشياء هي ما لا يشك في وجودها  
 العلم بالشيء هو ما لا يشك في صحته  
 والاشياء هي ما لا يشك في وجودها

قوله لتوقف على العلم الحقيقي  
 بعدم المعارض العقل اذ لو  
 وجد تقدم على الدليل اللفظي  
 بان يؤل النقل من معناه  
 الى آخره او يتوقف  
 في معناه كقوله تعالى  
 الرحمن على العرش استوى  
 اذ لا يمكن العمل بها تعاضلا  
 ولا يمكن تقديم اللفظ على  
 العقل لانه ابطال لا اصل  
 بالفتح اذ لا يمكن اثبات  
 الدليل اللفظي الا بالاعتدال  
 فيكون العقل اصلا واللفظ  
 فرع عا وفي ابطال اصل

الاشياء هي ما لا يشك في وجودها  
 العلم بالشيء هو ما لا يشك في صحته  
 والاشياء هي ما لا يشك في وجودها  
 العلم بالشيء هو ما لا يشك في صحته

العلم بالشيء هو ما لا يشك في صحته  
 والاشياء هي ما لا يشك في وجودها  
 العلم بالشيء هو ما لا يشك في صحته  
 والاشياء هي ما لا يشك في وجودها



من اللفظ او من كون  
الحكم من السميات الخفية  
وكما من ان اذ لم يلفظ اليقين وال  
في السميات الخفية ومن ثم خفف  
قال بعض من باب في تغيير اليقين  
في القضايا البينة والبرهان  
يقول في ان كان على حجة  
من رتبة ونسبة شاذة في  
واللينة على المطاوعة  
لا يبعد من معاداة وقال آخر ان لا  
وجزم الامم الزاوية  
بانه لا يجوز التمسك بالادلة  
اشتباه في السائل العظيمة  
م

وهو نفسه لما مر انفاً والقسم  
الثالث باعتبار استعمال اللفظ  
في المعنى وهو اربعة احقية  
والمجاز والكنية والصريح اما  
الاحقية ما استعمل

من ان الاصل هو كل لفظ على تبادره ولا يجوز  
استعماله في خلافه بلا دليل صارت والاحتمال  
الذي لم يتأمن دليل لا يصدق القطع والادلة  
بوثق المحسوس على انه قد ينضم ادلة وتبين قطعية  
والنفس على المراد يقيناً قطع تلك الاحتمالات  
والثالث لتوقف على العلم يقيني بعدم العارض  
الحق القطعي ولا طريق اليه اذا الغاية عدم الوجود  
وهو لا يمنع احتمال الوجود قلنا يعلم عدمه من صدق العلم

ووجه الحصر ان اللفظ المستعمل  
استعمل لا يصحح اما ان يكون  
والاول مستعمل في موضع له اول  
المجاز وكل منهما اما هو الدلالة

الموصوف  
يتفرد  
كلمة خفية  
وقيل ببيان  
كما قالوا  
للملأمة ثم  
نقل الكتاب  
في حصة  
الاستعمل

الاستعمل  
الاول والاول انما هو  
والثاني انما هو  
وكون اللفظ  
والاثر في  
والاثر في  
والاثر في  
والاثر في  
والاثر في  
والاثر في

في قولهم  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق

في قولهم  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق  
 لا يفرق

ما استعمل فيها وضع له فيدخل المرئى  
 الذي هو لفظ منقول بلا مناسبة  
 كونه بوضع جديد

من اجل  
 خطبة  
 او شعرا  
 اذا كانت  
 من غير  
 تسمية  
 جنت

قوله بما وضع له اي ذلك اللفظ له من حيث كونه  
 ما وضع له فلو استعمل فيها وضع له لا من حيث  
 انه موضوع له لا يكون حقيقة وفي الحقيقة معتبر  
 في تعريف الامور التي تختلف باختلاف  
 الاعتبارات الا انه كثيرا ما يحدف من  
 اللفظ لشدة وظهور اعتباره خصوصا عند  
 تطبيق الحكم بالوصف المشرى بالحقيقة والمراد بوضع  
 اللفظ منها تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير  
 تسمية بالنظر الى ذلك التعيين فلا يضر  
 الاجتياح الى القرينة لعارض ونحوه

حيث قال في الاستعمال  
 لادنى تعريف الحقيقة  
 والمجاز بخلاف المرئى  
 فانه يكفى فيه مجرد النقل  
 والتعيين م  
 ونحوه كالاشترار ونحوه  
 فان كان ذلك التعيين  
 من الشارع فوضع كونه  
 وان من وضع اللفظ فوضع  
 لغوي وان من قوم مخصوصين  
 فوضع عرفي خاص والا  
 فعرفي عام وغلب العرف  
 عند الاطلاق على العرف  
 العام كما غلب الاصطلاح  
 عند الاطلاق على العرف

الخاص والمميز  
 في الحقيقة هو  
 الوضع بخلاف  
 ذلك الاوضاع  
 فان لم يضع اللفظ  
 في تلك الاوضاع  
 فهي كغيرها على ما  
 وان وضع بان  
 كان موضوعا  
 في امر لا يفرق  
 في امر لا يفرق



من انفسه اذ وادع النحر والرياح  
ابيض من حبس انه  
من ابي خاضع ورده المصحح الوارد  
بان السلام في الاعتبار داخل  
و ما ذكره من الاعتبار لفظ  
في الموضوع له فيما كان لفظ  
الذات فانه خفيضة فيما جاز على  
الارض مطلقا ومجازيا  
اذا قيل <sup>في</sup> حبس النفس  
و ما مضى من الجاهل ان  
و خصوصاً وتفصيل انه ان  
في الاستعمال خصوصية  
النفس يكون مجازاً لفظ  
وان كان من حيث انه  
من انفسه اذ ما يدعي على الاقوال

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
ما كنا لنهتدي لہ  
ما كنا لنهتدي لہ

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

باب في ان ينبت بطن  
الخارج على الارض  
الاربعة وفتح  
بطن ذوات  
في الاول هو  
الصور بين ان  
المنزل في  
الفرس فلا يجد  
الاستعمال في  
فان لم يلاحظ  
الخصوصية كان

سواء انقطعت  
الانزاع  
النقل في الالام  
اخفق  
لا ساء  
الانزاع الى  
الشرع  
فقد هي اصول

وآخرها ما وضعه الشارع لمفاه ايمان بان  
لا يعرف اهل اللغة من الشرعية وهي على  
ما ذكره القصد لفظه ومعناه او كليهما قبل  
الظاهر ان الواقع هو القسم ان في فقه  
اعني ما لم يعرف اهل اللغة معناه ولا يخفى انه لا بعد  
لهم ان يجعلوا المقطعات في فواتح السور  
من قبيل ان لا اعني ما لم يعرف اهل اللغة  
لفظه ومعناه وقال التاج السبكي وما بعده من  
التي خضعت المقرنة بآياتها هي اصول الشرعية  
كالايان وذهب القاضى الى انها ليست  
بواقعة وانما استعمل الشارع تلك الالفاظ  
في تلك المعاني لما سبها لها فيها القوية بقرينة  
من غير وضع معنى عن القرينة فتكون مجازات  
لقوية ثم غلبت في المعاني الشرعية كقراءة دورها  
على السن الشرع لمن حاجتهم الى التعبير

حاصل الشريعة  
 كالایمان ام یزید عیا  
 كالصلوة والزکوة فزید  
 المقترنة الی الاول فزید  
 رادو التفرقة فزید  
 لانها المتعقبة فزید  
 الشریعة ویا هو لها یسم  
 الدینة وذهب غیرهم  
 الی ان فی دهر رای  
 اکثر اصحاب الشریعة  
 انشی ویا بے عنه فزید  
 کثر من اهل البسنة علی کون  
 الایمان متعقلا شرع الی  
 التصدیق المحض المتعق  
 لا الاقترار مستغ

الاغصان قد صارت  
 خالق واما الزراع  
 فان ذلكم بوشع  
 انشاع بعينه اليها  
 كما هو مذموب  
 الجهور راغبيتها  
 فيما على لسان  
 اهل الشريعة  
 انما استعملها مجازا  
 فيكون حقا في حقها  
 خاصا في انشاعها











ادبها و خبرها و ان كوار  
بالوضع ما هو اعم من  
كون اللفظ متينا لادبها

على سبيل المثال  
بجانب فهمه في  
ذلك القيد بما  
اكثر من  
وضع ذلك الوضع  
وضع تفسيرا او  
توضيحا  
فائدة وادبها  
بما هو الجار

وحصرها في خمسة وعشرين اطلاقا

قوله في خمسة وعشرين بالاستفراء وان كان بعضها  
مداخل ولهذا اختلف في ضبطهم فمنهم من ضبطه  
الخمس كما بنى الحاسب الشكل والوصف  
والكون على الاول اليه والمجاورة ومنهم من  
ضبطه في التفة كصدر الشريعة الكون  
والاول والاسود والمقابلة والجزئية والكل  
والسبية والوصفية ومنهم من ضبطه في غير  
ذلك اقل او اكثر والناس فيما يقتضون فراهب  
ثم كان دخل في التعريف المجاز بالزيادة  
او النقصان كما سبق من الامري فيها والآخذ  
يخلو او خال الخذف والزيادة في انواع  
عن مسامحة وامره بين ان المؤلف  
قوله خلافا لاكثر الظاهرية وشبههم ان المجاز  
اخو الكذب وان العدول اليه من ضبط الحقيقة

والاستفراء من لفظ الوضع  
او كذا واما الوضع النوني  
فمنه معنى آخر فلا نقض لما  
واحدة مجاز على نفس  
اللفظ على اللفظ والبيان  
لابين اللفظ والظاهر والمجاز  
فيه من التامس ونقل من اللفظ  
وضع مطلقا ونقل من اللفظ  
الى الحق والبيان  
الكارزوه مطلقا  
والنوع الزاوي  
وقال لعل المراد  
ببوت الحقيقة  
وتمنع في القرآن  
خلافا لاكثر الظاهرية  
وبعض من الماكبة وان  
اس المؤلف

والنوع الزاوي  
الكارزوه مطلقا  
والنوع الزاوي  
وقال لعل المراد  
ببوت الحقيقة  
وتمنع في القرآن  
خلافا لاكثر الظاهرية  
وبعض من الماكبة وان  
اس المؤلف



كتاب في بيان اطلاق اسم السبب على السبب  
 من القرآن والحسن والشروط والاشارة  
 الى ان السبب هو الذي لا ينفك عنه  
 بالضرورة او اعتادوا  
 بالضرورة او اعتادوا  
 بالضرورة او اعتادوا

# الاطلاق اسم السبب على السبب واطلاق

قوله وعكس اطلاق اسم السبب على السبب سواء  
 كان سببا بعينه او بجنسه نحو عينا الغيث  
 اي النبات الحاصل به او جنس النبات حاصل  
 به او لا وخض البعض الى الاول فلا يجوز اطلاق  
 الغيث الى النبات الحاصل بغيره وتكرر  
 بعض آخر والشرط السابق ليس بمقتبر ههنا  
 ويدخل تسمية الشيء باسم ما هو الحسب بمنزلة سببه  
 تسمية النعمة باليد لان اليد بالنسبة الى النعمة  
 بمنزلة السبب الفاعل من حيث ان النعمة نصرة  
 منها وتصل الى المنعم عليه او السبب الصور  
 من حيث ان ظهورها بها كما ان ظهور المركب  
 بالصورة التي هي الجزء الاخير منه او السبب  
 المادي من حيث ان البدن محل ظهورها كما ان المادة محل ظهور

كتاب في بيان اطلاق اسم السبب على السبب  
 من القرآن والحسن والشروط والاشارة  
 الى ان السبب هو الذي لا ينفك عنه  
 بالضرورة او اعتادوا  
 بالضرورة او اعتادوا  
 بالضرورة او اعتادوا

بعد الخبرين  
 ولا يخفى  
 عند قبح  
 المركب  
 صورة

كتاب في بيان اطلاق اسم السبب على السبب  
 من القرآن والحسن والشروط والاشارة  
 الى ان السبب هو الذي لا ينفك عنه  
 بالضرورة او اعتادوا  
 بالضرورة او اعتادوا  
 بالضرورة او اعتادوا

كتاب في بيان اطلاق اسم السبب على السبب  
 من القرآن والحسن والشروط والاشارة  
 الى ان السبب هو الذي لا ينفك عنه  
 بالضرورة او اعتادوا  
 بالضرورة او اعتادوا  
 بالضرورة او اعتادوا



۱۔ من حیث کونہ  
مردمان من مریض  
منہ سبہ اخوی  
کالسبہ مخوی  
کالنس ولانہ  
نعمہ نلف  
احمال اب

کشف الازار للعراقال عن

النساء في قوله قوم اذا جازيوا  
شدها ما رزهم  
دون النساء ولو بانته

بافخار ردیدہ بان الاذم  
 عالم کین طروداً لم تنقل منه  
 اے المروم فیروز

۱۔ اے الاولیاء، اتنا غلط

ان يكون حاضراً لان الامر  
من حيث هو لازم لا يدل  
على المعلوم بجواز ان يكون  
اعنى ولا دلالة لعدم  
الاخص واجيب بانه يدل  
بواسطة القربى اذا  
انضمت اليه م

کامیوم لبوم القیمہ

۱۷ کالمشرف للشفقة اذا المشفر  
في الاصل شفقة البقرم

والخلق اسم المذموم على اللآزم  
وعكس واحد المتشابهين على الآخر  
المطلق على المقيد وعكس واسم

سواء كان تلك الصفة مخصوصة كالشكل نحو  
إطلاق الالف للصورة المنقوشة على الحجر  
أو غير مخصوصة كالاسد للرجل المتباهة  
الشجاعة ولا بد ان يكون ذلك الصفة ظاهرة  
النبوت للمعنى الحقيقي وسهولة وفردية اختصاص  
لثقل الذهن من المعنى الى تلك الصفة فيفهم  
المعنى المجازي باعتبار نبوت الصفة له كاطلاق  
الاسد على الشجاع بخلاف الاسد على البحر  
فانه لا يجوز لعدم ظهور هذه الصفة في الاسد  
ويختص هذا النوع باسم الاستعارة عند اهل البيان

و قد انشا  
يكون المق  
هو اكال دلي  
البيان لم يفرغ  
نحو الماد  
الكوز والمر  
بالحلول حصول  
الشيء في  
في الجملة سواء  
حصول العرض  
في المحل  
والجسم في  
او غير ذلك  
كحصول الرحمة  
في الجنة ولهذا  
قلوا هذه العلة  
بقوله تعالى  
ففي رحمة الله  
الحق في الجنة  
لانها محل الرحمة

م  
نحو سال الميزاب  
والنفس تارة  
بالشيء وتارة  
بالاطلاق فنفس  
م

واسم العام على الخاص وعكسه  
وتسمية الشيء باسم مجاوره وباسم  
ما يؤول اليه <sup>بمعنى</sup> وباسم ما كان واسم  
المحل على الكمال وعكسه واطلاق

سواء كان احدهما في الآخر او كانا في محل واحد  
او محلين متقاربين او جنسين متقاربين او  
كانا متلازمين في الوجود كالسبب والسبب  
او في الخيال كالنصدين الا ان بعضه داخل  
فيما سبق وبعضه فيما سياتي فيعمل على البعض  
الذي لا يدخل بدليل المتعارفة او يميز لم المتعارفة  
بالحيثية ويدخل فيه ايضا اطلاق الفعل والمر  
مشارفته ومعارفته قال السيوطي ومنه قوله

الشيء في الجملة سواء  
حصول العرض  
في المحل  
والجسم في  
او غير ذلك  
كحصول الرحمة  
في الجنة ولهذا  
قلوا هذه العلة  
بقوله تعالى  
ففي رحمة الله  
الحق في الجنة  
لانها محل الرحمة

من الجان كما اذا رأت  
زيدا فقلت زيدا  
رجلا باعتبار صفة  
لم يستعمل في  
قد وقع في مجازين  
فلا يكونان مجازين  
في قولنا الانسان  
مستعمل في المعنى  
كان اللفظ المستعمل  
البيان على تلك الصفة  
يكون اللفظ حقيقة  
في قولنا في  
الذي لا يميز  
بنا محاذ لا يميز  
بنا محاذ لا يميز

الشيء في الجملة سواء  
حصول العرض  
في المحل  
والجسم في  
او غير ذلك  
كحصول الرحمة  
في الجنة ولهذا  
قلوا هذه العلة  
بقوله تعالى  
ففي رحمة الله  
الحق في الجنة  
لانها محل الرحمة

بما لا ينفك عن اللفظ واللفظ لا ينفك عن اللفظ  
واللفظ لا ينفك عن اللفظ واللفظ لا ينفك عن اللفظ  
واللفظ لا ينفك عن اللفظ واللفظ لا ينفك عن اللفظ

باعتبار ان ينزل التضاد  
والتقابل منزلة التناوب  
بواسطة تليق او تنكم كاطلاق  
الاسد على الجبان او  
تقال كاطلاق البصر على  
الاعمى وعلى هذا يكون من  
جبل الاستعارة بناء  
على ان تكون المتشابهة  
المعتبرة فيها اعم من ان يكون  
حقيقة كما مر او اجترار  
بمنزلة التضاد منزلة التناوب  
ويجوز ان يكون اطلاق  
احدهما على الآخر باعتبار  
المجاورة الذهنية فان  
بين الضدين مجاورة في  
النحو حتى ان الذين  
ينتقل من ملاحظة  
السواد مثلا الى البياض و  
بالعكس فينبغي تلازم عرفي  
وعلم لك من هذا

والطلاق الشيء عليه واطلاق اسم الشيء  
على بدله واطلاق الكثرة في الالباب  
للعوم واردة الواحد المنكر من المعرف  
باللام واطلاق احد الضدين  
على الآخر واطلاق الشرط

تتولد واطلاق احد الضدين على الآخر بشكل  
بما قال فخر الاسلام الاستعارة مع التناوب  
ودفع بان مراده الثاني في الوجود كحرمتي  
البنية والنكاح لانها لا يجتمعان في الوجود  
لالتنافي في المفهوم كالبشر والانذار ونحن  
فيه من هذا القبيل وفيه ما فيه ولعل مراده  
الاستعارة مع ما دام منها فاما اذا كان معه

بما لا ينفك عن اللفظ  
واللفظ لا ينفك عن اللفظ  
واللفظ لا ينفك عن اللفظ

بما لا ينفك عن اللفظ  
واللفظ لا ينفك عن اللفظ  
واللفظ لا ينفك عن اللفظ

بما لا ينفك عن اللفظ  
واللفظ لا ينفك عن اللفظ  
واللفظ لا ينفك عن اللفظ

على  
 المقصود به وان كان الجواز  
 الذي له من مزية اختصاص  
 بالكل والكل اسما للشيء  
 كما ينبغي فوايد المجاز  
 في الاسماء النعتية جاز  
 في الاسماء النعتية اذا وقي  
 العلاقات المذكورة بين  
 الشيء لان ما هو متعلق  
 بحسب الجواز وهو العلة  
 في الجواز فيبيع الجواز  
 قد وجد في بيعه او كونه اسما  
 عالم ببيع ما يقع كالمبيع  
 فربما لا يقع كالمبيع  
 والبيع في الكلام فيعقد  
 بها المجاز بغير وصف  
 سابقا عليه واثبتة لا يثبت  
 المجاز والاختلاف فيها  
 وانما المجاز بل بغير وصف

والاطلاق الشرط على الشروط  
 وحكمه والتخلف والزيادة  
 ثم مرجع الكل الانتقال من الملزوم  
 الى اللازم ومعنى الملزوم مجرود  
 التبعيية وحكم المجاز

في الجملة فالملزوم اصل ومستبوع من جهة انه  
 منه الانتقال واللازم فرع وتابع من جهة  
 انه ابله الانتقال ولهذا في كل موضع كانت  
 الاصلية والتبعية من الطرفين بحيث يكون  
 كل منهما اصلا ومستبوعا من وجه واحد  
 وتابع من وجه آخر جاز المجاز منها كالسبب

نحو دأب  
 القرية  
 اعاها  
 اكل نفع  
 من العلة

مطلقا  
 بغير  
 وصف  
 بغير  
 وصف  
 بغير  
 وصف  
 بغير  
 وصف



قوله مطلقا وال  
قوله الوضع عن  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع

هو من جنس الجمهور ويسلم في المصدر لانه غير  
هذا المجاز اخاف في المفرد مثل الاسد  
الشجاع او في المركب مثل قول المتوحد انبت  
الريح البقل او فيها مثل احب في اكنحالي  
مطلقا والاول كما لا شك فيه والآخر  
فيها احتمالات اربع وتفصيله انه لا خلاف ان  
مدلول اسناد الفعل الى شئ هو قيا به  
و ثبوته له بحيث يتصف به وهو لا يصح ظاهرا  
فيما اسند الى غايه هو له من المصدر والزمان  
و المكان وغيرهما نحو جد جده وانبت  
الربيع وجرى النهر وسال الميراب  
ولا بد من صفة عن طاهر بتاويل ان في المعنى  
او في اللفظ اما المسند او المسند اليه

او المسند اليه والهيئة  
التركيبية الدالة على  
الاسناد والاول لا مجاز  
فيه بحسب الوضع بل المجاز  
فيه بحسب العقل حيث  
اسند الفعل الى غير ما يقف  
العقل اسناده اليه لئلا  
وهو قول الامام الرازي  
وهو المشهور عند علماء  
اليان اثنان ان المسند  
مجاز عن المعنى الذي يصح  
اسناده الى المسند  
اليه المذكور وهو قول ثرثرة  
منهم ابن السكاجب اثنان  
ان المسند اليه استعارة  
بالكنية مما يصح الاسناد  
اليه حقيقة وهو قول  
السكاكي الرابع ان في التركيب  
استعارة تمثيلية حيث  
شبه التلبس الغير الفاعل  
بالتلبس الفاعل واستعمل

قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع

قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع  
قوله الموضع



بأن يقرن  
بشيء يكون  
عاما مستقرا  
بجميع أفراد  
مفاهم الجمل  
م

وهو المعيار  
المختص

وحكم المجاز بثبوت ما اريد به خاصا  
او عاما دخل في ذلك العام  
مفاهم الحقيقة او لا وجواز

توثره اولا نحو لا يتبعوا الصاع بالتصاعين اي  
بكل فية من الحفظة ونحوها وهو لا يتناول  
مفاهم الحقيقة اعلم ان المجاز المقارن لما يقتضي  
العموم بل بعمم مبيح ما يصلح اللفظ له من اولا  
المجاز كالحلول والسببية ونحوها اولا اختلف  
فيه والجميع الذي عليه الجمهور لا يحسم  
وقيل بعم قال الرزك في هذا عند تعذر الحقيقة  
وعدم ترجيح احد المجاز على غيره من المجازات  
فمنه ترجيح تعين قال الرازي في هذه المسئلة  
تعرض لها امام المحررين وابن السكائ

كان او غيره وهذا  
اعني بالحكم المستوي  
من السطح  
ففي السطح  
العموم  
كل عام لا يستقر  
العموم  
تلا ان الصاع  
فان من غير ضرورة

بأن يقرن  
بشيء يكون  
عاما مستقرا  
بجميع أفراد  
مفاهم الجمل  
م  
وهو المعيار  
المختص  
توثره اولا نحو لا يتبعوا الصاع بالتصاعين اي  
بكل فية من الحفظة ونحوها وهو لا يتناول  
مفاهم الحقيقة اعلم ان المجاز المقارن لما يقتضي  
العموم بل بعمم مبيح ما يصلح اللفظ له من اولا  
المجاز كالحلول والسببية ونحوها اولا اختلف  
فيه والجميع الذي عليه الجمهور لا يحسم  
وقيل بعم قال الرزك في هذا عند تعذر الحقيقة  
وعدم ترجيح احد المجاز على غيره من المجازات  
فمنه ترجيح تعين قال الرازي في هذه المسئلة  
تعرض لها امام المحررين وابن السكائ  
كان او غيره وهذا  
اعني بالحكم المستوي  
من السطح  
ففي السطح  
العموم  
كل عام لا يستقر  
العموم  
تلا ان الصاع  
فان من غير ضرورة  
بأن يقرن  
بشيء يكون  
عاما مستقرا  
بجميع أفراد  
مفاهم الجمل  
م  
وهو المعيار  
المختص  
توثره اولا نحو لا يتبعوا الصاع بالتصاعين اي  
بكل فية من الحفظة ونحوها وهو لا يتناول  
مفاهم الحقيقة اعلم ان المجاز المقارن لما يقتضي  
العموم بل بعمم مبيح ما يصلح اللفظ له من اولا  
المجاز كالحلول والسببية ونحوها اولا اختلف  
فيه والجميع الذي عليه الجمهور لا يحسم  
وقيل بعم قال الرزك في هذا عند تعذر الحقيقة  
وعدم ترجيح احد المجاز على غيره من المجازات  
فمنه ترجيح تعين قال الرازي في هذه المسئلة  
تعرض لها امام المحررين وابن السكائ  
كان او غيره وهذا  
اعني بالحكم المستوي  
من السطح  
ففي السطح  
العموم  
كل عام لا يستقر  
العموم  
تلا ان الصاع  
فان من غير ضرورة

Digitized by Google



و اما این که گفته اند که این کلمه  
فقط در لغت است و در حدیث و تفسیر  
و کلام و فقه و حقوق و طب و  
و غیره و مجازا و خلفا و غیره  
و اولی و دوم و غیره

و اما این که گفته اند که این کلمه  
فقط در لغت است و در حدیث و تفسیر  
و کلام و فقه و حقوق و طب و  
و غیره و مجازا و خلفا و غیره  
و اولی و دوم و غیره

و کفی صحته عربیه صح معنی اول  
و عند همانی حق الحکم فیعق  
بقوله لعبده الاکبر سنا منه  
هذا انبی عنده لا عند هما لصحة عربیه و علم

بعضی ان الحقیقه بحسب حکم معناه اصل و المجاز  
بحسب حکم معناه تسرع و هذا هو المراد بما قالو  
عندهما حکم الحقیقه اصل و حکم المجاز تسرع  
و ذلك ان الحکم هو المقصود باللفظ فهو اولی  
بالاعتبار فلا بد من صحته حکم الحقیقه بحسب اصل  
لیخلفها خلفها بسبب التعارض م یعنی ان  
تکلم بهذا اللفظ مراد من البتة اصل و مراد  
منه السحر به خلف عنده و تکلمه بان جعل لفظ هذا

و اما این که گفته اند که این کلمه  
فقط در لغت است و در حدیث و تفسیر  
و کلام و فقه و حقوق و طب و  
و غیره و مجازا و خلفا و غیره  
و اولی و دوم و غیره

و اما این که گفته اند که این کلمه  
فقط در لغت است و در حدیث و تفسیر  
و کلام و فقه و حقوق و طب و  
و غیره و مجازا و خلفا و غیره  
و اولی و دوم و غیره

و اما این که گفته اند که این کلمه  
فقط در لغت است و در حدیث و تفسیر  
و کلام و فقه و حقوق و طب و  
و غیره و مجازا و خلفا و غیره  
و اولی و دوم و غیره

و اما این که گفته اند که این کلمه  
فقط در لغت است و در حدیث و تفسیر  
و کلام و فقه و حقوق و طب و  
و غیره و مجازا و خلفا و غیره  
و اولی و دوم و غیره

و انما لا يتحقق  
عندنا لعدم  
امكانه

لا يتحقق  
من الحقيقة

اذ لا وجود  
للخلف  
مع وجود  
الاصل

و عدم امکان حقیقه و لهذا لا یصار  
إلى المجاز الا عند تعذر الحقيقة  
او محسر لما حاده او شرعا وكذا  
الى انفس المجاز عند امکان اقرب  
إلى الحقيقة ولو كان المجاز متعارفا  
في التعامل عند اهل بلخ وفي

بان لا يمكن وصولها بلا مشقة نحو لا اكل من هذه  
النحلة حقيقة متعذرة فيقع على ما يتخذ  
من النحلة مجازا ثم بان تركها الناس  
ويجروا وان لم يغذروا بل تيسر الوصول  
اليه نحو لا اضغ قد في دار فلان حيث يتبادر  
الى الفهم بحسب العرف عدم الدخول مطلقا ثم

بوجوب المجاز اولاً  
الخصيص للمجاز

بأن لا يمكن  
الوصول الى  
المجاز من  
الواقع بل  
من العرف

بأن المجاز لا يتحقق  
عندنا لعدم  
امكانه  
لا يتحقق  
من الحقيقة  
اذ لا وجود  
للخلف  
مع وجود  
الاصل  
بأن لا يمكن  
الوصول الى  
المجاز من  
الواقع بل  
من العرف  
بأن المجاز لا يتحقق  
عندنا لعدم  
امكانه  
لا يتحقق  
من الحقيقة  
اذ لا وجود  
للخلف  
مع وجود  
الاصل











لا تقل اسدا لل سبع وال رجل الشجاع  
كالشرك في معنيه خلا فالسا

ولا المجازيان وطريق الجمع هو

عسوم المجازيان يرا د مجازي

نحو لا اشترى مراد به السوم وشر الوكل وقد سبق  
ان بعض الشافعية جوزوا جمعها وقالوا بالعموم

في انواع المجاز بل قال في رفع الحاجب

الاختلاف فيه كالخلاف في جمع الحقيقة والمجاز

وجمع معني المشترك والشافعية جرحوا

سؤال واحد فجوز اكل وحمله عند الاطلاق

على اكل والكاصل ان الاختلاف فيه

ما صرح به غير واحد من الثقات لكن التقارضا

قال بالا نفاق على عدم جواز جمعها واليه ميل المصنف

بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين  
بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين  
بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين  
بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين

الذي هو منه  
بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين  
بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين  
بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين  
بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين

بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين

بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين

بعضهم لا يفرق بين المجاز والمجازين





١٢ في الضمائر والضمائر في الكلام والضمائر في الكلام والضمائر في الكلام

١٥ حقيقة في الاخرى  
فيكون مشتركا مجازا  
وهذا لان المجاز اكثر دقة  
من المشترك كاظهر  
على من تتبع واستقرأ  
حتى على بعض الناس ان  
اكثر اللفظ مجاز فيخرج محلا  
محلا على الاعم الأغلب  
لما تقرر من المظنون الحق  
الفرد في مقام التردد  
بالاعم الأغلب وقد يتجنى  
ببيان فوائد المجاز ومفاسد  
الاشتراك كما اشعر  
به التعبير بالخيال الكنه ومفاسد  
بفوائد الاشتراك و  
مفاسد المجاز ان  
قال في الصحاح النكاح  
الوطئ وقد يكون العقد

١٦ والمجاز خبر من الاشتراك والنقل  
والنحو <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١٠٢٢</sup> <sup>١٠٢٣</sup> <sup>١٠٢٤</sup> <sup>١٠٢٥</sup> <sup>١٠٢٦</sup> <sup>١٠٢٧</sup> <sup>١٠٢٨</sup> <sup>١٠</sup>

والتخصيص من الاربعه ثم شرط  
 المجاز سرية مانعة عن الحقيقة  
 حساً أو عقلاً أو عادة أو شرعاً  
 والقريظة اما خارجة عن الحكم  
 والكلام كدلالة الحال

هي المجاز والاشترار والقتل والخذف هذا  
 خامس على تقدير كون العام حقيقة في  
 الباقي بعد التخصيص واما على تقدير كونه مجازاً  
 أقرب الى الحقيقة من سائر انواعه ومن ثم  
 خفي انه حقيقة او مجاز ولانه اكثر وأغلب  
 الى ان قالوا من عام الا قد خص منه البعض  
 وانشد بعضهم مع ضم النسخ تجوز ثم اضمار

والتخصيص من الاربعه ثم شرط  
 المجاز سرية مانعة عن الحقيقة  
 حساً أو عقلاً أو عادة أو شرعاً  
 والقريظة اما خارجة عن الحكم  
 والكلام كدلالة الحال

اي بمعنى ان  
 نحو لا يمكن من هذه النسخة  
 اي بلا موقوفة من الحسنة  
 نحو واستغفر من ان  
 من غير فان الفعل يترك ان  
 انكسر لا يترك بالاول  
 بوجوب التخييل بالاول  
 اي بمعنى انها نحو لا يقطع قدمه  
 من دار فلان فان الوزن  
 من انقضت جسد على  
 والعادة انقضت جسد والعادة  
 الدخول مطلقاً كسائر العادة  
 ههنا بل للعرف  
 العام وانما هو قد يعرف فيها  
 استعمال في الافعال الثابتة  
 والعرف في الاقوال

والتخصيص من الاربعه ثم شرط  
 المجاز سرية مانعة عن الحقيقة  
 حساً أو عقلاً أو عادة أو شرعاً  
 والقريظة اما خارجة عن الحكم  
 والكلام كدلالة الحال





فلا نعم الفاكهة على الغيب او  
 نقصان فيه فلا نعم المملوك  
 المكاتب واما محل الكلام كقوله  
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا

وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث  
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغداية بزاغته  
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث  
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق التعم  
 بغير ما يقتضيه لها اللفظ عند الاطلاق وان  
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمه والكتف  
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت  
 اسم الرق مع انه ليس من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الغيب او  
 نقصان فيه فلا نعم المملوك  
 المكاتب واما محل الكلام كقوله  
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا  
 وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث  
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغداية بزاغته  
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث  
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق التعم  
 بغير ما يقتضيه لها اللفظ عند الاطلاق وان  
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمه والكتف  
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت  
 اسم الرق مع انه ليس من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الغيب او  
 نقصان فيه فلا نعم المملوك  
 المكاتب واما محل الكلام كقوله  
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا  
 وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث  
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغداية بزاغته  
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث  
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق التعم  
 بغير ما يقتضيه لها اللفظ عند الاطلاق وان  
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمه والكتف  
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت  
 اسم الرق مع انه ليس من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الغيب او  
 نقصان فيه فلا نعم المملوك  
 المكاتب واما محل الكلام كقوله  
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا  
 وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث  
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغداية بزاغته  
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث  
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق التعم  
 بغير ما يقتضيه لها اللفظ عند الاطلاق وان  
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمه والكتف  
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت  
 اسم الرق مع انه ليس من الزيادة كما سبق

وحياتك البليغ  
كان اللفظ الذي  
كان في ذلك  
الشيء خفي  
منافذ البليغ  
عبر  
الحقيق في  
الحسن في  
الذاتية في  
في في  
صوت الكلام  
يكن

فلا يصدق بدون القرينة بنية  
الحجاز لا يفهما فيه تشديد <sup>القرينة</sup> والداعى

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

توڑا السبح ہو تو اطمین  
الفاصلین سے الحرف  
الایضد ہوئے النشر  
کاتھافیتہ و سخی سجالاتہ  
منکر سے منط و احد  
کھدر احکام و لہذا لا یقل  
فی القرآن اجماع  
تاوبا و تعظیما بل فواصل  
مخو حمار ثرثار بخلاف  
بلد ثرثار فان قلب البس  
ذمہ البنی صلی اللہ تعالیٰ  
علیہ وسلم فی احادیث  
قلت المذموم المتکلف  
فیہ و نروج الباطل و سحر  
الطلوب بایرادہ کما ہو  
الغالب المعارف فیہ  
لا کل یصح بل کل تکلف

له في نية المجاز فيصدق لانتها التهمة ثم  
لا بد في المجاز من الامر الداعي اليه فانك  
اذا حاولت افادة معنى فلاصل من افادة  
بلفظ موضوع لذلك المعنى ومخصص به فاذا  
عدلت عنه وذكرت لفظا موضوعا لغير المعنى  
المطلوب وتكلفتنصب القرينة واعتبار العطفة

مکرمہ

حاله و سبب

مفاله  
ای لایحه  
الحاج

نقطہ فیض  
بہ فیض

١٢

۱۰۶  
در مجموع البیان در احوال

هو مخالف الأصل

و جہ امر یہ ہے کہ اللہ

فصل بر ان  
الحاصل في المغيرة

وقبل السيف

---



من الكثرة انما  
والا سبب نظم ان  
المناسبة ام الكتاب بها سور من  
البر بنية او كبر الاصول كما تكلف  
مخالفة

والمطابقة او معناه بالتعظيم  
او التحقير او الترهيب  
او الترهيب او المبالغة او زباد

قوله والمطابقة لا يقال هي من المحنات  
المعنوية فكيف ههنا لانا نقول نعم كنهنا  
ما يورث حسا عرضيا ولهذا عدت من  
الدواعي اللفظية ثم هي ان يجمع بين  
متضادين في الجملة نحو اتخذت للاستب  
الارهم ولو قبل الفات الطباق وغير ذلك  
كالجناس والزمع ام لما في الجاز من  
التزيينات والاعبارات المقننة لثوت  
اشبه او يقه على وجه المبالغة نحو انما هي  
اقبال وادبار ورأيت اسرافا ره لم تقلم ام

من الكثرة انما  
والا سبب نظم ان  
المناسبة ام الكتاب بها سور من  
البر بنية او كبر الاصول كما تكلف  
مخالفة  
منه تنج مواضع القرآن  
الكريم وتخص كلمات البلاء  
نظمهم وشرحهم  
المناسبة من اللفظ لما في تلك  
في التفسير البنية وما قاله  
القاضي من انه لا يجمع عن  
اسباب كلامهم ثم انه مجرد  
المشاهدة في رعاية المناسبة  
لا يوجب دخولها من كل  
الوجه ولو سلم فاعجز  
القرآن من جهة بلاغته لا  
من الاسلوب وبقا  
الشعر ضعيف بعد كونه في  
القرآن وما اصلح في لفظ  
اليسبح فلا يسم ولا يسم  
من جوع وليس في دخول  
في اساليب كلامهم من جهة  
اطهق لفظ اليسبح بل من

من الكثرة انما  
والا سبب نظم ان  
المناسبة ام الكتاب بها سور من  
البر بنية او كبر الاصول كما تكلف  
مخالفة  
منه تنج مواضع القرآن  
الكريم وتخص كلمات البلاء  
نظمهم وشرحهم  
المناسبة من اللفظ لما في تلك  
في التفسير البنية وما قاله  
القاضي من انه لا يجمع عن  
اسباب كلامهم ثم انه مجرد  
المشاهدة في رعاية المناسبة  
لا يوجب دخولها من كل  
الوجه ولو سلم فاعجز  
القرآن من جهة بلاغته لا  
من الاسلوب وبقا  
الشعر ضعيف بعد كونه في  
القرآن وما اصلح في لفظ  
اليسبح فلا يسم ولا يسم  
من جوع وليس في دخول  
في اساليب كلامهم من جهة  
اطهق لفظ اليسبح بل من

من الكثرة انما  
والا سبب نظم ان  
المناسبة ام الكتاب بها سور من  
البر بنية او كبر الاصول كما تكلف  
مخالفة  
منه تنج مواضع القرآن  
الكريم وتخص كلمات البلاء  
نظمهم وشرحهم  
المناسبة من اللفظ لما في تلك  
في التفسير البنية وما قاله  
القاضي من انه لا يجمع عن  
اسباب كلامهم ثم انه مجرد  
المشاهدة في رعاية المناسبة  
لا يوجب دخولها من كل  
الوجه ولو سلم فاعجز  
القرآن من جهة بلاغته لا  
من الاسلوب وبقا  
الشعر ضعيف بعد كونه في  
القرآن وما اصلح في لفظ  
اليسبح فلا يسم ولا يسم  
من جوع وليس في دخول  
في اساليب كلامهم من جهة  
اطهق لفظ اليسبح بل من

راجعاً مع طول  
 الكلام فلم ير دقة  
 مسجوعاً للآفة  
 جرباً على قاتم  
 في اللطيف من كلامهم  
 ولم تخل عن التخييل  
 في مواضع حسن  
 أو فيها فلابن  
 التفسير كج  
 في حسن الجمع  
 ورواد القرآن  
 مست

لا الشبه والتمثيل  
واداء الترتيب لمختلف  
التجوز على ان تاديه زيادة  
البيان بالتبسيط في كل موضع  
غير ثابت  
بعد الترتيب مثلاً في الواقع  
او في الدين فاذا خفف الدين  
بسط استغراف النوار  
عند مشابهتها واستلزامها  
بجاء وكل جديد لاداء طبقاً  
كالسفرة بحر من السمك  
موج الذهب نفهم فيه  
بحر موفد فيفيد لذة تخيل  
وزيادة شوق الى اراء  
مفاد فوج بسم الله  
او انتمكن من المؤلف

اولا تخفى من  
من لفظ الحقيقة  
بدلالة اوضح  
ان ثورى الحى  
فذا حولى  
واحد في الارب  
مخفيا على  
الموقف على  
لان دلالة الالفاظ  
الدلالة وتقصا  
في زائدة ووضح

أولها في الكلام الجمل المضاف  
هو ايراد الشيء على ما هو عليه  
مطابق لما في الكلام الجمل المضاف  
إيراده بتركيب الكمال وهو لا يمكن  
عليه وضوحا وخفا وهو لا يمكن  
باللغات الوصفية وبالفاظ  
الحقيقة وإنما يمكن بالفاظ  
العتبية والفاظ المجازية  
فاذا قصد مطابقة تمام  
المراد وتأييد المعنى بالعلم  
المفاداة في الوضوح  
والاختلاف بعدل العلم المجاز  
ينبر ذلك ان يؤولوا

او التزمين او التثوية الى غير ذلك  
ثم من المجاز اطلاق صيغة مقام  
كما طلاق المصدر على الفاعل  
والمفعول وهما على المصدر  
والفاعل على المفعول وفعل على  
مفعول و اطلاق كل من المفرد

وعلى فاعل ومفاعل ومثالها وكان الكائن  
على ربة فمصدر على الوجين والعلانية في هذه  
الامور هي التعلق او الشرطية والمشرطية ثم

من نحو الاجاز والاطناب  
او المسادات التي اقتضتها  
في نحو قول فاعل ليس وصيغة  
كادبة مصدر كالفعل  
وبايكم المفعول على تقدير  
عدم كون الباء زائدة  
ثم

التي تليها  
في المجاز  
فقد ومنه  
الغير  
فانهم عدول  
انزلة  
سعد  
و د ز ف  
اي مفعول  
والفعل  
على الفاعل  
سعد  
جاء  
ان

فولها  
التي تليها  
في المجاز  
فقد ومنه  
الغير  
فانهم عدول  
انزلة  
سعد  
و د ز ف  
اي مفعول  
والفعل  
على الفاعل  
سعد  
جاء  
ان



تخویر تصاد  
 الفرد و رسول  
 اسحق ان  
 برضه ای  
 برضه او ان  
 الانسان لفظ  
 خبر ای الاناس  
 کما انفراد الیضا  
 فی جهم ای الق  
 و تم ارجع البصر  
 کرین ای کرات  
 و رب ارجون  
 ای رجفی و فان  
 ایضا طالعین ای  
 طالعین بصفة  
 التثنية تم  
 قوله ای برضه  
 فافرد الضمیر للقدم  
 بن الرضائین  
 ولاشارة الی  
 ان رضاء الله  
 فعله هو رضاء  
 الرسول و  
 بالعکس  
 مستم

من المفرد والثنی والجمع على آخر  
 منها والماضي على مستقبل والتخبر

قوله والماضي على المستقبل هذا قد يكون باعتبار  
 تغلب الموجود على ما لم يوجد وقد يكون باعتبار  
 المشاركة او الاول فيكون مجازا مرسلًا وقد يكون  
 باعتبار المشابهة حيث انه في التحق والتيقن  
 بمنزلة الكائن الموجود فيكون استعارة قال  
 الشريف استعارة الفعل على فميين احدهما  
 ان يشبه مثلا الضرب بالنقل واستعارة له اسم  
 ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا  
 والثاني تشبيه الضرب في المستقبل بالضرب  
 في الماضي في تحقق الوقوع فالعنى المصدرى  
 موجود في كل من الطرفين كقوله قتل بغير انما لا

بمعنى واحد مركب من  
 الحقيقة والجواز واما  
 اللفظ فله واحد منها بل  
 اللفظ من واحد منهما بل  
 في الجمع مجازا ولا يلزم جريان  
 في جميع المعاني  
 واما قول المتحقق المتصان  
 بآية واحدة في  
 استعمال الالفاظ  
 واما قول المتحقق المتصان  
 بآية واحدة في  
 استعمال الالفاظ









ای ای ای

21175

عبدجواد

ابن الکمال

३६५

6429, 6430

خبرن انساب

١٠

...

بسم الله الرحمن الرحيم

1906

٢٢

11

والتعليب والاستعمال صيغة

افعل بغير الوجوب <sup>بمنه مصر</sup> ولا تقص

بغیر التخریم و حرف

۵  
في الفيض  
وقال قوم  
بمخالفه  
كما بسج  
فهو كما خفف  
في مجازيه  
م

والأوامر كثيرة يكاد ان لا يقبضه تعريف واحد  
ولهذا لم يخرج الـ تعريفه الا قليلون منهم  
من عرف بانه اعطاء الشيء حكم غيره ومنهم  
من عرف بانه ترجيح احد الشئين على الآخر  
والعلاق لفظ عليهما وهما منقوضان وجميع باب  
التعليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل في موضع  
لكنه نشئت اوامره لم يقبضها علانته مخصوصه  
ولهذا لم يعرفوا علاقته قال القزاز في  
الاجاز بان مجازيه والعلاقة فيه وانه من الـ

۲۰  
 قولہ سنو  
 ثم قال واما السحافان  
 فالتعجب على انه قد بين  
 وقد نقل انتهى الى ان  
 بناء على ان السحاف  
 للضدين وقد نقل  
 كما نقل ابن التبر  
 وانه تعلم ان التبر  
 لا يعمل في غير  
 هذا كما هو متعارف  
 اے اعجاز کو تعجب

فول و انواعه کثرت منها يقرب  
الذكر على الانثى  
بان خري على صبيته  
طريقه ابرار

فارس المظفر كند  
عبد بن فارس  
بن فارس المظفر  
والفارس من  
من الفارسيين  
كندر فارس  
على الذكر راض











لفظاً و الآخر مذكوراً  
بذكر صفة النظام

بغير انضمام

بذكر الصلة للصل

المضن و بوجي

الحق المغير

كثير و هو جزو

المتغير في الاسم

في قوله تعالى

و السور الاربعة

منه فانه تعالى

# و اختلف في مجاز في الموحدة و التاكيد

اختلف في كون الحذف مجازاً اقل هو ليس  
من المجاز لان المستعمل في غير ما وضع له والحذف  
ليس كذلك وقبل حذف المضاف هو من  
المجاز بل معطوف وليس كل حذف مجازاً وقبل  
انما يكون مجازاً اذا تغير الحكم اي الاعراب  
وانا اذا لم يتغير حذف خبر المبتدأ المطوف  
على جملة فليس مجازاً وقبل متى تغير اعراب  
الكلمة بحذف فهي مجاز نحو واسئل القرية وال  
نحو او كصيتب فلا توصف الكلمة بالمجاز وقال  
الفراء في الحذف اربعة اقسام الاول  
يتوقف عليه صحة اللفظ ومغناه من حيث اللفظ  
والثاني يصح بدون كنه يتوقف عليه

بانه يضمن معنى ان يفسد بالفضل  
حقبة النقصين مع نص آخر  
مغناه احسن مني مع نص آخر  
مغناه و هو من لسان العرب  
قال ابن جني لو حذف  
نقصيات العرب  
مجلدات فان قبل الفصل  
المذكور ان كان في مغناه  
استحقاق فلا دلالة على الفصل الآخر  
وان كان في مغناه  
الآخر فلا دلالة على  
استحقاق وان كان فيها جميعاً  
بزم الجمع بين الحقبة والمجاز

لفظاً و الآخر مذكوراً  
بذكر صفة النظام  
بغير انضمام  
بذكر الصلة للصل  
المضن و بوجي  
الحق المغير  
كثير و هو جزو  
المتغير في الاسم  
في قوله تعالى  
و السور الاربعة  
منه فانه تعالى  
بانه يضمن معنى ان يفسد بالفضل  
حقبة النقصين مع نص آخر  
مغناه احسن مني مع نص آخر  
مغناه و هو من لسان العرب  
قال ابن جني لو حذف  
نقصيات العرب  
مجلدات فان قبل الفصل  
المذكور ان كان في مغناه  
استحقاق فلا دلالة على الفصل الآخر  
وان كان في مغناه  
الآخر فلا دلالة على  
استحقاق وان كان فيها جميعاً  
بزم الجمع بين الحقبة والمجاز





Digitized by Google







[illegible]

۵۹  
 العیۃ حقایق دلہند قال التقاضی نے  
 ارادوا الحقیقۃ و المجاز اللغویین علی  
 ما یشر بہ اجتہاج الامم سے انتہی و برد  
 ح لا وجہ لتخصیص لا علام بل کل منقول  
 شرعاً و عرفیاً و اصطلاحیاً فهو  
 كذلك اذا استعمل فی معاد الاث نے  
 و القول فیہ ما قالہ الابجہری انہم ارادوا  
 بالوضع فی مفهوم الحقیقۃ و المجاز وضع الشرح  
 و اللغۃ و العرف لا غیر و ہوا قریب مما  
 قالہ ابن الہمام انہم قیدوا البجس المأخوذ  
 فی تعریفہا بغير العلم و التبعیح انہا لیت  
 بواسطۃ بینہما و ان الوضع المأخوذ فی تعریفہا  
 غیر مقید بوضع دون وضع قال و علیہ اکثر

۱۰  
 الاشراف  
 ابن النجم  
 ابن الخلف  
 قوله كمال اعلام اعيال اعلام  
 الشخصية المتبادرة  
 عند الاطلاق وهو ما وضع  
 شئ لجميع منصفاته  
 وقد تطلق على ما وضع  
 لما يتبين من حيث هي  
 واضح بذات العلم  
 اجنس كمن غير علم  
 الاطلاق ولهذا قال  
 السيد السيد ان علمه  
 قد برز بضرورة  
 الاحكام والعلم الحقيقي  
 هو علم الشخصي م





بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا  
 جليا فبشره ايضا تذييل  
 حروف

وآه تفرض القوم في باب الاستعارة الى الجنس  
 فبني على الاصل الغالب ولهذا على السيد  
 السند في شرح المقاييس عدم جريان الاستعارة  
 في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال  
 المشبه ويدعى انه عين المشبه وذلك انما  
 يحصل اذا كان المشبه به مستمرا بوجه التثنية ولا شك  
 ان الابعاس مشهورة باوصاف لها حتى ان بها  
 تنبئ من اوصافها ابتداء تاما وآه الاشخاص فعلمنا  
 بشعر باوصاف كذلك وآه اذا اعتبر  
 تشبيه يزد بهر في الشكل والهيئة وفقدت

بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا  
 جليا فبشره ايضا تذييل  
 حروف

بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا  
 جليا فبشره ايضا تذييل  
 حروف

بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا  
 جليا فبشره ايضا تذييل  
 حروف

حروف العاطفة الواو او لمطلق  
من جنس الضم والفتح والهمزة

قولہ مختار الفرائی لے جٹ  
قال یدخل المجاز فی الامام  
الموضوۃ للصفۃ کلا لاسود  
واسکارش دون الامام

التي لم توضع إلا للفرق  
بين الزوات كزبد وعود  
انتهى م

على الفارسي والسيرافي  
والسهيلى اجماع اهل البصرة  
والكوفته عليه وان نافع  
ابو حسان بان منهم لقب  
وقطرب وثمامة والربيع  
عليه انها للترتيب م

قوله خذوا زينتكم من حيثos  
واجتنبوا بقوله عليه السلام

ابداً و بما بدأ اللہ تعالیٰ بہ فی حق  
قولہ نعم لے ان التصفاء

حروف العاطفة الواو والمظن

۱۰  
الجمع بلا دلالت علی مقارنه تنجی

و تر عیب خلیفہ اللہ

۲۔ بتقیب کا لفظ، و بہل کثم، و بحمد ہی تغید

اجمع بين المعطوف والمعطوف عليه سواء كانا

فی ثبوت کما فی عطف جمله مستفاد علی جمله او

قصہ علی قصہ اوسنی حکم کاغذ العطف

سے محکوم عیدہ بحکم ادنی ذات کما فی

العطف على المحكوم به لذات من غير تعرض

لا فستين بحسب الزمان او الرقيب بمهلة

لما سجد له موضع الاستسكان واصل من له  
اللقبة وكرر من يسوي و تقرا بوجه الفارسي

[illegible]

۲  
جواب  
الاجابة  
الغیر انقباض  
۳

ایکون  
المعطف  
مقارنا فی  
الزمان  
مع المعطف  
مطبوعہ

و اگر چه من  
شما را نشناختم  
همیشه فخر  
المنجی علی السلام  
من استر سیر  
فخر هم و بقوله  
مقتضی که  
و آنچه  
و بقوله هم  
من قال من بلج  
اندر و سوره  
در سوره



فمن لم يفرق بين ذلك  
والفرض فليس ذلك  
بالفرق بين ذلك  
والفرض فليس ذلك  
بالفرق بين ذلك  
والفرض فليس ذلك  
بالفرق بين ذلك  
والفرض فليس ذلك

وروي عن الفراء <sup>١</sup> فاجب الترتيب  
في الموضوع <sup>٢</sup> ونسبة الترتيب للمام  
والمقارنة للمامين <sup>٣</sup> وهم فبعطف  
الشيء على مصاحبه <sup>٤</sup> وعلى بقية  
ولا حقه <sup>٥</sup> واذا تعلق

بشيء ان الواو لا يفيد الترتيب والمقارنة بانها  
انما ومن رسم انها تفيد الترتيب عند  
اي خفة والمقارنة عند هم فقد هم  
من قوله بوقوع الواحد وقولها بوقوع الثلث  
فيما اذا قال لغير المدخولة ان دخلت اذار  
فطابق وطابق وطابق واسحق انه ليس

كلا القولين بناءً ذلك  
بل لان موجبه عنده  
تعلق المعطوف بواحدة  
المعطوف عليه فيترن  
كذلك فينبغي التعلق  
الاول فبطل مجتبهما و  
قالا بعد ما اشتركت  
في التعلق تنزل كلها  
دفعة وان كان  
الا شراك كواسطة  
المعطوف عليه الى المعطوف

نحو يومك ايك والذين  
من قبلك وقد ثبت  
ذلك بالاستقرار في  
القرآن وكلام العرب  
نكتة هذا جهة نكتة كونها

في مطلق الجمع والنجوز  
والاشترار خلاف الاصل

ای وانا  
تفسیر  
الحجج فی  
حصول آه

کانه بل متع  
مضمون  
و مضمون  
تکلیف فی  
نفس الامر

مکرم  
مکرم  
مکرم

مکرم  
مکرم

مکرم  
مکرم

واذا تعلق المعطوف عليه شيء  
كان نفع خبره او جزاء او صفة  
تفيد الجمع بينهما في ذلك التعلق  
والا ففیه حصول مضمونیهما  
والزیادة من القرآن وفی

قوله واذا تعلق وتو ضمیمه انه ان عطف بها  
المفرد اسمها كان او فعلا فان كان معمولا لفاعل  
فهو فی حکم المعطوف علیه من الفاعل علیته  
والمفعول لیس له والتخالیفة ونحوها وان كان  
عاملا فهو فی حکم المعطوف علیه فی مسندیه  
کغرب واکرم وان عطف بها حمل لیس

یا محسن  
یا وارث  
یا ذی الجلال  
یا ذا الشرف  
یا ذا العز  
یا ذا الجلال  
یا ذا الشرف  
یا ذا العز  
یا ذا الجلال  
یا ذا الشرف  
یا ذا العز

من المعطوفات والظواهر  
وربما من القرآن  
فان قلت قد دل المعطوف بالمعطوف  
علیه علی یون مضمونیه  
فی الواقع ففیفسد اجتماعهما  
واستخرجهما من النوع  
واحصول فلا حاجة الیه  
الواو الزائدة علی  
لیس الا بالاولی العطفیة  
وقد لا یفنی بها فی تأویة  
المعطوف فیها فلاحظ  
فی قوله اكل زبد الختام  
فربما لا تكون مقصودة فاذا  
انفی بالواو تعین القصد الی  
بیان الاجتماع ونفی  
العطفیة بالوصفیة

یا ذا الجلال  
یا ذا الشرف  
یا ذا العز  
یا ذا الجلال  
یا ذا الشرف  
یا ذا العز  
یا ذا الجلال  
یا ذا الشرف  
یا ذا العز  
یا ذا الجلال  
یا ذا الشرف  
یا ذا العز

منه ما لم يكن والاقتضاء  
منه ما لم يكن والاقتضاء  
منه ما لم يكن والاقتضاء  
منه ما لم يكن والاقتضاء

مختلفا ما لم يمنع مانع وان  
العطف يقتضي الشركة في  
المعطوفات ويجعل  
المعقود كالْمفرد قلنا  
اقتضاه الشركة فيها  
من غير تسمية محل النزاع  
وجعل الجماع المستقلة  
المعقودة كالْمفرد  
بحيث يكون متعلق كل  
منها مطلقا لا تحسم  
وتولسم يجعل المعقود كالْمفرد  
انما هي في المفردات  
وما في حكمها

وفي عطف الجملة لا يوجب المشاركة  
في قيد كل واحدة منها  
الا اذا افتقرت الاخرى الى  
الاولى وقيل بوجوبها في وجوب<sup>١</sup>  
القرآن في نظم القرآن في الحكم  
وهو فاسد عندنا والصفة

لا يفيد مشاركة المعطوف في قيد الجملة  
المعطوف عليها ولا العكس لا استقلال  
كل منها بالحكم الا ان يدل عليها القرينة  
في هذه طائفتين وهذه طائفتان نطلق ان يثبته واحدة

تؤكد وجعل الجماع المستقلة  
لا تخرج لافدر السكوت  
عليها لا تستغنى بالافادة  
يكفي اقتضاء الواو الشركة  
فيها ولكل جملة  
مغايها الخاص بها

والمعاني  
فائدة مثل  
فائدة من  
اذا افتقر  
تجب يوم  
مختلف  
على الباع  
والشراء

في الجملة  
في الجملة  
في الجملة  
في الجملة

في الجملة  
في الجملة  
في الجملة  
في الجملة  
في الجملة  
في الجملة  
في الجملة  
في الجملة



والصفة بعد اجماع المتعاطفة بالواو  
 المذكورة  
 للاخيرة وعند الشافعي  
 للجميع وكذا الكمال والتميز وقيل

قوله وعند الناس في الجمع اما أولا فلان العطف  
يعبر التعدد كما لمفرد والجمع بحرف العطف  
كما يجمع بلفظ الجمع فيصرف الى الكل وفيه  
ما سبق واما ثانيا فلان لو كرر الصفة في  
كل جمبع قبل الاخرى عدبها قلنا لا نعم  
الاستحسان عند عدم القرينة على انه  
لو سلم فيجوز ان يكون الاستحسان لما فيه  
من الطول مع امكان عدمه بان تذكر بعد  
الكل وبصرح بوجوبها لى الجمع واما

[illegible]

عوضه و قال  
الملك والفاخر  
الشهيد المنيح  
المنجي والعلامة  
صاحب الامام  
عليه المفضل  
الشافع المنيح  
عزنا والنجي  
يعزنا كل منها  
والاستعداد





كونه بعض الامم المتغير  
 الفاضل والنيل  
 او الامم المتغير  
 في الامم  
 في الامم  
 في الامم

وهو من المتغير  
 في الامم  
 في الامم  
 في الامم  
 في الامم

وقد تدخل على العلة نحو البشر  
 فقد اتاك الفوت لكن ان  
 دامت ويستعار

قوله فافترض اراد دفع مقرو  
 صاحب التحقيق حيث  
 قال ما هو المذكور في عانة  
 اكتب ليس بيمين لان  
 فاء العلة لا تختص بما لا دوام  
 لغة فانه يقال للمعطى لا فصل  
 فقد طلعت الشمس وللصائم  
 انظر فقد غربت الشمس  
 والبند كما اخرج قد خرج  
 الامام والطلع والغروب  
 والحسنه مع ما لا دوام له  
 على ان المثال المذكور  
 مما لا دوام لان الابن ان

قد يكون الابن متغيرا وههنا لازم اي  
 وانشرح وسرور فقد اتاك المغيث ثم  
 لا تخاف في انه خلاف الاصل لعدم رتب  
 العلة على المعلول ومع هذا قد تدخل عند  
 دوامها وتاخرها عن المعلول في الجملة نظرا  
 الى البقاء كما هو جوابه وعند كونها  
 معلولة متاخسة في الخارج وان كانت  
 علة غائبة ومتقدمة في الزمن  
 كما صرح به بعض المحققين كقولهم عليه السلام ولو هم  
 الحديث الاول

في الامم  
 في الامم  
 في الامم  
 في الامم  
 في الامم

لا يخرج وحاصل الدفع  
 ان كل ذلك دائم كما





فقط بالشرط  
فلا تردجا  
ثانيا ووجه  
الشرط يقع  
م  
لعدم تعلف  
بالشرط وجود  
المحل

نزل الاول ولنفي الباستي ولو قدم  
الشرط تعلق الاول ونزل الثاني  
ولنفي الثالث وعند ههما يتعلق  
ابحسب ونيز لن مرتبا ويسفار

لعدم المحل وليس المراد انها تراخي الحكم صورة  
وحكما حتى لزم لثوان في ايضا للزوم كونه  
بخرا بابتداء وفساد العطف المانف للتراسي  
من كل وجه بل المراد انها تراخي الحكم محال  
عند تراخي الحكم وصحة العطف واثبات  
المشاركة في المبدأ كنه فيها الاتصال صورة  
ولا تراخي في اعتباره بخلاف التعلق بالشرط فانه  
محل الاتصال صورة ومعنى م

فقط بالشرط  
فلا تردجا  
ثانيا ووجه  
الشرط يقع  
م  
لعدم تعلف  
بالشرط وجود  
المحل  
فقط بالشرط  
فلا تردجا  
ثانيا ووجه  
الشرط يقع  
م  
لعدم تعلف  
بالشرط وجود  
المحل  
فقط بالشرط  
فلا تردجا  
ثانيا ووجه  
الشرط يقع  
م  
لعدم تعلف  
بالشرط وجود  
المحل

المحل من  
وجود الشرط  
المحل من  
وجود الشرط















ای اسناد الی جماعه مؤرخین  
کانونه از اندین علی ذلک  
مستمر

و یجی بمعنی بل و بمعنی الوار و تفید  
العموم فی سباق النقی لفظ او معنی  
الا

اولا ضرب بمعنی بل و یكون جند حرف  
استناف لا عطف ولا یكون بعد ما الا باكمل  
على ما ذكره الرضى وغيره ولا یكون الا  
بأعادة العامل و تقدم النقی والنهی على ما  
نقل ابن عصفور عن سبویه نحو ما قام زيد  
او ما قام عمرو و عند الكوفین و ابی الفتح  
و ابی على و ابن برهان ثانی لاضراب  
مطلقا م قوله لاضراب مطلقا  
قال الفراء و تبعه الرضى و غیره انه من هذا  
القبیل قوله تعالى و ارسلناه الی ما نیر  
لف او یزیدون ای بل یزیدون و انما

قاله الكوفيون و الاخش  
و اخرى كقوله و قد  
زعمت یلیه بانی فاجر  
نفس تقام او عليها  
فجورها و قبیل او فيه  
للابهام م  
سواء كان النقی لفظ  
نحو لا افضل هذا او هذا

او انما و سواء كان النقی  
لفظا او معنی فقط  
و عند المعتزله  
و عند المعتزله

و انما و سواء كان النقی  
لفظا او معنی فقط  
و عند المعتزله  
و عند المعتزله



الآن تقریباً کعکس الواو فانه لمی  
الشمول و بمعنی الا ان والے

قوله الآ لقربة دالة على انها ليست نفی  
كل منها وخرج المسئلة على وجہین الاول  
ان او اذا استعملت فی النفی فالاصل الظاهر  
توجه النفی الی العطف باو فبقبر فی سیاق  
النفی فیفید شمول الغدوم وعموم النفی  
الا اذا قامت قربة على انها لا يقع احد النفيين  
في بقبر النفی او لا ثم عطف احد النفيين على  
الآخر باو فيكون النفی فی سیاقا فقید  
نفی العموم لا عموم النفی وهذا هو الصواب  
وانما سئلت ما نحن بعض الناس من ان او  
اذا استعملت فی النفی ای اعتبارت فی

۱۳۴۲  
 ۱۳۴۱  
 ۱۳۴۰  
 ۱۳۳۹  
 ۱۳۳۸  
 ۱۳۳۷  
 ۱۳۳۶  
 ۱۳۳۵  
 ۱۳۳۴  
 ۱۳۳۳  
 ۱۳۳۲  
 ۱۳۳۱  
 ۱۳۳۰  
 ۱۳۲۹  
 ۱۳۲۸  
 ۱۳۲۷  
 ۱۳۲۶  
 ۱۳۲۵  
 ۱۳۲۴  
 ۱۳۲۳  
 ۱۳۲۲  
 ۱۳۲۱  
 ۱۳۲۰  
 ۱۳۱۹  
 ۱۳۱۸  
 ۱۳۱۷  
 ۱۳۱۶  
 ۱۳۱۵  
 ۱۳۱۴  
 ۱۳۱۳  
 ۱۳۱۲  
 ۱۳۱۱  
 ۱۳۱۰  
 ۱۳۰۹  
 ۱۳۰۸  
 ۱۳۰۷  
 ۱۳۰۶  
 ۱۳۰۵  
 ۱۳۰۴  
 ۱۳۰۳  
 ۱۳۰۲  
 ۱۳۰۱  
 ۱۳۰۰  
 ۱۲۹۹  
 ۱۲۹۸  
 ۱۲۹۷  
 ۱۲۹۶  
 ۱۲۹۵  
 ۱۲۹۴  
 ۱۲۹۳  
 ۱۲۹۲  
 ۱۲۹۱  
 ۱۲۹۰  
 ۱۲۸۹  
 ۱۲۸۸  
 ۱۲۸۷  
 ۱۲۸۶  
 ۱۲۸۵  
 ۱۲۸۴  
 ۱۲۸۳  
 ۱۲۸۲  
 ۱۲۸۱  
 ۱۲۸۰  
 ۱۲۷۹  
 ۱۲۷۸  
 ۱۲۷۷  
 ۱۲۷۶  
 ۱۲۷۵  
 ۱۲۷۴  
 ۱۲۷۳  
 ۱۲۷۲  
 ۱۲۷۱  
 ۱۲۷۰  
 ۱۲۶۹  
 ۱۲۶۸  
 ۱۲۶۷  
 ۱۲۶۶  
 ۱۲۶۵  
 ۱۲۶۴  
 ۱۲۶۳  
 ۱۲۶۲  
 ۱۲۶۱  
 ۱۲۶۰  
 ۱۲۵۹  
 ۱۲۵۸  
 ۱۲۵۷  
 ۱۲۵۶  
 ۱۲۵۵  
 ۱۲۵۴  
 ۱۲۵۳  
 ۱۲۵۲  
 ۱۲۵۱  
 ۱۲۵۰  
 ۱۲۴۹  
 ۱۲۴۸  
 ۱۲۴۷  
 ۱۲۴۶  
 ۱۲۴۵  
 ۱۲۴۴  
 ۱۲۴۳  
 ۱۲۴۲  
 ۱۲۴۱  
 ۱۲۴۰  
 ۱۲۳۹  
 ۱۲۳۸  
 ۱۲۳۷  
 ۱۲۳۶  
 ۱۲۳۵  
 ۱۲۳۴  
 ۱۲۳۳  
 ۱۲۳۲  
 ۱۲۳۱  
 ۱۲۳۰  
 ۱۲۲۹  
 ۱۲۲۸  
 ۱۲۲۷  
 ۱۲۲۶  
 ۱۲۲۵  
 ۱۲۲۴  
 ۱۲۲۳  
 ۱۲۲۲  
 ۱۲۲۱  
 ۱۲۲۰  
 ۱۲۱۹  
 ۱۲۱۸  
 ۱۲۱۷  
 ۱۲۱۶  
 ۱۲۱۵  
 ۱۲۱۴  
 ۱۲۱۳  
 ۱۲۱۲  
 ۱۲۱۱  
 ۱۲۱۰  
 ۱۲۰۹  
 ۱۲۰۸  
 ۱۲۰۷  
 ۱۲۰۶  
 ۱۲۰۵  
 ۱۲۰۴  
 ۱۲۰۳  
 ۱۲۰۲  
 ۱۲۰۱  
 ۱۲۰۰  
 ۱۱۹۹  
 ۱۱۹۸  
 ۱۱۹۷  
 ۱۱۹۶  
 ۱۱۹۵  
 ۱۱۹۴  
 ۱۱۹۳  
 ۱۱۹۲  
 ۱۱۹۱  
 ۱۱۹۰  
 ۱۱۸۹  
 ۱۱۸۸  
 ۱۱۸۷  
 ۱۱۸۶  
 ۱۱۸۵  
 ۱۱۸۴  
 ۱۱۸۳  
 ۱۱۸۲  
 ۱۱۸۱  
 ۱۱۸۰  
 ۱۱۷۹  
 ۱۱۷۸  
 ۱۱۷۷  
 ۱۱۷۶  
 ۱۱۷۵  
 ۱۱۷۴  
 ۱۱۷۳  
 ۱۱۷۲  
 ۱۱۷۱  
 ۱۱۷۰  
 ۱۱۶۹  
 ۱۱۶۸  
 ۱۱۶۷  
 ۱۱۶۶  
 ۱۱۶۵  
 ۱۱۶۴  
 ۱۱۶۳  
 ۱۱۶۲  
 ۱۱۶۱  
 ۱۱۶۰  
 ۱۱۵۹  
 ۱۱۵۸  
 ۱۱۵۷  
 ۱۱۵۶  
 ۱۱۵۵  
 ۱۱۵۴  
 ۱۱۵۳  
 ۱۱۵۲  
 ۱۱۵۱  
 ۱۱۵۰  
 ۱۱۴۹  
 ۱۱۴۸  
 ۱۱۴۷  
 ۱۱۴۶  
 ۱۱۴۵  
 ۱۱۴۴  
 ۱۱۴۳  
 ۱۱۴۲  
 ۱۱۴۱  
 ۱۱۴۰  
 ۱۱۳۹  
 ۱۱۳۸  
 ۱۱۳۷  
 ۱۱۳۶  
 ۱۱۳۵  
 ۱۱۳۴  
 ۱۱۳۳  
 ۱۱۳۲  
 ۱۱۳۱  
 ۱۱۳۰  
 ۱۱۲۹  
 ۱۱۲۸  
 ۱۱۲۷  
 ۱۱۲۶  
 ۱۱۲۵  
 ۱۱۲۴  
 ۱۱۲۳  
 ۱۱۲۲  
 ۱۱۲۱  
 ۱۱۲۰  
 ۱۱۱۹  
 ۱۱۱۸  
 ۱۱۱۷  
 ۱۱۱۶  
 ۱۱۱۵  
 ۱۱۱۴  
 ۱۱۱۳  
 ۱۱۱۲  
 ۱۱۱۱  
 ۱۱۱۰  
 ۱۱۰۹  
 ۱۱۰۸  
 ۱۱۰۷  
 ۱۱۰۶  
 ۱۱۰۵  
 ۱۱۰۴  
 ۱۱۰۳  
 ۱۱۰۲  
 ۱۱۰۱  
 ۱۱۰۰  
 ۱۰۹۹  
 ۱۰۹۸  
 ۱۰۹۷  
 ۱۰۹۶  
 ۱۰۹۵  
 ۱۰۹۴  
 ۱۰۹۳  
 ۱۰۹۲  
 ۱۰۹۱  
 ۱۰۹۰  
 ۱۰۸۹  
 ۱۰۸۸  
 ۱۰۸۷  
 ۱۰۸۶  
 ۱۰۸۵  
 ۱۰۸۴  
 ۱۰۸۳  
 ۱۰۸۲  
 ۱۰۸۱  
 ۱۰۸۰  
 ۱۰۷۹  
 ۱۰۷۸  
 ۱۰۷۷  
 ۱۰۷۶  
 ۱۰۷۵  
 ۱۰۷۴  
 ۱۰۷۳  
 ۱۰۷۲  
 ۱۰۷۱  
 ۱۰۷۰  
 ۱۰۶۹  
 ۱۰۶۸  
 ۱۰۶۷  
 ۱۰۶۶  
 ۱۰۶۵  
 ۱۰۶۴  
 ۱۰۶۳  
 ۱۰۶۲  
 ۱۰۶۱  
 ۱۰۶۰  
 ۱۰۵۹  
 ۱۰۵۸  
 ۱۰۵۷  
 ۱۰۵۶  
 ۱۰۵۵  
 ۱۰۵۴  
 ۱۰۵۳  
 ۱۰۵۲  
 ۱۰۵۱  
 ۱۰۵۰  
 ۱۰۴۹  
 ۱۰۴۸  
 ۱۰۴۷  
 ۱۰۴۶  
 ۱۰۴۵  
 ۱۰۴۴  
 ۱۰۴۳  
 ۱۰۴۲  
 ۱۰۴۱  
 ۱۰۴۰  
 ۱۰۳۹  
 ۱۰۳۸  
 ۱۰۳۷  
 ۱۰۳۶  
 ۱۰۳۵  
 ۱۰۳۴  
 ۱۰۳۳  
 ۱۰۳۲  
 ۱۰۳۱  
 ۱۰۳۰  
 ۱۰۲۹  
 ۱۰۲۸

[illegible]



فلا تخرج الا باذن يوجب  
لكل خروج اذنا بخلاف الا

لان حاصله لا يخرج خروجا الا خروجا ملاصقا  
بازنه فوجب الصدر عموم منع الخروج  
بجمع اسره و اخرج الاستثناء ما بالاذن  
فبقي ابسته تحت المنع ومن ثم قال محمد بن  
ابن حاتم لو قال ان خرجت الا باذني فكذا ينهم  
في البر كذا الاذن في كل خروج  
قوله لان حاصله لا يخرج حتى ان اذن كك  
وتوضيح ان قوله لا يخرج الا ان اذن كك  
بظاهره غير مستقيم لعدم كون الاذن من  
جنس الخروج فلا بد من التاويل اعما لا الكلام

انما هو في قوله لا يخرج الا باذن  
فلا تخرج الا باذن يوجب  
لكل خروج اذنا بخلاف الا

انما هو في قوله لا يخرج الا باذن  
فلا تخرج الا باذن يوجب  
لكل خروج اذنا بخلاف الا

انما هو في قوله لا يخرج الا باذن  
فلا تخرج الا باذن يوجب  
لكل خروج اذنا بخلاف الا



والكرثمن  
يلبت في  
الذم حالاً  
حتى يجوز  
الاستدال  
قبل الغفر  
وقوله كراً  
من البر بعد  
سلم والعبد  
رأس  
الحال والكر  
سلم فيه  
م

طالق بمبينة الله والاستعانة  
كالاثمان فبعت هذا العبد  
بكر من البر ببيع وكرراً بالعبد سلم

لاقتضاء الالتصاق في مثله معنى الشرط  
فلا يقع به الطلاق لكونه معقفاً بما لا يسيل لنا  
إلى الوقوف عليه في قوله والاستعانة أي  
طلب العون بشئ على شئ والدراخلة على أنه  
الفعل من هذا القبيل نحو كتبت بالقلم وقد يقال  
إنها راجعة إلى الالتصاق وقال ابن الهمام الالتصاق  
في أضاف الاستعانة والسببية والظرفية والمصاحبة  
في البيع فان المقصود بها هو الاشتغال لمحو كات  
في ذلك في البيع والتمن وسبيلة وتعيم التفرج  
لمعنى الالتصاق أنها بعيد م

في قوله كراً  
من البر بعد  
سلم والعبد  
رأس  
الحال والكر  
سلم فيه  
م

مسألة الاعتاق فانه من  
عبد اذا يقال فذا هو من  
بل يقال فذا من من  
عن الاصل النظام باو في هذا الوجه  
ان العتوق باو في هذا الوجه  
مجمع ان ان في ان  
بعد عطف ان ان في ان  
بالواو ولو لم يكن حكم  
منها بما حكم على الاول  
انما حكم على مجبها فيبقى ان  
يقصر فيما نحن فيه من جهة الوحدة  
المعقوفة دون التعداد المتعددة  
في بيع معنى هذا وهذا  
مضى بيان ولا شك انه يقتضيه  
خبر المطالب في التثنية فلا  
يكون تقدير الكلام فذا  
مطل ما سمع من الله الهو

التمن  
فان  
كل  
من  
الكر  
سلم  
في  
م

والتمن دليل

في قوله في الاثني وسبعة لانه في الفا لب  
من النقود وهي ليس بمتفق بها في ذواتها  
وانما هي وسيلة الى حصول المقاصد  
كالالة للشيء ولهذا يجوز البيع وان لم  
يملك المشتري الثمن ولا يجوز بيع ما ليس  
عنده كذا في الكشف وغيره مسته  
في قوله وتعيم التفرع يعني يمكن ان يكون  
اشترى على كلا المعنيين اى اذا كان الباء لاصاق  
والاستعانة فقد خل على الوسائل اما انما  
فلا ذكر واما الاول فلان المقصود في الاصاق  
هو الملتصق والملصق به يقع بمنزلة الالة  
فقد خل على الاثمان التي بمنزلة الآلات ومن  
هذا ظهر صحة قول النسخي الباء لاصاق وتعبير  
الاثمان انتهى كنه بعيد من عبارة الكتاب ثم

في قوله في الاثني وسبعة لانه في الفا لب  
من النقود وهي ليس بمتفق بها في ذواتها  
وانما هي وسيلة الى حصول المقاصد  
كالالة للشيء ولهذا يجوز البيع وان لم  
يملك المشتري الثمن ولا يجوز بيع ما ليس  
عنده كذا في الكشف وغيره مسته  
في قوله وتعيم التفرع يعني يمكن ان يكون  
اشترى على كلا المعنيين اى اذا كان الباء لاصاق  
والاستعانة فقد خل على الوسائل اما انما  
فلا ذكر واما الاول فلان المقصود في الاصاق  
هو الملتصق والملصق به يقع بمنزلة الالة  
فقد خل على الاثمان التي بمنزلة الآلات ومن  
هذا ظهر صحة قول النسخي الباء لاصاق وتعبير  
الاثمان انتهى كنه بعيد من عبارة الكتاب ثم

في قوله في الاثني وسبعة لانه في الفا لب  
من النقود وهي ليس بمتفق بها في ذواتها  
وانما هي وسيلة الى حصول المقاصد  
كالالة للشيء ولهذا يجوز البيع وان لم  
يملك المشتري الثمن ولا يجوز بيع ما ليس  
عنده كذا في الكشف وغيره مسته  
في قوله وتعيم التفرع يعني يمكن ان يكون  
اشترى على كلا المعنيين اى اذا كان الباء لاصاق  
والاستعانة فقد خل على الوسائل اما انما  
فلا ذكر واما الاول فلان المقصود في الاصاق  
هو الملتصق والملصق به يقع بمنزلة الالة  
فقد خل على الاثمان التي بمنزلة الآلات ومن  
هذا ظهر صحة قول النسخي الباء لاصاق وتعبير  
الاثمان انتهى كنه بعيد من عبارة الكتاب ثم

في قوله في الاثني وسبعة لانه في الفا لب  
من النقود وهي ليس بمتفق بها في ذواتها  
وانما هي وسيلة الى حصول المقاصد  
كالالة للشيء ولهذا يجوز البيع وان لم  
يملك المشتري الثمن ولا يجوز بيع ما ليس  
عنده كذا في الكشف وغيره مسته  
في قوله وتعيم التفرع يعني يمكن ان يكون  
اشترى على كلا المعنيين اى اذا كان الباء لاصاق  
والاستعانة فقد خل على الوسائل اما انما  
فلا ذكر واما الاول فلان المقصود في الاصاق  
هو الملتصق والملصق به يقع بمنزلة الالة  
فقد خل على الاثمان التي بمنزلة الآلات ومن  
هذا ظهر صحة قول النسخي الباء لاصاق وتعبير  
الاثمان انتهى كنه بعيد من عبارة الكتاب ثم



[illegible]

سَلَّمَ فَبِرَاعِي شَرِطُوهٗ وَإِذَا دَخَلْتَ  
فِي الْمَحَلِّ لَا تَيْسَأُ وَلِئَلَّكَ الْكَلْبُ وَابْنُ

حتى يقضى تناول كل المحل إذا كلفه قاطباً للقبض  
 لأنها تدخل الآلة فإذا دخلت المحل صار شيئاً  
 بها فلا يلزم استيعابه كما لا يلزم الآلة بالفعل  
 فالمقصود ليس كون المحل متعدياً إليه  
 الفعل بل مجرد الصاق الفعل والمحل إنما اعتبر  
 لفروية اثبات وصف الصاق في الفعل  
 كالآلة فيلزم القدر الذي به يحصل الصاق  
 لا غير ولهذا قال أئمة التفسير كالزمخشري في قوله  
 تعالى واستحوذوا بكرمكم أن المعنى الصفة المسح  
 بالأسس وهذا لا يقضى الاستيعاب وثبت

وازین باب الله مسمی و نظری  
 و العیسی و ابن ماری و الباء  
 معنی التبیین و زین الی افشاء فی  
 و الکو زین و عذوانه  
 و عیالین و عیالین  
 قولنا قد فی و من  
 عیال و قد فی و من  
 و امسوا برؤسکم و قال الفخر  
 الرازی ان الباء و زین  
 فعل متعد بنصب قولنا  
 و امسوا برؤسکم و عیال  
 و الظاهر ان الباء  
 کل ذک و عیال  
 انها لعدم استیجابا لامر  
 سامعوا و اطعوا یا التبیین  
 او تو ہوا من و عذو  
 التبیین من معانیہا و ان  
 ان التبیین بس معنی

استغفارها وان لم يغفر  
 بعض المواد بطريق الغفره  
 الاذنه الزاد  
 والافتراس  
 الامتداد  
 كونه من جانيها  
 وليس من جان  
 ابن قتيبان  
 من النقص  
 بناء لا يعرف  
 اصل الف  
 الرأيه



الحمل في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة

وان في الآلة يتناول وتناول  
في التيمم ان صح بالنسبة المشهور  
على الاستحالة

الحمل في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة

اي يتناول كل المحل نحو سمت الحائط يدي  
يتناول كل المحل عن الحائط لان الحائط  
اسم للمجموع وقد وقع مقصودا افراد كونه يتناول  
جميعه ثم لما ورد ان المسح في التيمم يات  
بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وقد شرط الاستصحاب  
مع ان الاء داخل في المحل اجاب بقوله  
وتناول م  
اي يتناول كل المحل وهو الوجه الذي  
دخل عليه الاء في آية التيمم وهو الوجه  
في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم م

قوله وبشمله يراعى التناوب  
قبل حية الزيادة من قبل  
النسخ وقوله حية السلام  
المائدة آخر القرآن نزولا  
فاحلوا حلها وحسروا  
حرامها يدل على ان جميع  
احكامها ثابتة غير منسوخة  
واجب بانه يجوز ان  
يكون نفس هذا الحديث  
ايضا منسوخا وكذا  
ان تقول ان قوله آخر

الحمل في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة

الحمل في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة  
الهمزة في الالف واللام والسين والهمزة

بعضی از اینها را که در این کتاب است  
بعضی از اینها را که در این کتاب است  
بعضی از اینها را که در این کتاب است  
بعضی از اینها را که در این کتاب است

على الاستعلاء ومن ثمه براد به الوجود

فقطى الف دين الا ان يصل

به قوله ونسئل للشرط

يا يفتك على ان لا يشكرن بانه  
المطروحات المحضة بمعنى الباء

الحقيقة وهو اما على نفس مجردة نحو وعلى  
الفلك نخلون او على التوسع وهو ما على قرب  
منه نحو او اجد على النار هوى وقد يكون  
الاستعلاء معنويا نحو دلهم على ذنبه

فقطا بعضهم على بعض م  
بمعنى المكلف ويقضى سفل ذمه المكلف  
بحق مطالب وقد مر غير واحد انه حقيقة  
فهو والظاهر انه حقيقة شرعية او عرفية

ای شخص است  
منه منی بقیه است  
ما بعد ما شرطه که لازم  
لاینها للوجوب والشرط  
واجب لازم للشرط  
ما لو كان معنی الشرط  
مبنیة على حقیقة عند  
الافتقار عدم الاضطرار  
ای انجابته عن معنی الاضطرار  
کالبسوع والاجابة والکمال

بعضی از اینها را که در این کتاب است  
بعضی از اینها را که در این کتاب است  
بعضی از اینها را که در این کتاب است  
بعضی از اینها را که در این کتاب است  
ای و کلمه  
على المستوفى  
مستوفى لا یشترک ولا یفرق  
والمتفرق لا یشترک ولا یفرق

ای لا لصاق بجاز به اختلاف  
بین اثبات و هذا لان لما لم یکن  
اللزوم والشروط ان المعاداة  
المختصة بخل على الاصل

اللزوم  
الشرط  
المختصة  
بخل على الاصل  
اللزوم  
الشرط  
المختصة  
بخل على الاصل



علا یعدل عنه الابد لیل البیان  
 ففی اعتق ما شئت من عبیدی  
 لیس الا اعماق غیر لو احده  
 خلا فالها حملا علی البیان  
 ولا بدراء

اذ لا دلیل فیہ علی البیان ففی التبغض فله  
 اعتق فی البغض لا البکسج و لو اعتقتم جمعا  
 فان علی الترتیب عقدا الا الاخر  
 و الا فالو سلی غیر فی تبیین الواحد  
 الذی کم یکن مقفا اس المواتع  
 لا التبغض فله ان یعتق البکسج کما فی من  
 شاء من عبیدی عقده فهو حر م

قوله  
 معانیها  
 واجبة اليه  
 فالمعنى في كل  
 من الرغيف  
 ابتداء اليه  
 من الرغيف  
 وفي اعتق  
 من الدراهم  
 ابتداء اذني  
 الدراهم وفي  
 قوله تعالى  
 فاجنبوا الركب  
 من الاوثان  
 وفي قوله ما جاء  
 من احد من  
 واحد من  
 هذا الجنس الى  
 انهاء فيكون  
 معنى ابتداء  
 الغاية مستقاة  
 من البکسج  
 اه

قوله  
 معانیها  
 واجبة اليه  
 فالمعنى في كل  
 من الرغيف  
 ابتداء اليه  
 من الرغيف  
 وفي اعتق  
 من الدراهم  
 ابتداء اذني  
 الدراهم وفي  
 قوله تعالى  
 فاجنبوا الركب  
 من الاوثان  
 وفي قوله ما جاء  
 من احد من  
 واحد من  
 هذا الجنس الى  
 انهاء فيكون  
 معنى ابتداء  
 الغاية مستقاة  
 من البکسج  
 اه

قوله  
 معانیها  
 واجبة اليه  
 فالمعنى في كل  
 من الرغيف  
 ابتداء اليه  
 من الرغيف  
 وفي اعتق  
 من الدراهم  
 ابتداء اذني  
 الدراهم وفي  
 قوله تعالى  
 فاجنبوا الركب  
 من الاوثان  
 وفي قوله ما جاء  
 من احد من  
 واحد من  
 هذا الجنس الى  
 انهاء فيكون  
 معنى ابتداء  
 الغاية مستقاة  
 من البکسج  
 اه



قوله وانكر  
الكونيون  
الشرط الاول  
والسند الاول  
بقولهم قد  
كان من  
مطر ورجب  
للتبعض  
او البان  
اي شي من  
مطر  
مسلم  
و هو يفتي  
اليه الشي اوتي  
اليه و يقرر عليه  
قال فخر الاسلام  
الخاتمة لانتق  
عنها ابا جازا  
م

و هو ما ينسب  
اليه الشئ او يند  
اليه و يقصر  
قال مخو الاسلام  
الخاتمة لانسف  
عنهما الارجاز  
م

محل كلامه عليه  
اخباره في النصوص  
وان المفهوم  
لابحار من التلوي  
على ان المفهوم  
في الحق لا ينفك  
عن مفهوم الحق  
لان الحق لا ينفك  
عن مفهوم الحق  
دون بعض وان  
القول بجمع بعضهم  
ولو سلم فقولنا ان بعض



من ان ما ذكره الخ فمحل  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول

او عاطفة بمعنى الى فالمعطوف  
جزءاً من المعطوف عليه افضل  
او احسن وينقص الحكم شيئاً  
فشيئاً الى المعطوف وقد

في تيمم اعتبار معنى الفاية والاصل الغالب  
في خي هو البحر لانه قد تستعمل وينبغي  
ذلك في النصب واهل الكون انكروا  
وحملوا نحو جاء القدم حتى ابوك على انها فيه  
ابتدائية وان ما بعد ما على اضمار العاقل  
وهو نصف والجميع ما في الكتاب كمن يكون  
ما بعد ما فاية اما في زيادة او نقص

حتى العاطفة لا الجارة بل  
انما العاطفة لا الجارة بل  
انما العاطفة لا الجارة بل  
انما العاطفة لا الجارة بل  
انما العاطفة لا الجارة بل  
انما العاطفة لا الجارة بل  
انما العاطفة لا الجارة بل  
انما العاطفة لا الجارة بل

من ان ما ذكره الخ فمحل  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول  
الاستعجال في قول



و قد يكون ابتدائية فتدخل  
على مبتدأ وقد يفدر خبره

وان دخلت الافعال فلفاظية  
ان احتمل المصدر الامتداد

والاخر الانتهاء والا فان احتمل  
المصدر السببية فمعنى شكي والا

لمن لابد ان يكون الخبر من جنس الفعل المتقدم  
كما صرح به ارسطو وابن الهمام وغيرهما

فاشنع ركب القدم حتى زيد ضاكت بل  
انما يقال حتى زيد راكبا م

اللفظ الاول  
بعد

منه  
فان جزاء الفعل  
في الجملة

والجمله وانما ابتدائية  
المتقدم في العطف  
بجوابها ولذا تراها  
العطف مقابلا لفظا  
سابقا ابداع حتى  
والعطف اخرا فلا بد  
كون المعطوف اعلى  
من مقدم الفاعل  
او انتهى حكمه  
ذات كونه منتهيا  
اكثر التمكن حتى  
بانصب انفا لا لا لولا  
منه

فانها قد يكون  
بما بعد او  
فوقه على الجملة  
او الميمه مذكورا

فان جزاء الفعل  
في الجملة  
بما بعد او  
فوقه على الجملة  
او الميمه مذكورا

۱۲ فلان باجماع المحققين في هذا  
المرتب في هذا الموضع  
المرتب في هذا الموضع  
المرتب في هذا الموضع

والألفاظ المحض بمعنى الفاء عند

الامام الفخر والمطلق الترتيب

عند بعض والمعنى الواو عند آخر

واذا وقعت في اليقين فشرط

البر في صورة حملها على الغاية

وجود الغاية وشرط البر في السببية

وجود ما يصلح سبباً وفي صورة العطف

وجود المعطوف والمعطوف عليه

الى لانتها

كلام الغاية و  
بعد من معناه ومعنى ثم  
عند آخر م

يتحقق الشريك الذي

اوجبه العطف فحق قوله

عبدى حران لم

اخر بك حتى تبع انا

بتر باندا الغرب

الى الصلاح وفي ان

لم أنك حتى تعذبني ببر

بمجرد الاثبات سواء تعدى

اولا وفي حتى تعدى

عندك انما ببر بالتعدى

عقب الاثبات عند من

قال للترتيب مطلقان

وبمجرد التعدى والاثبات

المرتب  
في هذا  
الموضع

المرتب في هذا الموضع  
المرتب في هذا الموضع  
المرتب في هذا الموضع

الی لاشتهاء الفایة فان احتمل الصدر  
 یحمل علیه کاجلت الی شهر و الّا  
 تعلق بمحدوف ان امكن کعبت  
 الی شهر و الّا یحمل علی تأخیر  
 صدر الکلام ان احتمل کانت  
 طانی الی شهر بمانبته شی من التجر  
 والتأخیر و عند رفر

ای دان لم  
 یکن ذک  
 لی تعلقه  
 بمحدوف  
 م

بعضی انها والی علی ان مابعد مستند  
 حکم مابعد دخی العبارة تسامح مشهور م

بسم الله الرحمن الرحیم  
 الحمد لله رب العالمین  
 والصلاة والسلام علی  
 سیدنا محمد و آله الطاهین  
 الطیبین الطاهرین  
 المعصومین  
 علیهم السلام  
 و بعد

من باب  
 مستند  
 ای مؤید  
 البیع  
 وان لم یقبل  
 الفایة  
 فان نوى  
 والاتبع  
 حذا  
 اخر  
 فزان  
 ان لو قال  
 عمر فان  
 فی الحال

و ان نوى التأخر  
 و ان لم یکن  
 عند زنی  
 عن التأخر  
 لان التأخر  
 الشیء  
 فون  
 بل بوجه  
 الی بن  
 فون  
 و عندنا  
 فی













موجوده لکھل  
فدائی نواز  
بل نواز  
وہودہ علی صاحبہ  
الغلام ارازم  
انصاف حقیقہ  
اوصاف کائنات  
انسان طائف  
غلام دار لاظم  
بازار حریف  
انصاف و تائید  
اشفی المصلح  
موجودہ لکھل

کالد خول فیتعلق بہ فیصیر شرط  
والاصح انہ کا شرط فلا تطلق اجنبیہ  
قبل لہا انت طاتی فی نکاحک  
قر و جت مع طلا تھا نے ان  
تزوجتک حرفا الایجاب

اذ لو سلم صحة الاستفارة  
 لا تخفى ان في جملها ولا حاجة  
 الى ارتكابها بل يكفي  
 وضع المصدر موضع  
 الزمان وهو شائع زايغ  
 بخلاف استفارة مضي  
 الشرط م

قوله فيصير شرطاً قبل يصير شرطاً حقيقة بان  
يجعل مستقاراً بمعنى الشرط لما سببه بينهما  
من حيث ان كل واحد من الطرفين والشرط  
ليس بمؤثر فيعلق بجزءه فعلق  
بما يقع متأخراً عن الدخول وهو ضعيف

یعنی لو قال لا حبیبة انت  
خالق ان تزوجتک ثم  
تزوجها نطق لان اجزاء  
متأخر عن الشرط فینقض  
الطلاق متأخراً عن الکمال  
ولو قال لها انت خالقی  
فینکاحک ثم تزوجها

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين أجمعين

و ان كان بغيره  
السرطان في  
الحل كمنه ليس  
بشرطه في  
السرطان في  
السرطان في  
السرطان في  
السرطان في

جمله اینها را در کتابهای دیگر  
نمی بینیم و در این کتاب  
نمی بینیم و در این کتاب  
نمی بینیم و در این کتاب

حرفا الایجاب نعم لتقریر ما سبق

موجبا و منفیا استفهاما و خبرا

لان السؤال معادنی الجواب

فلو عرض علی غیره مینا یکنه

بمجرد قوله نعم و قبل تصدیق الخبر

و وعد للطلاب و اعلام للمختبر علی

نحو نعل و جدتم ما وعد ربکم حقا قالوا نعم

قبل و تاتی تاکید اذا دقت صدرا نحو

نعم هذه اطلالهم قال ابن هشام و الحق انها فی  
ذلك حرف اعلام و انها جواب لسؤال مقدر

لا یخفی ما فی  
هذا التعلیل  
تا مل

ای اذا وقع  
بعد الخبر  
کلام زید  
اود قام زید

ای اذا وقع  
بعد ما یفید  
الطلب نحو  
افعل و تفعل  
و بعد فعل و بعد  
لم تفعل

من انما فی قوله لا یخفی ما فی  
او بعد خبر و بعد الخبر  
بیت انما ان دخل هذه الازرار  
یذکر کان عالفا لان الجواب  
یضمن اعاده ما فی السؤال  
انتها کن فی بیان جمل  
انتها کن فی غیره و یلی  
او شبهه و فی الایجاب  
فقال نعم لا یکنه و لا یجوز  
عاده و هو الایجاب و یلی  
انما زید غائبه و یلی  
فما یقع من التالیق فی  
الحاکم ان انما یقول  
لزوج یقینا فیهل نعم  
لا یجوز علی الایجاب  
وقد فنی فی  
و یلی و یلی

فانما یلی و یلی و یلی  
و یلی و یلی و یلی  
و یلی و یلی و یلی  
و یلی و یلی و یلی  
و یلی و یلی و یلی  
و یلی و یلی و یلی  
و یلی و یلی و یلی  
و یلی و یلی و یلی

منه و لا يوجب اللفظ  
 وقد سبق انه يقع في اللفظ  
 كل واحد من نعم دلت مقام اللفظ  
 قوله وليس له شاهد وانا قوله  
 وقد ثبت بالوصل بيني وبينها  
 على ان من دار الفسور بغير  
 فقد قال الرضى وغيره ان ذلك  
 سلك

بلى لا يوجب اللفظ استفهاما او خبراً  
 وقيل لها موضعان رد اللفظ نحو  
 ما كنا نعمل من سوء بلى اى علمهم  
 وجواب استفهام دخل على نفي  
 فقيد ابطاله نحو قالوا بلى اسما  
 الظروف مع للمقارنة فيقع ثنائ  
 في انت طالق واحدة مع واحدة  
 او معا واحدة دخل بها اولاً وقد

لعله قصد بايراد ما يبيد  
 ما ذكره اولاً ونفسه  
 لا ايراد القول المقابل  
 م  
 سواء وصف ما بعده او ما  
 قبله وهو يدخل على  
 المنبوع وقد يقصد  
 مجر والمصاحبة كابناء  
 لكنه لا ثباتها ابتداء  
 والباء لا تستد منها  
 م

والا فلو انما  
 ما كان من  
 ما كان من  
 ما كان من

۱- در تنبیل است  
خی فدا دل است  
عاشق غیبی به یار  
الوار الحقیقت  
غیاث حال دل  
زوال غریب  
انصاف ازین  
طاف غیبی به یار  
انهم غیبی به یار

ۛ  
کما فی  
نہ فان  
مع العصر  
بسر  
م

حجة او مضوية وهو اعظم من نحو الدين والوديعه  
 لكن ثبتت الوديعه بنحو عندى الف  
 لا صليته البراءة ولهذا لو وصل به  
 دينا ثبت الدين لانه محتمله ولا ان المحضه  
 يتبادر منها الحفظ و ان اللزوم احتمل  
 م

مجلس اول  
تاریخ ۱۳۰۲  
مجلس دوم  
تاریخ ۱۳۰۳  
مجلس سوم  
تاریخ ۱۳۰۴  
مجلس چهارم  
تاریخ ۱۳۰۵  
مجلس پنجم  
تاریخ ۱۳۰۶  
مجلس ششم  
تاریخ ۱۳۰۷  
مجلس هفتم  
تاریخ ۱۳۰۸  
مجلس هشتم  
تاریخ ۱۳۰۹  
مجلس نهم  
تاریخ ۱۳۱۰  
مجلس دهم  
تاریخ ۱۳۱۱  
مجلس یازدهم  
تاریخ ۱۳۱۲  
مجلس دوازدهم  
تاریخ ۱۳۱۳  
مجلس سیزدهم  
تاریخ ۱۳۱۴  
مجلس چهاردهم  
تاریخ ۱۳۱۵  
مجلس پانزدهم  
تاریخ ۱۳۱۶  
مجلس شانزدهم  
تاریخ ۱۳۱۷  
مجلس هجدهم  
تاریخ ۱۳۱۸  
مجلس نوزدهم  
تاریخ ۱۳۱۹  
مجلس بیستم  
تاریخ ۱۳۲۰

قیمن در باب انشعب  
 فانما نطق الامح و باب  
 الشیخ و لو قال لغير الموصول بها  
 انت طائف واحدة قبل واحدة  
 ان الموصول  
 يقع ثنین  
 قوله بعد فاما خبر وحید  
 في الطائف ضد حکم قبل قد  
 قال لغير الموصول بها انت  
 طائف واحدة بعد واحدة  
 نطق ثنین و لو قال بعد  
 واحدة نطق واحدة  
 واحده  
 واصل ان قبل وبعد  
 ومع متفادان  
 متقدم على ما خيفت  
 اية وشاخر و مفارن  
 فالاولان باضا فها اے  
 ظاهرا صفتان لما  
 قبلها والی ضمیر لما بعد  
 ان الموصول



فقولہ میں  
ان میں سے  
الاستعمال  
وہ مجازاً  
م

لو مثل ان علی مارو شی من ابی یوسف  
وقد تدخل الامم فی جوابہ وقد

لا تدخل لا الفاء اصل لا لا یمنع  
کا لا شفاء فلا نطق

والمراد من یس علی الاطلاق بل نے انت  
طابق لو دخلت فلا نطق مالم تدخل وانما جلد  
کذا نکت للصون عن اللغو ما کمین ونه المراء  
لا نص من ضما وفي المنار تبعا لغیر الکلام  
رواه عن الامامین وفي الکشف اکبر  
هذا بشر بان مذہبا فی لو بجاء  
مذہب ابی حنیفة ویس کذا نکت

مختص الروایہ بقوله منها بناء علی انه  
لاروایة لا بے حنیفة رحمه الله فی لو انتی  
ان المؤلف

من جازع الفراء  
الاستعمال  
ان المؤلف

فقد قال لو دخلت فان  
طابق يقع فی الحال کما  
طابق ان دخلت وان ابی حنیف  
نیز مارو سے عن ابی حنیف  
وذكر ابو عاصم الطامری  
انما نطق مالم تدخل لانها  
لا جئت بفتحی ان جاز  
ودخل الفاء فی جوابها  
وسے جاز مشی الفراء فی  
ان

یعنی ان لولا المدلول  
لو جازع فی  
کا لا شفاء





۱. معجون زعفران  
 ۲. معجون زعفران  
 ۳. معجون زعفران  
 ۴. معجون زعفران  
 ۵. معجون زعفران  
 ۶. معجون زعفران  
 ۷. معجون زعفران  
 ۸. معجون زعفران  
 ۹. معجون زعفران  
 ۱۰. معجون زعفران

۲  
کھولہ نقا  
اذا الشمس  
کورت

٦  
مثل متیلم  
العلق  
ہذا اذا لم یکن  
لہینہ اما اذا  
فوی الوقت  
او الشرط المحض  
فہو سے ما  
نوعی باللقاق

ذہب ابو حنیفہ رحمہ اللہ تعالیٰ عنہ  
 البصرین للظرف فقط وکثیرا ما یکون  
 متضمنا <sup>المستقبل</sup> معنی الشہ ط کنتی الا انہا <sup>اذا</sup> لکھن  
 او منظر لا محالہ دون متے و ہو  
 قولہا فی اذا لم اطلقک فانہ  
 طالق لا یقع <sup>الطلاق</sup> عالم بیت احد ہما عندہ  
 و یقع کما فرغ عند ہما و منہ اذا ما  
 الا انہ متخص فی المجازات ثم ان اذا  
 لا تسمار فی الاحوال الماضیہ و الحاضرہ  
 و المستقبلیہ لعلہ لا یقتضی التکرار و انہا  
 تخص بدخولہا علی المتیقن و المظنون

نحو اذا انتم  
 الباء مجزئة  
 لفظه و هو مجزئ  
 للشرط المحض لا فاعلا  
 الوقت لانه اذا كان داخلا  
 فيها لا يغيب لم يبين فيها  
 فليكن للشرط المعنى  
 على الابهام والفرود اقالوا  
 فانه لا يدخل الا على الخط  
 ثم انه اذا استعمل في معنى  
 الشرط بل هو حقيقة او  
 في الكولج انه حقيقة لا  
 في الظرف فانه تضمن  
 معنى الشرط بدل لانه الكلام  
 واليه شي المعهود في  
 كونها الصغیر انه متعذر

۱۲ فیه تقریر عموم الحاکم  
الحزب والکلام  
والشرط السهل  
فیخرج القول  
وینظر فیما یزید  
من الحقیقه  
والشرط المحض  
وعدمه انما یجوز  
لشرط مجاز مع قیام معنی القول





[illegible]

والنق مالمع درهم وبالنصب ثلثة  
ارباع درهم واما العرج فما ظهر

المراد <sup>بما</sup> بيننا استعمالاً ولو مجازاً <sup>بظهور</sup>

فردینہ او بابت ہارہ و حکم ثبوت

موجبہ بلا توقف علیٰ نیتہ فلو نوی محکمہ  
جاز و بانہ و قالوا الصریح

يعني ان الحكم الشرعي يتعلق بنفس اللفظ  
القرع فيه نوى اولم ينو فيثبت موجب  
وان لم ينو قضاء قيد به لانه ان نوى صرفه  
بموجب اللفظ محتمل جاز ديانته ولهذا نسخ  
عليه قوله فلم نوى آه

٢  
 انما كان ظهوره من جهة  
 الاستعمال اي من غلبة استعمال  
 فيه وقد تبرك هذا  
 القيد اعتمادا على المقسم  
 ولابأس فيه وقد تبرك  
 زعماء بدخول النص والمفسر  
 والمحكم في المحدود وخرجوا  
 الط بقوله بينا والصحاح  
 كل ذلك خارج عن المحدود  
 لتخالف مقسمها وتبرك  
 ذلك القيد لا يدخل في  
 السكندر ووجه المقسم  
 ودلالة المقابلة والمقام  
 نعم قد يكون اللفظ حرجيا  
 باعتبار ونفا ادحا  
 او مفسرا بل ظاهره  
 باعتبار احسن

فولجا دیار  
کارا دیار توئی باری  
طاف رخسار بقیر  
الحی الاضغ  
دیار و غنق  
قضا کن ہذا  
الغیر یحرم  
بجوت ہونہ  
عمرورۃ الضط  
دیار کادار  
اراد ان بقول  
بجی انہ  
بحری علیا  
انہ طاق  
واری

والتعريف باللفظ  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى

أدوات قر و ليس كذلك بل يقع ديانة وقضا  
لكن وبالحمد حكم التصرع تعلق الحكم بين  
الكلام وقبيل مقام مغناه واستغناء  
من الينة وقومه باى وجه اضعف الى المحل  
من نداء او وصف نوى اولم ينو بل جرى  
على لسانه غلطا وخطا الا ان اراد مراد  
بالنسبة الى محتمل نحي لا يقع ديانة ويقع  
قضا ولعل الفرق بينه وبين الغلط  
انه في الغلط فاضل عن اللفظ غير مستعمل  
استعمالا صحيحا في غير موجه فدانقك  
موجه والآن نرى بخلاف الاول فانه مستعمل  
استعمالا صحيحا غير موجه فكان بالنظر الى  
ارادته واستعماله الصحيح هو موجه فانقك

فخطا وخطا من غير ان  
يقصد ولم يدرك ما هو و  
يجب لم ينس الحكم  
باللفظ مما ينبغي قواعد  
الشرح وكيف ولا فرق بين  
بين انما عن العليم  
من حيث لا قصد الى اللفظ  
ولا شعور على حكمه وانا  
لا بعدد غير العليم  
وهو القاضى بدفع دون  
انه بعض الاسباب مقام  
السبب ورتب الحكم  
عليه بعينه بلا اعتبار السبب  
اصلا ما شاع في الشرع لكافة  
السفر مقام المشتقة في احكامها  
ولا يابى عنه حكمه العليم  
انخير الحكم وفون ما بين النوم  
والخط من امكان التثبت

والتعريف باللفظ  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى  
والبيان للمعنى

لما ثبت في الخط  
من صورة الخط  
ديانة ونحوه  
افقنا كذا الخط  
في كل كلمة  
من النص ان هذا  
فما كان  
الحق والعدل  
والعنف غير موجه

انواع کلمات  
انواع کلمات  
انواع کلمات  
انواع کلمات  
انواع کلمات  
انواع کلمات  
انواع کلمات  
انواع کلمات  
انواع کلمات  
انواع کلمات

الصرح بقوت الدلالة واما الكناية  
فما استر المراد به استعمالا ولو  
حقيقه وحكمها الاحتجاج الى نية

بان كانت مجوزة هي  
كناية بالاتفاق او مستعارة  
واستعمالها في المعنى المجازي  
مشهورا هي كناية عن  
وكذا المجازي الذي لم يشتر  
المراد

او دلالة حال وعدم ثبوت  
ما يندرج بالاشبهه فلا تجوز التعريف  
الابتن والاصل في الكلام هو التعريف و  
جوان تذكر شيئا ليدل به على شئ لم تذكره  
واصله اما ان الكلام ابل غرض اي جانب  
يدل على المقصود كقولك لست انا زيان  
تعريضا بان الخطاب هو زيان فلا يرزم حد  
القف للمافيه من الاستنار والاشبهه  
وهو من اقسام الكناية

لما قيل من كمال الشبهة  
في المراد والنسبة خفية  
لا يربطها ودلالة الحال  
فصحة لا يدفعها  
تنوع فصور في الكناية  
وعدم الخلو في المراد  
ما خذ من قولهم كبيت  
وكونت كما ان الصريح  
ما خذ من قولهم فلان مر  
بكذا اى اظهر ما في قلبه  
بالف الطهار ومنه  
سعى العصر حال ظهوره

منه

منه

منه  
منه  
منه  
منه  
منه  
منه  
منه  
منه  
منه  
منه









نكحت على امرأة فطلقها ونحوه اصل  
البيع وحرم الربو <sup>الربو</sup> في التفرقة  
واما الدال باشارة فماد دل بها  
على ما ليس له السياق بمعنى المقصود <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup>  
الاصلي بشرط كون اللازم ذاتيا  
او متقدما متجازا اليه كاية

بها از اگان  
مدلوشا تا بنا  
بالاش رة  
م

فانه عبارة في طلاق خرة مريدة الطلاق  
الذي هو مدلوله تضمناً اذ معناه الموقوف له  
طلاق جميع نسائه في قوله الذي هو مدلوله  
تضمناً هذا ما صح به في الكاشفة لكنه انما  
يتم لو كان كلامه مجموعاً وكذا الحال في طلاق  
مريدة الطلاق الا في امثلة الاشارة فلا تغفل

سمعت علي امرأة فطلقها ونحو اصل  
 البسيع و حرم الربا في التفرقة  
 واما الال باشارة فمادل يجب  
 على ما ليس له السيق بمعنى المقصود  
 الاصل في بشرط كون اللازم ذاتيا  
 او متقدما محتاجا اليه كاية

فانه عبارة في طلاق مرة طلاق  
 الذي هو مدلوله تضمننا اذ معناه الموسوع له  
 طلاق جميع نسائه في قوله الذي هو مدلوله  
 تضمننا هذا ما صرح به في الكاشفة لكنه انما  
 يتم لو كان كذا مجموعا وكذا اكمال في طلاق  
 مرة طلاق الاتي في امثلة الاشارة فافعل

[illegible]











بہاؤ الدین زکریا  
لہذا وہاں لایا  
نہیں تھا سو اس  
افزائے لایا  
میں لایا

۱  
او خفی ان اختلاف فیہ فاربعہ  
۲  
کما کان غیر الاعرابی بالاعراب  
۳  
فی وجوب الکفارة بالجناية علی

۱  
فالمسألة علی اجماع ما یفق علی تبیین مناطہ  
و کذا الا علی اجماع المسألة علی الخفی  
ما یختلف فی تبیینہ و کذا الا علی الخفی و  
الضمیر ان فی اتفاقا و اختلافا راجعان الی  
المسألة والاعلی ولو قبل فی بیان  
الاقسام و کل منها قد یکون ضروریا وقد یکون  
نظریا کما فی التلویح کان المحرم  
و اور و کل منها مثلاً لا فقال فی مثال المسألة اجماعی

مسی البقاس  
الآن البقاس فی تبیین  
ما علی الجہود لہما یخالفان فی  
کثیر من الاحوال والا حکام والفرق  
والاجتناب فی تبیین  
بما فی المراء بالبقاس  
ما علی المعارف والبقاس  
الاطلاق و البقاس  
و اما البقاس المنصوص علیہ  
فیست الدلالة فوق بل ہو  
فوق خبر الواحد الدلالة و  
قطعا من القرآن والاخبار  
المؤترة و ما فی حکماہ  
المشہور فوقہ فابارہا لما یستجی  
من افادتها القطع لا خبر الواحد  
ان المؤلف

۴  
یعنی ان انبی صلی اللہ تعالی  
علیہ وسلم قد اوجب الکفارة  
۵  
فی احوالی جامع فی ہمار  
رمضان عدا و من اجماعہا  
ما وجبت علیہ کونہ اعرابی  
او صحابی و نحو ذلک

بہاؤ الدین زکریا  
لہذا وہاں لایا  
نہیں تھا سو اس  
افزائے لایا  
میں لایا







توضيح  
على صاحب  
المرآت

ف قيل لعدم عمومها وقيل لا بل لانه  
 اذا ثبت معنى النص علة لا يتحمل  
 ان لا يكون علة في بعض الصور  
 واما الدال باقتضائه فما دل على  
 والتحقق ان الثابت بالدلالة لا يتحمل التخصيص  
 اما عند من قال بان المعنى لا عموم له بل هو  
 واحد والتعدد ليس لانه محال فظ لان ان ثبت  
 بالدلالة ثابت بمعنى النص اذا ثبت علة لم  
 يتحمل ان يكون غير علة والتخصيص على قول  
 من قال بان المعنى لا عموم وتعدد وشمول  
 فلان معنى النص اذا ثبت علة لم يتحمل ان يكون  
 غير علة والتخصيص يستلزم ذلك مثلا ان الاداء

بين عدة الاداء وعدة النيات  
 الا يقتضي الاداء  
 من غير تخصيصها بيني ان يجوز  
 تخصيص الاول وقد صح في بعض  
 يجوز تخصيصها كما نقل فيجابني  
 فلا وجه لادعاء الاتفاق  
 في اشباع التخصيص  
 وهو الظاهر من كلام  
 المصنف في المثال  
 الاقتضاء والطلب ومنها دلالة  
 اللفظ على عدم التقدم  
 الشرعي والمقتضى مفعول  
 فعل لاقتضاء فيكون مفعولا  
 من جهة المقتضى كغير  
 النص وهو اللفظ ان  
 يقتضى هذا اللفظ عند

قال فاذل  
 في اللفظ  
 المعنى ان ثبت  
 في الفاعل  
 لم يثبت  
 الاقتضاء المعنى الذي  
 في اللفظ

على ما هو المختار بينهما هو الاول  
 على ما يتوقف على من جهة  
 الشرح  
 على ما هو المختار بينهما هو الاول  
 على ما يتوقف على من جهة  
 الشرح

على اللازم المتقدم كاعتق عبدك

عني باللف فالاعتاق يقتضي تقدم  
 الم لازم

البيع ضرورة فكأنه قال بع عبدك

عني باللف وكن وكيلني في الاعتاق

واذا كان ثبوته بالضرورة فيسقط

من شرطه وان كان ما يحمل السقوط

كالقبول في المثال كما قال

فهذا اللف مقصود ومقتضا  
 البيع لان اعتاق الرجل  
 عبده بوكالة الغير وبنائه  
 يتوقف على جعله ملكا له  
 او لاعتق فيما لا يملكه ابن  
 آدم بالحديث وسبب  
 الملك جهنا البيع بقرينة  
 قوله عني باللف فيكون  
 لازما متقدما شرعا  
 من المواتف

فلو قال المأمور اغتقت  
 وقع العتق عن الامر خلافا  
 لزمس والثاني وعليه  
 اللف ولو صرح المأمور  
 بالبيع بان قال بعتك بكن  
 باللف فاعتقه عن  
 لم يقع الامر بل كان متبدا

لان ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها  
 فيثبت مع اركانه وشروطه الضرورية  
 التي لا يسقط بحال لا غير من المواتف

هذا هو  
 مقتضى  
 خبر

على ما هو المختار بينهما هو الاول  
 على ما يتوقف على من جهة  
 الشرح

كما قالوا قد ثبت ضمنا ما لا ثبت  
قصدا لكن اذا ثبت ثبت بلوازم  
وشرائطه ولا عموم له اى لازم  
المقدم خلافا

فلم يصح الامر بالبيع لا ثبت البيع لا انتقال العقول  
نعم قد يستبرئ الامر بالية الاعناق حتى لو كان  
صبيا عاقدا قد اذن له الواسطة في التصرفات  
لم يثبت منه البيع كذا في التلويح وقد يقال في  
تقرير المسئلة ان المقضي بالفتح انما يثبت  
بشروط المقضي لا بشروط نفسه لانه لما ثبت  
ضمنا وتبع للمقضي كان المنظور اليه اصل  
المقضي دون البيع فالبيع انما ثبت بالاقضاء

الامر بان يكون  
مقدور ان يثبت  
البيع لا يثبت  
كان الامر مضمنا  
لم يثبت البيع  
كما سبق لانها  
الامر بان يكون  
الضرورة التي لا  
ولهذا لو قال اعني  
حتى يغير شيئا  
الفتن من المأمور  
الامر بان الملك  
لا يحصل دون القبض  
ولم يوجد فها يكن  
من الامر خلافا  
فوله اى لازم

المقضي بالفتح  
القوم ان المقضي  
لا عموم له  
الامر بان يكون  
قال المقضي  
ما تضمنه  
الامر بان يكون  
ان الامر بان يكون  
عالم ان الامر  
افراد العلم  
بين اثنين  
وبين ان يظهر  
لفظ صحيح

الامر بان يكون  
مقدور ان يثبت  
البيع لا يثبت  
كان الامر مضمنا  
لم يثبت البيع  
كما سبق لانها  
الامر بان يكون  
الضرورة التي لا  
ولهذا لو قال اعني  
حتى يغير شيئا  
الفتن من المأمور  
الامر بان الملك  
لا يحصل دون القبض  
ولم يوجد فها يكن  
من الامر خلافا  
فوله اى لازم

الامر بان يكون  
مقدور ان يثبت  
البيع لا يثبت  
كان الامر مضمنا  
لم يثبت البيع  
كما سبق لانها  
الامر بان يكون  
الضرورة التي لا  
ولهذا لو قال اعني  
حتى يغير شيئا  
الفتن من المأمور  
الامر بان الملك  
لا يحصل دون القبض  
ولم يوجد فها يكن  
من الامر خلافا  
فوله اى لازم

المقضي بالفتح  
القوم ان المقضي  
لا عموم له  
الامر بان يكون  
قال المقضي  
ما تضمنه  
الامر بان يكون  
ان الامر بان يكون  
عالم ان الامر  
افراد العلم  
بين اثنين  
وبين ان يظهر  
لفظ صحيح





لأن الشافعي ليس له خلف في نفي هذا العموم  
بل من جهة إذا وجد تقديران متقدرون  
يستقيم الكلام بكل واحد منها فلا عموم له عنده  
أيضا بمعنى أنه لا يصح نفيهما بجمع بل بقدر  
واحد منها بدليل وإن لم يوجد دليل  
مبين لأحد ما كان بمنزلة المجهول ثم إذا  
تبين بدليل وهو كما لمذكور فإن كان من  
صنيع العموم فعام والافاد في هذا  
يكون العموم صفة اللفظ ويكون أثباته ضروريا  
لأن مدلول اللفظ لا يتكافأ عنه كما هو مذهبنا  
غير أنه قال إنه عام من كل وجه جار عليه  
أحكام العموم حقيقة من التخصيص ونحوه عندنا  
عمومه ضروري متقدر بقدر الضرورة فلا يخصر

فول كما لمذكور  
لأن اللفظ  
والمقدر  
في افادة  
المعنى  
م

متنفي لا ينبغي عام للقدرة  
مستبعد في الصحة وغيره  
أي لما ثبت بالاقضاء وغيره  
من استناد المقدر المتقضي  
وإحكامه وبهذا العموم المتقضي  
المراد من قولهم لا عموم  
عندهما  
فول كما لعدم استناد البيت  
لما لا يصح مما جاز كان  
مقدر بقدره وبهذا  
أثبتنا لا يثبت دارا وبهذا  
من إجماع التمدل والتشاكل  
إلى الشيخ بخلاف  
المتخصص فإنه ثبت أنه أصح  
فيكون

لأن الشافعي لا يفرق بين  
العام والخاص  
فلا يخصر  
مطلقا  
التميز من كل الوجه  
بأنه لا ضرورة



الانسان في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ

إذا تعدد ولم يوجد معين والأحكام المذكورة  
 فيعم لان العموم لللفظ ولا يخص خلافا  
 لثان في قبيل منه تخصيص فاعل  
 ومفعول به وسبب

هو ما ذهب اليه من انما كما ذهب اليه السا  
 على ما ذكره فبر واحد من المندرجين ويتبع بما  
 سبق من عبارة التخرير ايضا ونسبة كونه  
 مجمل في الصوت الاول خلاف قوم  
 سبق ذكرهم هذا اذا كان قوله لان العموم  
 للفظ تعيلا لقوله فيعم وهو الذي قال  
 في الكاشفة وهو ظاهر واما اذا كان تعيلا لقوله  
 لا عموم له وكان حاصله المقضي لا عموم له  
 لان العموم للفظ والمقضي بسبب كنه كنه

هذا تبيين في ثمره الخ  
 ومرج الزرع اذا نزع  
 انتقال ان اكل على صفة  
 المجول او اكلت او اكل  
 بحث بكل ما كول على  
 هو قضية العموم الا ان عندنا  
 على ضرورة لا تقصا  
 وتفي نفس الحقيقة ولا خلاف  
 فيه لا رادة ولا تجري  
 كسها فلو نوى ما كولا  
 دون ما كول فقد نوى  
 لا يتجمل اللفظ وهي باطلة  
 غير معتبرة وعندنا في  
 عام لفظي يقبل التخصيص  
 كما في العمومات فلازمة  
 لقوله عين ما كولا دون  
 ما كول قضاء ودبانية  
 عندنا ويقبل دبانية اقضاء  
 عندنا في وعندنا  
 ابي يوسف في رواية  
 الرضا

في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ  
 في قوله لا تأكل من ثمره الخ



عائنه واما تخصیص المان و  
المان بالانكر وكون السبب  
لا ينفرد ان الجواب  
في تخصيص الزمان  
بالانكر بالانكر  
في تخصيص الزمان  
بالانكر بالانكر  
في تخصيص الزمان  
بالانكر بالانكر

وان صح عن ابي يوسف رحمه الله

ديانة والمصدر المنفى

قوله عن ابي يوسف ديانة لا قضاء ويجوز  
ان يكون صح بمعنى ثبت اي وان ثبت عن ابي  
يوسف التخصيص بالبنية ديانة وبه اخذ الخفاف  
وفي نسخ التحرير قرره بخبر ابي يوسف  
والخفاف تخصیص المفعول به فقط وفي غيره  
من المفعول والسبب والفاعل قال في الحاشية  
كما سبق كانه اشارة الى ماورد في بحث  
الحام من التخصيص بالبنية فاعلم وقد يقال  
انه يجوز ان يراد من لا اكل لا اوجدا كلاً  
فيعمل التخصيص غير انه لا يقبل قضاء لانه خلاف

في المفعول به من حيث الزم  
لم بما يفرضها او  
ان المذكور انتهى

فقد الظاهر ومقتضى الظاهر  
ان لاحظ الاكل الجوز  
المتعلق بالماكول الخاص  
احسن ارجا صح التخصيص  
كونه تخصیص الاكل العام  
وان لاحظ الماكول الجوز  
من الماكول المطلق من حيث  
هو لا يصح كونه تخصیصاً بما  
ثبت ضرورة انه  
بعض الفعل بدونه لكن المعلوم  
من العادة في مثله

ان لا يلاحظ الاكل النجس من وجوه  
من الاكل المطلق بل الماكول

في تخصيص الزمان  
بالانكر بالانكر  
في تخصيص الزمان  
بالانكر بالانكر  
في تخصيص الزمان  
بالانكر بالانكر  
في تخصيص الزمان  
بالانكر بالانكر





والله اعلم  
بما نزلنا

بالحق

والله اعلم

بما نزلنا

بالحق

والله اعلم

بما نزلنا

بالحق

والله اعلم

بما نزلنا

وزفر انكر الاقتضاء و عده من الدلالة  
او الاضمار <sup>من اجابنا</sup> فاعلم ان المتقد من جعلوا  
ما اضمروا في الكلام <sup>المتقوله</sup> لضرورة صدق  
المتكلم ولصحة عقلا ولصحة شرعا  
وقيل ولصحة لفظا والمخاراة ما اضمروا  
لصحة شرعا فقط <sup>المتقوله</sup> فعلمت ان  
يتوقف الكلام عليه شرعا و  
ان لم يتوقف عليه لغة وشرطه

وهو مختار نفس الائمة و فخر الاسلام و صدر  
الاسلام والى بسره صاحب الميزان ولما اختاروا  
ما اختاروا وذكر ما ذكره من العلامات والشروط فقال

اما الكلام  
مضمون  
حكمه المط

والله اعلم  
بما نزلنا  
بالحق

والله اعلم  
بما نزلنا  
بالحق

والله اعلم  
بما نزلنا  
بالحق







و حکم افادۃ القطع کاتذللہ الا عند

التعارض، وأما الاستدات الفاسده

فمنها مفهوم المخالفة وهو ان يثبت

فِي الْمَكُوتِ عَنْهُ خِلَافٌ حَكْمُ الْمَطْلُوقِ

اجتنب به البعض وشرطه اجمالاً ان لا يخطر

بخصوص المنطق بالذكر فائدة غير نفی

الحكم من المسكوت عنه وتفصيلا ان

یكون الحكم في المسكوت عنه اولى

ولامسا دباله وان ابخج مخرج العارة

وان لا يكون لسؤال او جاذبة وان لا

يكون سجدة

منه اثبات  
الاحكام  
الشرعية  
عن الكتاب  
والسنة

۲  
حتی لو طهر  
احدهما کان  
الحکم فی  
المسلات  
ثابتاً بمفهوم  
الموافقة ای  
بدلالة النص  
على ما ذكره  
امول ابن الحبيب  
ادبیت : او  
بالتقاسم على  
فان اصول صدر  
شریعة وهو  
الظاهر  
المراد

خضر و امانت  
از دین و جبر

الاستاذ لال بابن علي  
وجين ميجيخ ذفا لانا لانا  
سجرك من العباد و

القصبة فمار  
اخواتها وانا الاسند  
الفاصلة فوجه ايضا م  
على جرد اثباتا ونفيا وبني  
النضال حاول

اعماله  
دليل الخطاب  
الفرق بينا كل النسخ  
عدم التفرقة وانها اسم  
م

مستی واحد  
و قسم المقوم  
و مخالقة و جعل مفید  
و قطع

والمخالفة طيناً الى انعام  
مفهوم المخالفة  
بعض الجميع  
نقص الى السبيل  
بعض بعض

١- جميع الخواص  
٢- في الخواص  
٣- في الخواص  
٤- في الخواص  
٥- في الخواص  
٦- في الخواص  
٧- في الخواص  
٨- في الخواص  
٩- في الخواص  
١٠- في الخواص

و حكمه افادة القطع كالدلالة الا عند  
التعارض واما الاستدلالات العائدة  
فهي من غير الخزانة

نہی المسکوت عنه خلاف حکم المطلق  
اجتہاد بعض و شرطہ اجمالاً ان لا یظهر

بخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفى  
الحكم عن المسكوت عنه وتفصيلا ان

يكون الحكم في المسكوت عنه اولى  
ولا مساوية له وان لا يخرج مخرج العادة  
والا كان كذلك

[illegible]

Digitized by Google













والمكان نحو فا ذكر والله عن المشعر  
الحرام والكال نحو ولا تباشروهن  
وانتم عاكفون في المساجد ونحن

نحو في السائتة زكوة وظرف  
الزمان نحو الحج أشهر معلومات  
والمكان نحو فا ذكر والله عن المشعر  
الحرام والكال نحو ولا تباشروهن  
وانتم عاكفون في المساجد ونحن

الشيء ذاته  
مفهوم الصفة  
بعضها جار  
فيه وبعضها  
ليس بجار  
الانكسار

قوله في السائتة زكوة كونه من مفهوم الصفة  
ما اختلف فيه اعني اذا اقتصر على ذكر الصفة  
من غير ذكر الذات كما سائتة قبيل هو من مفهوم  
الصفة وقيل لا بل لا مفهوم له كالفق في جمع  
الجماع وهو الاظهر وبؤيده ما في التلويح حيث  
فسر التخصيص بالصفة بان يكون الشيء مما يطلق عليه ما له  
فلك الصفة وعلى غيره فينفد بالوصف

والمكان نحو فا ذكر والله عن المشعر  
الحرام والكال نحو ولا تباشروهن  
وانتم عاكفون في المساجد ونحن

والمكان نحو فا ذكر والله عن المشعر  
الحرام والكال نحو ولا تباشروهن  
وانتم عاكفون في المساجد ونحن







ان الحکم فیہ  
معلوم لا معلوم  
ما یجوز انما یزید  
فان لم یلحقه بخلاف  
ما یزید لا فایم لا فایم  
وان صحیح النفی  
والاستیفاء فیہ  
عن اقران الخیر  
على الانکار بخلاف  
انما والنفی علیہ ایضا  
على حصر

قال النجاشي انتقادا في  
 حاشية اصول ابن الحاجب  
 وهو الظاهر من كلام ابن  
 الحاجب ايضا ثم  
 ثم قال انتقادا في  
 خلاف ذلك بين علماء  
 البيان تمسك باستعمال  
 الغصاة ولان في حكمه ايضا  
 نحو زيد العالم حتى قال صاحب  
 المفتاح المنطوق زيد وزيد  
 المنطوق كلاهما يفيد حصر  
 الانطلاق على زيد ووجه  
 النسبة لما كان ظاهرا  
 في الجنبية والعموم على ما هو  
 قانون الخطايات افاد  
 انحاء الجنب مع زيد بحسب  
 الوجود ولا معنى للحصر سوى  
 بذا واما المستلوك فاختاره

وذهب القاضي ابو بكر والفراي  
وجامعة من الفقهاء انه ظاهر في  
الحصر ومحمّل في التاكيد وعندنا تكيد  
الحكم فقط <sup>١</sup> ومفهوم الحصر قبل <sup>٢</sup> وان كان  
طرفه كثيرة لكن المراد <sup>٣</sup> منها ما يكون  
الابتداء معرفة عامة صفة او اسم  
والسخر اخص <sup>٤</sup> مفهوم ما علما او صفة  
كالعالم زيد والرجل كبر والكرم  
في العرب وصدق خالد تنم

وآخره الحمد لله ونقله ابو جحان عن البصريين  
وهذا لان ما زائدة كالعدم فلا فرق في المعنى بين ان يزيل

بالاقل الميقن اسی بعض  
المستقل زید علی ما هو قانون  
الاستدلال و با سجدہ ما عجبہ

وفاقیہ  
والتبایع  
والمنافع  
والصالحات  
والعقود  
والنكاح  
والطلاق  
والنفقة  
والإيراث  
والوصية  
والسنة  
والعرف  
والأصل

و اما زید قاسم

ابن ابی ناتم  
 افعال و جهنم  
 الامور و الف  
 استلال و  
 بنات و احكام  
 الامور و الف  
 قال ابن الجری  
 قبل لا یفید حکم  
 قبل مخطوط  
 قبل مخطوط  
 انشی و نقل  
 انتظام



ابو مسعود الجعفي  
 من توفيقه عن ربه  
 وفضل من الله  
 فخره  
 اغماره في القبا  
 موارثه  
 الشبهه  
 علي بن  
 الفقيه  
 اغماره في داره

لو منسوخ يكون فان  
المؤمنين ليسوا على ما  
هو مما فرض به اهل المذموم  
على اصحابنا ان اهل السنة  
استدلوا على رواية الله تعالى  
بهذه الآية اذ الكفار خصوصا بالبحر  
فلا يكون المؤمنون محجوبين  
وهذا عمل بالمفهوم ونسك  
به واجاب عنه المحقق النجف  
بان التخصيص بالشئ لا يدل  
على نفى ما عداه عندنا وجب  
انما دل الامر لان قيل التخصيص  
فلا يستدل بالاية من حيث  
التخصيص بل لان كونهم محجوبين  
عنوة لهم فكون اهل الجنة بمنهم  
والا لا يكون المحجوبون حق الظاهر  
عقوبة

بعض والعقوبات وايضا في ايراث  
الشبهة في الادلة فمعظم ومنها القرآن  
في النظم بوجوب القرآن في الحكم  
بعض الحكمة على الاخرى اذا العطف  
بوجوب الشركة في الحكم وذهب  
اليه بعض منا وقال عدم الزكوة على الصبي

۳  
فیکون الحکم فی احدیہا مساویا لیکلم فی الاخری  
وعدہ صاحب البیع من اقسام مفہوم الخافۃ  
وسماہ مفہوم قران العطف و ہو بید و لہذا  
لم یجد غیرہ منها وکانہ اخر بقول ثم الائمۃ  
وعندنا ہذا ای کون القران فی النظم مایوجب

انقلاب و ترقی

الحمد لله رب العالمين

سید محمد علی

م. ا. ح. خ. ج. ب. ا.

بہارِ نبویؐ

من جہوں  
لوحہ اللہ تعالیٰ

الفرع من فرع البحر  
عنتي وانف  
على اوج البض  
ن من البض  
و فرقه  
لوجب المدا  
من بصره  
بالبحر  
البحر  
البحر  
البحر

10

[illegible]

على الصبي لقراءته بعد دم الصلوة في انهموا  
 وآتوا الزكوة <sup>١</sup> وتخصيص العام بسببه  
 عامًا لقوبا او اصطلاحا جابان يخص  
 بسبب وروده وقد عرفت ان التمسك  
 انما هو باللفظ وخصوص السبب لا بنا  
 موم اللفظ <sup>٢</sup> خلافا للشائفة وما كنت قيل

وہو فاسد  
لما سبق کا  
اشارہ  
بقولہ وقد  
عرفت  
اے

لأنه لما يكن الضبي مخاطبا بالتسوية اجما عا ينبغي  
ان يكون مخاطبا بالركاة ايضا بحكم القسطن  
وقد يكون بان يكون الامر الاول مثله فذهب  
اد الوجب ونحوهما وكذا ان في المعطوف  
عليه او العكس قلنا المتراكمة لا تثبت بعين

اس امر کی وجہ سے  
 مستفسانہ فیہ نہ بنیں  
 انکار نہ دینا یا مال میں  
 غیبت نہ کرنا اور من الکلامین  
 اذ اکان کل واحد من الکلامین  
 نا با بزرگ من الجبر  
 نا با بزرگ من الجبر  
 الواد من الکلامین  
 المشاركة فانیات المشاركة  
 المشاركة فانیات المشاركة  
 بیکیون السند لا بالکلام  
 ولعدم تاثیر فی الواد  
 المشاركة من الجبر و حکم  
 المشاركة من الجبر و حکم  
 سماه و او النظم  
 و اما شبهة المتخالفین بانه  
 لو لم یخص بالیب بل کان  
 عاماً و لفرق کان شبهة  
 البیضا و لولا یخص حکم  
 بخص السبب

فنجار محض  
في بيان ذنوبه وحفظ  
مؤمن النفس  
ولم يكن الجواب  
مطابقا للدرر  
فقول شيخنا  
بما ورد في قول البغدادي  
فقط في التفسير  
فائدة لا يخفى  
في هذا التفسير  
مطابقا لروايتي  
علم السبل عند ذكر  
الزيادة لا يخفى  
المطابق للكتاب



سوال عام غیر  
ذکر العلم انما  
انما یکن اذا  
بل ان الزمان  
الانسان

ان یکنی  
ان یکنی  
ان یکنی

وقبل نعم ان السبب سوألا ولا ان حادثة  
وتخصیصه لغرض الحكم وحمل المطلق  
على المقيد مطلقا وقد سبق او  
ان اقضى القياس عند بعض ولا تنهجا

فقد ان حادثة كما لو روى انه عليه السلام مر بشاة  
یسمنه فقال ایها الباب دبح فقد طهر فال  
انما یوجب التخصیص اذا احتاج اليه الجواب  
ولا تراحم في التخصیص واما اذا كان كلاما  
مستقيا عن اعتبار السؤال وخصو صيانه فمن  
ابن یزید التخصیص ولم یرك الدلیل الناطق

المستعمل العلم الوارد على  
سبب خاص سواء كان بولاء  
اولا وسواء كان منه فسريرة  
مغتر موم غير مخلو من خصوص  
سببه وان كان صورة السبب  
قطعة الدخول لا تخص بالاجزاء  
وما نقل عن السبب من طينة  
مخالفة لما نقل من الاجتماع  
على قطبته وما نقل في كتب  
المالكية والثافيه من طينة  
عند الجيفة رحمه الله ليس  
بسيد بل هو اشتباه منهم  
كما بين ابن العام موضع تهمهم  
وما نقل لهن ان الاشتباه

وذكرت  
انما یکن  
انما یکن  
انما یکن

انما یکن  
انما یکن  
انما یکن

انما یکن  
انما یکن  
انما یکن



قوله عليه السلام

اسم جنس نحو الماء من الماء ادعم  
نحو زيد موجود ومنها مفهوم العدد  
كما في ثلثة فسد و هذا

اضحى بعض  
منها بخلاف  
كما قال  
و هذا الوجه  
ان المؤلف

يعني تخصيصه بالذكر يفيد نفى الحكم في غيره من الزائد  
والناقص والابطال نفس العدد فانه لا يجعل الزيادة  
والنقصان كما في قوله تعالى ثلثة  
فرد؛ حيث كان علة المطلقة ثلثة حيض  
لا غير قلنا عدم تعرض ما عدا ليس تعرضا  
ولم يثبت ما علمت لكن بقى ما عدا في عدم  
الاصح او تفريز الشرع وان صح ما علمت من كونه  
ابطال لنفس العدد الذي هو خاص فطعي  
في مدلوله لم يكن ذلك من قبيل المفهوم بل يدخل  
فيما سبق من الاستدلالات الصحيحة ولقد لهذا وجه



نحوی السائت زکوة و ظرف  
الزمان نحو الحج اشهر معلومات  
و المكان نحو فا ذكر و الله عن المشعر  
الحرام و الكمال نحو و لا تباشروهن  
وانتم عاكفون في المساجد و نحن

قوله في السائت زکوة کونه من مفهوم الصفة  
ما اختلف فيه اغنى اذا اقتصر على ذکر الصفة  
من غیر ذکر الذات كما سائت قبض هو من مفهوم  
الصفة و قبل لا بل لا مفهوم له كما للقب في جمع  
الجماع و هو الاظهر و يؤيد ما في التدریج حيث  
فسر التخصیص بالصفة بان يكون الشئ مما یطلق علی ما له  
تلك الصفة و على غیره فیبق بالوصف

اشبه دار  
مفهوم الصفة  
بعضها جار  
فيه وبعضها  
ليس بجار  
المتكلم

نحوی السائت زکوة و ظرف  
الزمان نحو الحج اشهر معلومات  
و المكان نحو فا ذكر و الله عن المشعر  
الحرام و الكمال نحو و لا تباشروهن  
وانتم عاكفون في المساجد و نحن  
قوله في السائت زکوة کونه من مفهوم الصفة  
ما اختلف فيه اغنى اذا اقتصر على ذکر الصفة  
من غیر ذکر الذات كما سائت قبض هو من مفهوم  
الصفة و قبل لا بل لا مفهوم له كما للقب في جمع  
الجماع و هو الاظهر و يؤيد ما في التدریج حيث  
فسر التخصیص بالصفة بان يكون الشئ مما یطلق علی ما له  
تلك الصفة و على غیره فیبق بالوصف

و قالوا انه ابو عبد  
و الناس في  
معانيه في  
و قالوا انه ابو عبد  
و الناس في  
معانيه في  
و قالوا انه ابو عبد  
و الناس في  
معانيه في



الحکم علی ان یكون صلیا  
فلا یعدی و مفہوم الغایۃ و ہوا  
من الشرط و لذا قبل انہ مفہوم متفق  
و قبل منطوق اشارۃ و مفہوم الاستثنا  
و سببانی و مفہوم انما و قبل انہ منطوق  
و ذہب الغاضی

ای ثابت  
الحکم عند  
عدم الشرط  
ای لا یغایر  
علی فی آخر  
و سببی  
زیادۃ بیانہ  
قال صاحب  
التوہج و نحو  
غیر آہ  
ہو یفید نفی  
غیر التذکر  
فی الكلام  
شتر انما زید  
فانکم و انما  
الحاکم زید  
و انما ضرب  
زید عمر یوم  
ابحرف امام  
الامیر فانما  
م

ای التعلیل بالغایۃ بدل علی نفی الحکم عما دارانہا لان  
ذکر الغایۃ بدل علی انتہائہ عند ہا و الا کم کن  
غایۃ و من نفی مفہومہا قالوا نفی الحکم عما دارانہا  
منضاف الی الاصل الذی فررہ الشرع کذا  
فی التخریر و ہو بحکم استقراء غایات الشریعۃ  
ان الملوک

بل یکن عن حکم الشرع  
غیر متفقہا و دارا و حکم  
و اصل حکم ما دارا و حکم  
عبد علی لکوار ان جبر انشاء  
الحکم عما دارانہا متفق عند بعض  
وان کم کن و کتب عند بعض  
بطریق المفہوم علی  
بما روی ان اللفظ المذکور علی  
الغایۃ دال علی اشارۃ  
غیر منطوق لہ فثبت بان اشارۃ  
انفس قال الغاضی علی بان الغایۃ  
اشارۃ و استدلال علی بان الغایۃ  
لست کما مستظاہر انما  
فان قولہ تعالیٰ حتی یسبح زودا  
غیر لا یزید من اخبار  
الضرورة تنہیہم الکلام و ذکر  
المضمر انما فہو علیہ لود  
وانما نے کمال لایس

فی الكلام ما بدل علی فقیہ  
الاول یفقد  
تک زودا فخل و الاخبار  
بغیر البسطة الامم  
الحاکم ان الملوک  
قالوا لا یزید من انما  
الحکم انہ و بین الامم  
الاندر و النسخ جو  
قال لہ علی





قول الشارح  
والاكون هذا

مفهوم لا ينفصل  
عن اللفظ

بأنه لا ينفصل  
عن اللفظ

بأنه لا ينفصل  
عن اللفظ

بأنه لا ينفصل  
عن اللفظ

بأنه لا ينفصل  
عن اللفظ

بأنه لا ينفصل  
عن اللفظ

انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

مفهوم  
انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

مفهوم  
انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة  
و اما في الردايات اتفاقا  
و في المعاملات عند بعض



من قوله تعالى  
وما من شيء الا عن عنده خزائنه  
فما في ذلك الا حساب  
اعلم انه في القدر  
الذي في القدر  
الذي في القدر  
الذي في القدر

بعض والعقوبات وايضا في ايات  
الشبهة في الادلة فمفسر ومنها القران  
في النظم بوجوب القران في الحكم  
بعطف ابطله على الاخرى اذا العطف  
بوجوب الشك في الحكم وذهب  
اليه بعض منا وقال عدم الزكوة على التجه

٣  
فيكون الحكم في احدهما مساويا للحكم في الاخرى  
وعده صاحب البديع من اقسام مفهوم المخالفة  
وسماه مفهوم قران العطف وهو بعيد ولهذا  
لم يعده غيره منها وكانه اغتر بقول شمس  
وعنه هذا اى كون القران في النظم مما بوجوب

لو لم يكن ليجوز ان  
المؤمنين ليسوا  
هو مما عرض به اهل المذهب  
على اصحابنا ان اهل السنة  
استدلوا على رؤية الله تعالى  
بهذه الآية اذ الكفار خصوصا يحجر  
فما يكون المؤمنون محجوبين  
وهذا عمل بالمفهوم ونسكت  
به واجاب عنه المحقق الشافعي  
بان التخصيص بالشئ لا يدل  
على نفى ما عداه عندنا وجب ان  
انما دل الامر لان قيل التخصيص  
فلا يستدل بالآية من حيث  
التخصيص بل لان كونهم محجوبين  
حقوبة لهم فيكون اهل الجنة بمنزلة نعم  
والا لا يكون المحجوب من حق العقوبة

انما في النظم

انما في النظم

انما في النظم

انما في النظم

انما في النظم





[illegible]

والاستصحاب عند الناس في أكثر فرائض  
سمرقند مثلاً ان لم يقع ظن بعدمه بعد

تحقق ثبوتہ اولاً و بئس بحجۃ اصلاً  
عند کثیر منہ ۲  
والمختار انہ

و بعض الاشايعة و المتكلمين و مدار الخلف هو  
ان سبق الوجود مع عدم من الانشاء بل هو دليل  
البناء بحسب الشرح اولا فقال الفرقة الاولى  
نعم فليس الحكم بالبناء حكما بلا دليل وقال آخرون  
لا بل الحكم بحكم بلا دليل اذ لا بد من الدليل  
من جهة يستند بها المط و ليست لان يستند  
الوجود ليس بحسب بناء وان الدليل الذي  
استند اليه الحكم لم يوجب بناءه فليس ثم

طهران الانجلی  
الشرعی معقول  
موت لم یجزم فیها  
الادب بانه لو لم یکن  
الموت والسنون  
عده لا صلح له  
عدم اصل عدم  
عدم الارش  
عنه الثانیة فلان  
الاستقصی  
جسامة ثانیة برلیل هو  
انها فاما عند



و کذا انجکیم اکال کا خافہ  
اکادش الی اقرب اوقاته  
وجه من زفر و کل مال دلیل  
بحسب نقیه وان کان ضعیفا عند  
ثبوتہ و النعلیل بعارض

ای التمسکین به جعل بعضهم حجة لنا في حاضره  
وعندنا لا يكون حجة على الخصم وطريق الانجانه  
به عندهم هو انهم مني حاولوا نقی ثانی غیر  
معلوم و ثبوت قالوا انه لا دلیل علی ثبوت  
وجب نقیه اما بیان انه لا دلیل علیہ فرجا  
یثبتون ذلك بنقل ادلة الثبوتین لذلك

انجکیم اکال کا خافہ  
اکادش الی اقرب اوقاته  
وجه من زفر و کل مال دلیل  
بحسب نقیه وان کان ضعیفا عند  
ثبوتہ و النعلیل بعارض

بافتدای من المشرع بنقل خبر  
شایع و ذی جامع بخاصه  
لکا ذکره الجواز فی نفس الامر  
و بدل علیہ ذلک لعل  
بجا و سے لعدم الاطلاع علی حقیقه  
بعد النظر و الاجتهاد بقدر الوسع  
مع احتمال قيام المنع من حیث  
لا یعبر به و ما ذکره بعض من  
یذا القیل و عن اننا لست  
بان دعوی الضرورة لا نقدر  
علی الخصم فی محل نحن  
وان بعض النقل واجب  
الانجاء علیہ

خافه کونه حجة لا یفصح لایثبات  
کما یستلزمه ادل القنا  
الاستصحاب المطلوب  
ثبوتہ فی المآخی ثبوتہ  
الحال و قد راجع

الانجاء علیہ  
الانجاء علیہ  
الانجاء علیہ  
الانجاء علیہ  
الانجاء علیہ  
الانجاء علیہ  
الانجاء علیہ  
الانجاء علیہ  
الانجاء علیہ  
الانجاء علیہ



فولکم فی شئی و اجبت علی ان  
الامر فی نفس الامر و لا یسئل  
نفس الامر فقولهم فان زینکم  
بالاستقرار و عدم وجودکم  
ان زینکم و ان اردتم علیه  
عندکم و ان اردتم علیه  
فولای یفید بل هو جهل بحکم من العلم  
لا یكون جملة من خصکم فی  
ولهذا صح هذا النوع من الاستدلال  
لان لا یخبر عن علمه مثقال  
درة كما یظن به الا ثبوت السابقین  
و فی نظر اذا الدلیل ملزم  
و عدم الملزم فی نفس الامر لا یلزم  
تفاتیل فی نفس الامر و لا یلزم  
و یلزم فی نفس الامر و لا یلزم

الامر فی نفس الامر و لا یسئل  
نفس الامر فقولهم فان زینکم  
بالاستقرار و عدم وجودکم  
ان زینکم و ان اردتم علیه  
عندکم و ان اردتم علیه  
فولای یفید بل هو جهل بحکم من العلم  
لا یكون جملة من خصکم فی  
ولهذا صح هذا النوع من الاستدلال  
لان لا یخبر عن علمه مثقال  
درة كما یظن به الا ثبوت السابقین  
و فی نظر اذا الدلیل ملزم  
و عدم الملزم فی نفس الامر لا یلزم  
تفاتیل فی نفس الامر و لا یلزم  
و یلزم فی نفس الامر و لا یلزم

الامر فی نفس الامر و لا یسئل  
نفس الامر فقولهم فان زینکم  
بالاستقرار و عدم وجودکم  
ان زینکم و ان اردتم علیه  
عندکم و ان اردتم علیه  
فولای یفید بل هو جهل بحکم من العلم  
لا یكون جملة من خصکم فی  
ولهذا صح هذا النوع من الاستدلال  
لان لا یخبر عن علمه مثقال  
درة كما یظن به الا ثبوت السابقین  
و فی نظر اذا الدلیل ملزم  
و عدم الملزم فی نفس الامر لا یلزم  
تفاتیل فی نفس الامر و لا یلزم  
و یلزم فی نفس الامر و لا یلزم



١٥  
 قوله فيها اللهم هو  
 الابقاع في العلك من  
 علم غير استمال  
 بوليل الا انظر في حقه  
 يختص بالقرن ط  
 بعض اصفياء قال  
 بعض الصوفية  
 انه كجذ في الحكم  
 بالهسته الى الحكم  
 وغيره دعا الى الجفوة  
 من امره فانه ان  
 لا يجتنبوا ما لا  
 واجتنبوا كونه  
 جود يقوله  
 فاعلموا انهم  
 واقعهما وبقوله  
 فاعلموا وبقوله  
 الى النجلى الاله نور  
 عرفته مصابحا  
 بالهلام فاعلموا

والتعجيل بتعارض الاشياء وحجة  
عند زكريا ايضا <sup>١٤</sup> والالهام  
واللهام لغیر الانبياء ومن المباحث  
المشتركة بين الكتاب والسنة

ہونے الاصل بمعنی النوم ثم استعمل في الرؤيا  
اسی ما یرى فی النوم ہونے خبر الانبیاء علیہم السلام  
خیال باطل سے مانے الموافق و مخالف کتب  
الحديث فیہ کلام والصحيح انه لا یخرج بہ فی باب  
الاحکام واما الرعام الانبیاء علیہم السلام ونامہم  
مجنان مطلقا ضربان من الوحی ایس فیہما مانے  
العلم والیقین من الالباس تعطیل القوی العانیۃ  
لما عصمہ اللہ تعالیٰ من نحوہم وخصہم بزرعصمۃ وبنیاد

افنى ثم قال فانه  
 السلام فوعد في ذر من  
 به وبقوله بعد السلام  
 فتقوا في السنة الموحدة  
 فانه ينظر في اخر  
 ما الفوائد الاخر  
 يقع في العقبه  
 فتكون حجة وبقوله  
 عليه السلام حين  
 سئل عن البر  
 والاسم شئ جرك  
 على صدرت فما  
 حرك في قلبك فدم  
 وان فانه انما  
 وانك اى ما اثر  
 فيه ووقع بارز  
 فدم فذبح  
 رسول الله عليه السلام  
 شهادة القلب ما  
 حجة اول من القوة  
 عن الحق دنا هو  
 دليل الجعفرية والجمهورية  
 لانه ليس بحج الى  
 العلم ولا لينة الى  
 غير لان يقع  
 في القلب

[illegible][illegible]

فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل

والسنة مباحث الامر والنهي الامر  
لفظ طلب به الفعل الاستعلاء والفظ  
ام رخصتة في صيغة الامر  
قوله طلب به الفعل الذي هو ما حضر اشتق  
ذلك اللفظ والمراد بالطلب ما هو المتبادر عند  
الاطلاق وهو الطلب جازا يخرج الصيغة  
المستعملة في التذنب او المراد الطلب الذي  
وضع له ذلك اللفظ بناء على ان المتبادر من  
طلب الفعل بواسطة اللفظ كونه موضوعا له  
ليخرج تلك الصيغة ايضا كذا مثل الطلب  
منك الفعل اذا استعمل مجازا لانه طلب  
الفعل وانما اذا استعمل في حقيقة فهو خارج  
على كل تقدير لانه لا يطلب به الفعل بل

بما من اقسام الخاص كما عرفت  
لكن اخر اللفظ هنا وانفرد  
بالذكر بحيث لم يفتحا اليه  
مباحثه لطل ما حثها وفتا  
بشأنها وبيان احكامها  
واحوالها لما انها مناط  
اكثر الاحكام ومدار التكيف  
والاسلام م  
اي لفظ الامر كما يقال زيد  
مبتدا وفرب فعل في حرف  
والمراد تعريف لفظ الامر  
التي سماها لفظ مخصوصا كل نفس  
قسم من الكتاب والسنة  
بل يخرج به طلبه ثم ان الامر  
اذا كان مقيدا بفيد مخصوص  
فالمطلوب به هو كذا كذا  
البحر المقيد بذلك الفيد وذا  
لم يقيد قبل المطلوب  
الا بنية الكلية المشتركة  
ولا تعين من غير ان

اعاد مبع  
اللفظ مجازا  
تخصيصا  
اراد الاسم  
والسنة م

فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل  
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفاعل

الامر الايجابی قبل مشترک

بینہ و بین الامر الذنبی وان

مجازا فی الذنب و مجاز

قبل ہو مذہب المتقین و اسند لوابو جہ  
افضل ان المذوب طاعة اجماعا والطاعة  
فعل المأمور به فلما كون كل طاعة هو فعل  
المأمور به مما بل هو اول المسئلة وكون بعضها  
فعل المأمور به غیر مفید ثم فی عدم كون  
الامر حقیقة فی الذنب و جہ منها قوله تعالى  
فلنحذر الذین یخالفون عن امره ان یتصیهم فتنة  
او یصیبهم عذاب الیم حیث ہر د مخالف  
الامر و اوحدہ و ہا دلیل عدم الذنب و منها

الامر الايجابی  
بمعنی صیغہ  
الایجابی  
م

الامر الايجابی  
بمعنی صیغہ  
الایجابی  
م

من جملة  
الامر الايجابی  
بمعنی صیغہ  
الایجابی  
م

الامر الايجابی  
بمعنی صیغہ  
الایجابی  
م

الامر الايجابی  
بمعنی صیغہ  
الایجابی  
م





بالتفاهم العلم الفلاس  
لا يقال لان ذلك لقوانين الجواب  
بدليل الاستدلالهم بها على البرز  
ايضا لان نقول لا تخاف على  
من تقع ان ما استدلوا  
بها عند عدم القرينة انما هو  
الجواب والذنب بنى  
على القرينة والذنب بنى  
لا يشك فيه وثانيا قوله في  
واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون  
ثم على مخالفتهم لاسر وهو  
دليل الجواب وثالث  
قوله في السجدة  
لا دم اذ لولاه والا على الجواب  
لما توجب الدم والدم برك  
السجدة ورايانه هو المتبادر  
من عند تخردها عن القرينة  
وشهده الاستدلال اذ  
لا يشك فيه

وان غير ذلك فالتحار عدم وجوب  
الاتباع وموجب صيغة الجواب  
فقط على المختار وقيل  
الندب والاباحة وقيل

وحاصله ان ما نقله عن ابني عبد السلام من فعل  
ان سوا او طعنا او خاصا به فلا يجاب  
اتفاقا وان بياننا لمحل موجب يجب اتباعه  
اتفاقا وان غير ذلك فليس يجوز لنا ان نقول  
امرنا حقيقة ابني عبد السلام بكذا وهل هو  
يفيد وجوب ذلك الفصل عينا او لا فاعل  
البعض نعم والمختار لا الا ان يقوم دليل

على المختار  
الندب  
اولا باح  
ومختار  
فقط فالجواب  
مع جملة من  
الفتاوى وهو  
قد عارضه القدر  
والجواب انما هو  
المر

في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب

انما هو المختار  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب  
في الجواب



وقبل التوقف وعند اهل الوجوب

الامر بعد الخطر بل للوجوب كما

هو المختار او الذنب اذا لاحت

او التوقف فلا هيبت ولا يفتي

قوله وقبل التوقف اي لاذر سے انما للوجوب

او الذنب كما في شرح العبد او لاذر سے

مفهومها اصلا قال التقارضا نے هو الموافق

لكلام الامد سے وهو قول القاضي والاشعري

كما في الاثر وقبل مطلق الطلب اي القدر

المشرك بين الوجوب والذنب وقبل

مشارك بينهما اشتركا لفظيا وقبل مشركه

بين غنة معان الوجوب والذنب والا بجه

وقيل للقدر المشرك بين الثلث ولاذن وقالت الشيعة

الثبة مشتركة  
بين اربعة  
هذه الثلثة  
والتمديد  
الاولا لوجه

انذار او التوقف كما وردت  
على الوجوب كما وردت امام  
اولا فتوقف بعضهم بعضهم  
الاحسين بناء على انها بعد الخطر  
مازة في الوجوب فافعلوا  
الشيخ الاثر المحرم فافعلوا  
المشركين فافعلوا فافعلوا  
نحو فاذا علمتم فافعلوا  
فلا يحكم بشئ منها الى ان  
يقوم الغرضية وقال بعضهم  
هي للوجوب لا يفتي  
الوجوب لا سبق من الدلائل  
ودرودها بعد الخطر لا يمنع  
ولهذا نصح استصحابها  
فيه بعده كما شاع ابتداء  
وهو المختار عند عامة  
المشايخ من منا والقاسم  
بلا اللبس البصري والدايني  
الشرار كذا الامام  
السماع في البصائر  
الرازي في البصائر  
وقال بعضهم لا يفتي  
لغتها فيهم  
ان التوقف  
على الوجوب  
الذي في اللغة  
لان درودها  
بما يحضر في  
على ان





الحمد لله الذي سخر  
فعله صيغة الامر

ولا يبقى الجواز بعد نسخ الوجوب  
ولو مجازا خلافا للشا منى ومعنى  
لا يجوز  
الامر مطلقا الايجاب نسخو

قوله ولو مجازا من الاذن في فعله من غير ان  
يقيد بقيد الاذن في الترك يعني لا يبقى بعد  
نسخ وجوب فعل صفة جواز ان ثبت في  
ضمنه لا بمعناه الحقيقي وهو الاذن بالفعل والترك  
معالمه السابق من الدليلين ولا بمعناه المجازي  
وهو الاذن به مطلقا لما سبق من الدليل  
الاول كيف وبقاء خصه النوع من الجنس بعد  
حرم النوع محال وان الامر اذا نسخ موجب  
لا يبقى امرا فلا يقيد الجواز ايضا فالجواز باي  
معنى كان بعد انتفاء ما يتضمنه وهو الوجوب

الامر مطلقا لا يبقى الجواز بعد نسخ الوجوب  
ولو مجازا خلافا للشا منى ومعنى  
لا يجوز  
الامر مطلقا الايجاب نسخو  
قوله ولو مجازا من الاذن في فعله من غير ان  
يقيد بقيد الاذن في الترك يعني لا يبقى بعد  
نسخ وجوب فعل صفة جواز ان ثبت في  
ضمنه لا بمعناه الحقيقي وهو الاذن بالفعل والترك  
معالمه السابق من الدليلين ولا بمعناه المجازي  
وهو الاذن به مطلقا لما سبق من الدليل  
الاول كيف وبقاء خصه النوع من الجنس بعد  
حرم النوع محال وان الامر اذا نسخ موجب  
لا يبقى امرا فلا يقيد الجواز ايضا فالجواز باي  
معنى كان بعد انتفاء ما يتضمنه وهو الوجوب

الامر مطلقا لا يبقى الجواز بعد نسخ الوجوب  
ولو مجازا خلافا للشا منى ومعنى  
لا يجوز  
الامر مطلقا الايجاب نسخو  
قوله ولو مجازا من الاذن في فعله من غير ان  
يقيد بقيد الاذن في الترك يعني لا يبقى بعد  
نسخ وجوب فعل صفة جواز ان ثبت في  
ضمنه لا بمعناه الحقيقي وهو الاذن بالفعل والترك  
معالمه السابق من الدليلين ولا بمعناه المجازي  
وهو الاذن به مطلقا لما سبق من الدليل  
الاول كيف وبقاء خصه النوع من الجنس بعد  
حرم النوع محال وان الامر اذا نسخ موجب  
لا يبقى امرا فلا يقيد الجواز ايضا فالجواز باي  
معنى كان بعد انتفاء ما يتضمنه وهو الوجوب



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

التسوية اصبروا اولاً تصبروا الدعاء  
اللهم اغفر لي التمني الا ايها  
البطل الطويل الا انجس حقاً القوام انتم  
ملقون التكوين

وفاة بصبح واما اصباح منك باشل  
والا نجلاء الاكثاف وليس الغرض من صفة  
انجلى طلب الانجلاء من البطل حقيقة لانه  
لا يقدر على ذلك ولا يرجي منه لكنه يمني  
ذلك تخلفاً عما عرض في البطل  
من المحن والمهموم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
بالفصل في بيان  
مع عدم الخطر في  
التسوية فائدة مساواة  
الفصل بالنسبة الى الخطاب  
بلا تعرض الى الثواب ووجه  
والغالب ووجه ان  
الخطاب نوبهم ان  
الخطابين انفع له وادفع  
بالنسبة اليه فوضع ذلك  
وسوى بينهما  
في التمني الذي لم يرفع  
على طريق المحنة لا على طريق  
الرجاء نحو قول امرئ القيس  
والفرق بينه وبين الامانة ان  
عمل الاحقاد القصب

فقد اعفوت  
فانك لا تبتغي  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
فقد اعفوت  
فانك لا تبتغي  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
فقد اعفوت  
فانك لا تبتغي

قوله ومنها الالهام هو الابقاع في القلب من علم من غير استدلال برليل ولا نظر في حجة شخص به الله تعالى بغير  
اصفائه قال بعض الصوفية انه حجة في حق الاحكام بالنسبة الى الملهم وغيره وقال المجتوعة من الردافض انه لا حجة  
سوى الالهام واجتواحه كونه حجة بقوله تعالى فالايتها فخورا وتغويا اذ يقول تعالى وادعى ربك الى النحل  
الاية واذا عرفت مصاحبا بالهام فالمراد من ذلك اوله كيف قد قال تعالى امن شرع الله صدره للاسلام  
فهو على نور من ربه ويقول عليه السلام اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله وما الفراسة الا خبر يقع  
في القلب بلا نظر في حجة ويقول عليه السلام حين سئل عن البر والاثم ضع يدك على صدرك فما حك في قلبك  
فدعه وان افانك الناس واموتك اي ما اثر فيه ودفع فيه بانه ذنب فدعه فقد جعل رسول الله  
صلی الله تعالى عليه وسلم شاهدة القلب بالحجة اولى من الفتوى عن الحق وبذا هو دليل المجتوعة والجمهور  
على انه ليس بحجة بالنسبة الى الملهم ولا بالنسبة الى غيره لان ما يقع في القلب قد يكون من الله تعالى  
وقد يكون من خواطر الشيطان وكذا بانه قد يكون من حديث النفس ووساوسه ولا يكون التمييز بين  
هذه الانواع الا بعد النظر والاستدلال باصول الدين واذا استدلل على ذلك كان اجتهادا  
لا الهاما ولانه لو كان حجة لما امكن الازام والتعجز بنحوها توابعها فكم ان كنتم صادقين ولانه  
مشرك الدلالة فانه اذا قلت افي الهمة بان قوله حق يقول خصمه انه الهمة بخلافه فانه  
قال خصمه انك ليست من الهمة فيقول خصمه كذلك واما قوله تعالى فالايتها فخورا وتغويا  
فمعناه انه عرفنا بالايات والبرهان العقلية والسمعية وادعى النحل فلا كلام فيه لانه نفس يكون  
من عنده وانما الكلام في شئ يقع في قلبه ولم ينزل كتب ولم يجزئني بانه قد كان من عنده  
فيضع الاحتمال فيقول ان هذا ليس بحجة وشرح الصدر بنور الاسلام لا يقتضي ذلك غاية  
شئ بالابتداء وبغيره وصول الحق وظفر الجمع وينبسط للعلوم والمعارف ولا تنكر كرامة  
الفراسة ولكن لا تجعل الالهام وليا شرها بجعلها انها محمول على استعمال ما في القلب من  
الدلائل الشريفة وترك ما يخالفه من القيل والقال وذهب المحققون من الصوفية  
انه حجة على الملهم لا على غيره فيعمل به ولا يدعوا اليه غيره وغاوة الميزان الى عمارة العلماء ومشي  
عبد الهروردى واعتمده الامام الرازي في ادلة القبله وابن الصباغ من الشافعية والاقرب  
انه عند عدم الادلة الاربعه حجة في حق الملهم لانه غيره كالتجوى وعند الشراح الصدر بنور التوفيق و  
تنوره بالمعارف والهدى يمتاز ما من الله تعالى بنور باهر من عنده وعن غيره من الالهي  
لا يقال ليس بمعصوم من ان يكون ما يحجب من الله تعالى بالضرورة من الشيطان في نفس الامر  
لان ذلك بعد خلق الله تعالى العلم الضروري بانه منه فكذلك في الضرورات وكذا في معونة النبي عليه السلام  
كونه من عند الله تعالى مع ان الظن كاف  
والمراد

توكل الام قد مر على النبي مع ان التخيبة مقدم على التخيبة كما في مقدم اسجود مقصودا على ملكته ولان المطلوب بالامر كونه  
وجودا اشرف فكان ما يقضي الحق بالتقدم ولان راس التكليف الذي هو الالهام واوله الذي هو معرفة الله تعالى والنظر  
الصحيح فيه والفرع مقتضى الامر وبما بينه في ان اول الوحي داو لاية نزالت هو الامر اعني قوله تعالى اذ اوحى الى صاحبه ولانه  
مفرد عالما بخلاف ان النبي فهو لا انظر مثلا مركب من حرف لا والفعل والمفرد مقدم طبعا وقد يقال ان بيان موجب  
النبي يتوقف على بيان موجب الامر وان الامر اول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام الازلي اذ الموجودات كلها

- قوله استغناء العلم يعني مدغمه فابا سواد كان في الواقع كذلك اولا فخرج الهواء والانس  
 واختلف في ان الاستغناء او العلوية نفس الامر بل هو معتبر اذ قد ذهب جمهور المقررات وبعض الشافعية الى ان العلو  
 في حد ذاته شرط وذهب الاشعري وغيره الى ان شقيقتها منها يمكن اعتبارها في الامر بل هو عبارة عن مجرد وجوب  
 البعض الى انها معتبران وذهب اكثر اصحابنا الى ان الاستغناء معتبر فيه والعلو في نفسه ليس بشرط واختاره الامام  
 والفخر الرازي وابو الجهم في ان العلو يزعمون الادنى بسبب انه امر لا يخلو فلو اشترط العلو لما كان في الامر  
 ولولا ان فيه الاستغناء لما استحق التزم والما نحو قوله تعالى حكاية عن زعمون فانهم من فجار واطهار  
 التواضع والبساط لهم لما احاطة الارض من موسى عليه السلام للقطع بان الطلب على سبيل التفرع  
 او التساوي لا يسمي امر فان قلت ان المعروف جهنا الامر الذي يجب احتمال ولا يخفى في انه لا يجب بالمكن  
 الامر على مرتبة فلا بد من التعريف من ذكر العلو لا الاستغناء وان ما عرف جهنا ما من اقام الكتاب  
 والسنن فلا بد بعد الاستغناء ان يجب بان المقصد الاصل وان كان في الامر الواجب احتمال وان  
 الامر وان عدتها من النظم المشترك بينهما كغيرها جهنا الامر الحقيقي لغة مطلقا كما هو عادتهم فيما عرفوا  
 ما عدوه من اقسام النظم كالتخصص والعالم المشترك والحقيقة والمجاز وكحرف المعاني واسماء الظروف  
 ونحو ذلك

قوله وهو الاقرب وتحقيقه ان الماهية قد يضاف بشرط معارضة العوارض كبره وعمر ويسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شيئا ولا خلاف  
 في وجودها في الاعيان وقد توهم بشرط ان لا يتعارضها شيء من العوارض يسمى المجردة والماهية بشرط لا شيء ولا خلاف في عدم وجودها  
 في الاعيان وقد توهم بشرط شيئا بحيث يصح ان يتعارضها العوارض وان لا يتعارض من غير تعقيد باحدها ويكون مقولا على المجموع حال التعارض  
 وهي موجودة في الاعيان من حيث انه لو وجد شيء من جزئياتها لصحت هي عليه ويمكن نفسه بحسب انما يرجع وتخل عليه وان تعارض  
 بحسب المفهوم واذ اقرر هذا فقول يجوز ان يكون المخط بالامر هو الماهية من حيث هي لا بقيد الكلية ولا بقيد الجزئية وان  
 كانت لا تنكح في الوجود عن احدهما وهذه لا تستحل وجودها لان الكلية الذاتية للوجود انما هي ليست فيها بشرط لها  
 بهذا المعنى فلا يلزم ان يكون المخط هو الجزئية من حيث هو جزء ولا الماهية المشتركة المقتضية بقيد الكلية بل المخط هو المطلق الذي  
 يصدر عن الشخص والمفرد فان قلت ان الكلية والجزئية متساويتان فعدم اعتبار احدهما بوجوب اعتبار الاخر لا يلزم بل يلزم ارتفاع  
 المتضمن قلنا ان عدم اعتبار شيء من التقييد غير ارتقاءها والحدوث هو الاول والحال هو الثاني لا يقال لو وجد في الاعيان  
 فانما توجد في جزئياتها فلو كان مفردة لحد وجزئياتها التي وجدت فيها فمن حيث انها موجودة مفردة جزئيات حقيقة  
 ومن حيث انها الماهية الكلية كلية وانه محال لانا نقول الماهية الموجودة في جزئيات هي بعينها في جزء اخر وانما المقصد  
 الجزئيات لتعارضها الماهية لها

قوله وعليها مدار التكليف اذ التكليف ازام يانه كلفة وامتنعة وهو اما بالوجوب المستفاد بالامر او بحرمة المستفاد من النهي  
 وبالحكم انك في ان معظم الابتداء بها مسبب عن عرض الامور فلهذا افردا وان كانا من الناحية ولولا ذلك في مباحث الناحية  
 لكونها من حقيقة او قبل جهنا ومن الناحية بل ومن المباحث المشتركة لكان ايضا موجبا لكل وجهه ولعل  
 ما ذكر ان دفع ما في الحاشية المصدرة بقوله الاول اذ التي كتبها المعر بعد برهنة من تأليف

الكتاب مستقم







۱  
والمقصود  
انها ركنهم

۲  
وزاد بعضهم غمته معان فحصل معانيه ستة و  
عشرين الاول ارادة الاشتغال يعني ان الامر  
من حيث هو لا يقضي ارادة كمن قد يستعمل  
لها نحو فوكك عند العطش اسقى ماء واثنا  
الاذن نحو فوكك نظارتك اباب ادخل وكان  
قسم من الاباء واثنا عشر الانعام نحو كلوا من  
طيبات ما رزقناكم والظاهر انه نوع من الاباء  
او الامتنان او الاحكام واربعة التواضع نحو فوض  
ما انت فاض وانما من انجبر نحو اذلم نسحق

خداوند

معلقاً على الخاضع  
على ذاك من فضا  
لن التبريد  
كالنفس به البهيم  
وقد يقال في العروق  
ان التبريد  
هو التبريد بالهواء  
تو اللات على كل حال  
يكون الماء في التبريد  
فقد لا على التبريد  
ان التبريد على  
في هذا التبريد  
هو التبريد

انکار امر بجا  
 اند کے غیر غرض  
 المقصود المشوہ نہ کجیجا انجاء  
 الذبح لا فی اصل الذبح فاذ امر  
 ثبت فطفا فان حمل علیہ جمل علی  
 المشوہ صوره لا طلع  
 حال اسماعیل علیہ السلام من  
 القبول وجموہ  
 الظاهر للوجوب والواجب  
 فاعنی ان اعتبار المأمور  
 یترتب علی اتيان المأمور  
 فلیس الاعتبار ہنہا منفی الار  
 کلمہ منافیہ فی الثانی  
 ملاحظہ

اولا شتان اوله کرام و اربع التوفیق نحو فاض  
ما انت فاض و انما مس انجر نحو اذالم نسحق

الامر في نفسه لا يوجب التكرار في الاداء  
 والعموم في الافراد ولا يتجملها بل يقع على  
 اقل الجنس وادناه ويختل كل فقع بالينة  
 تتضمن مصدرا لا يتخل محض العدد وعند بعض  
 ما يوجبها اذا علق بشرط او وصف وقيل  
 لا يوجبها لكن يتخل وقيل يوجبها وكل ما دل  
 على المصدر كاسم الفاعل مثل الامر في عدم  
 احتمال التكرار والامر اما مطلق عن الوقت  
 وهو لا يوجب الفور بل للترخي في الصحيح  
 وعند الكرخي واتباعه للفور وكذا عند اهل  
 التكرار واما عند اهل المرة فيقول انه للفور وقيل  
 او العزم وقيل بالتوقف واما مقصده  
 والوقت اما ظرف للمؤدى وشرط لادائه  
 وسبب نفس الوجوب كوقت الصلوة  
 لكن السبب ليس كل الوقت بل انجزه

والامر المطلق لا يوجب التكرار في الاداء  
 والعموم في الافراد ولا يتجملها بل يقع على  
 اقل الجنس وادناه ويختل كل فقع بالينة  
 تتضمن مصدرا لا يتخل محض العدد وعند بعض  
 ما يوجبها اذا علق بشرط او وصف وقيل  
 لا يوجبها لكن يتخل وقيل يوجبها وكل ما دل  
 على المصدر كاسم الفاعل مثل الامر في عدم  
 احتمال التكرار والامر اما مطلق عن الوقت  
 وهو لا يوجب الفور بل للترخي في الصحيح  
 وعند الكرخي واتباعه للفور وكذا عند اهل  
 التكرار واما عند اهل المرة فيقول انه للفور وقيل  
 او العزم وقيل بالتوقف واما مقصده  
 والوقت اما ظرف للمؤدى وشرط لادائه  
 وسبب نفس الوجوب كوقت الصلوة  
 لكن السبب ليس كل الوقت بل انجزه

الامر في نفسه لا يوجب التكرار في الاداء  
 والعموم في الافراد ولا يتجملها بل يقع على  
 اقل الجنس وادناه ويختل كل فقع بالينة  
 تتضمن مصدرا لا يتخل محض العدد وعند بعض  
 ما يوجبها اذا علق بشرط او وصف وقيل  
 لا يوجبها لكن يتخل وقيل يوجبها وكل ما دل  
 على المصدر كاسم الفاعل مثل الامر في عدم  
 احتمال التكرار والامر اما مطلق عن الوقت  
 وهو لا يوجب الفور بل للترخي في الصحيح  
 وعند الكرخي واتباعه للفور وكذا عند اهل  
 التكرار واما عند اهل المرة فيقول انه للفور وقيل  
 او العزم وقيل بالتوقف واما مقصده  
 والوقت اما ظرف للمؤدى وشرط لادائه  
 وسبب نفس الوجوب كوقت الصلوة  
 لكن السبب ليس كل الوقت بل انجزه

عن قرينة التكرار والعزم  
 والمرة والحكم من سواء  
 قبل الوقت او شرط او وصف  
 اولاً م

بفادن الاداء فان ابخر الاول فذاك والا انتقل الى الثاني  
وان لم يأت الى جزم مع ما بعده التحريم وعند فرض الوقت  
يفتر حدوث الالبته من الاسم والبلوغ والعقل والجنون  
والسر والاقامة وزوالها عند ذلك ابخر فينوقف تقر البيه  
في ابخر على الاتصال الشرع به فلو لم يتصل به تنقزل لكل فيجب  
كامل ولا يتأدى ناقصا ولا يقضى العسر في الوقت انما نص  
اما وجوب الاداء فبسبب الخطاب المتوجه آخر وقت بيع  
الفرض او عند شروع اي جزء من الوقت وحكمه اشترط  
التعيين في اليته وان ضاق الوقت وعدم التعيين الا بالاداء  
وميلار للمودعة وشرط الاداء وسبب للوجوب كايام  
رمضان عند الاكثر والشهر عند الرخصي قبل هو الاصح وابطخر الاول  
ههنا متعين لسبب بخلاف الظرف وحكمه نفى صحة الغرض وعدم  
اشترط التعيين بحكمي اليته بتعيين مع الخطاء في الوصف  
الا في مسافروى واجبا خلافا لهما وفي النقل روايان بخلاف  
المريض في الصحيح فتقع من رمضان مطلقا وعند فرض يقع  
الامساك ابخر من اليته عن الفرض وعند التامضي لا بد من  
التعيين فلما اطلاق في المتعين تعيين واما ظرف للمودعي  
وشرط لاداء بمعنى فوت الاداء بفوت الوقت وسبب لوجوب

الاداء كوقت معين نذر فيه الصلوة او الصدقة واما نفس  
 وجوبه فبالنذر وحكمه جواز تقديمه على الوقت واما معيار  
 المؤدى وشرط الاداء وسبب اللجوء كمعين نذره الصوم او  
 الاعتكاف ونفس وجوبه بالنذر ومنه سنة نذره الحج وحكمه في  
 التقى لا الواجب الآخر فيؤدى بالملحق ومع الخطأ في الاوصاف  
 فيؤدى بنسبة قبل الزوال واما معيار فقط كوقت صوم الكفارة  
 والنذر المطلق والقضاء وعدا لبعض من المطلق وحكمه تنبئ  
 البينة وعدم الفوات الى آخر العمر وعدم التضييق وعند الكثرة  
 متضييق كالحج واما مشكل شبه الطرف والميعار كوقت  
 الحج وحكمه التخصيص في العمر بشرط عدم التقويت فيما ثم به والى  
 يوسف رحمه الله رجع جانب معيارية فضيق وجوبه مع كونه اداء  
 بعد العام الاول ومحمد رحمه الله جانب ظرفية فجوز انما خير  
 لكن بشرط ان لا يفوته مع احتمال التضييق فيما ثم به بالموت بعد التمكن  
 في العام الاول مطلقا وقيل اذا غلب على ظنه انه اذا اخرقات  
 فلو مات نجاة لا يات ثم ويصح تطوع من عليه الفرض خلافا للشافعية  
 فيصح بالطلاق البينة والمأثور به اما اداء ان يتسلم عين الواجب  
 بالامر فدخل الاعادة وقيل واسطة كالنفل عند الكثرة  
 واما قضاء ان يتسلم مثل الواجب من عند المكلف ويطلق كل

عز عام  
 المشايخ  
 الشافعية  
 والاسلام  
 واليه

بل يتبع  
 من نذر

هي ما يفرضه  
 الوقت ثانيا  
 فلهذا

منها على الآخر فيجوز كل بنية الآخر والقضاء ان يتقبل بمقتول بنفسه  
جديد اتفاقا وان بمقتول فببب الاداء وتقبل بالسبب الجدي ثم الاداء  
اما محض كمال بوصف المشرع وقع كالصلوة مع الجماعه وورد من  
المقتول او قاصر بدون ذلك كالصلوة منفردا وورد المقتول  
بجنايته <sup>او قاصر</sup> او بالاسبب بالقضاء كما دأبها لاحقا فلا تعرض بنية الاقامة

ط  
وهو النهر  
الدارج  
وجوب  
الاداء  
م  
ع  
واجب اوسته  
مؤذنة

وتسلم عبد مسمى بعد الامهار والقضاء اما  
 بمعقول كامل كالصلوة بالصلوة وضمان  
 المفضوب بالمثل واما بمعقول فامر  
 كضمان المفضوب بالقيمة واما بغير معقول  
 كالقضية للصوم والمال للقصاص واما  
 شبيه بالاداء كقضاء تكبيرات العبد  
 في الركوع واداء قيمة عبد مسمى <sup>بغير ثواب</sup> سرج  
 عليه ولا بد للمأمور به من احسن معنى يعلق  
 المذبح عاجلا والثواب اجلا فقد الانساق  
 وبعض من احسن تابع للامر والحكم للشرع  
 وعند الشيخ <sup>في المنصور</sup> الامر تابع للحسن  
 في نفسه والحكم للعقل كالمقرنة لكن في ايجاب  
 معرفته تعالى فادب الابمان على الصبي لفاعل  
 وردينا لفته بطوا هي النصوص وقيل الامر

١٠  
بأن لا يدرك  
العقل الملائكة  
١١  
فما عني احد  
الا ويا وافت  
الباقي المال  
١٢  
الحوان البصير  
صفه النقص  
وصا فرة الوهم  
١٣  
نور في  
البحر  
١٤  
فالصبر حسن  
في نفسه فامر  
كسبه في نفسه  
١٥  
يعني جلد انكم  
للغسل كفن  
في جميع الاشياء  
بزني ايجاب  
معرفة تعالى  
مسلم

[illegible]

وقيل الامر تابع فيما ادرت العقل حسنة والحسن تابع فيما لا يدركه  
والتخاتر تابع لمن مطلقا وان لم ينطبع والحكم بالشرع والمأمور به  
ما حسن في ذاته ولو عن جرته حقيقة فاما ان لا يقبل سقوط التكليف  
كالصدق او يقبله كالانذار حال الاكراه والصلوة حال الاعداء  
او حكا كالصوم والزكوة والنجح وحكمه عدم سقوطه بدون الاداء  
الا ان يعرض ما يلفظ بعينه وما حسن بغيره فذا تر مع ذلك الغير

۱  
 هذا معنى ما قبل الحسن الحکم  
 شرعی عند الاشاعرة  
 وعقده المعتزلة و  
 الحسن عقیق والحکم شرعی  
 عند المانوية  
 مستم

فكانه مخالف للمعرفة  
في كون العلم شيئاً قد مر  
مخالف لهم في كونه الـ  
لمعرفة الحسن فان  
عندهم العقل موجب  
للعلم بالحسن نويداً

لکونہ تجویج نفس پس  
خداہ حسن بل بواسطہ  
نہر النفس م

فلا حظاً حاصل نفس  
البحر والمأمور به  
بل يحتاج الى فعل  
مقتور بعده

ووجوباً وسقوطاً فاما تبادى ذلك الغير بنفس  
المأمور به كالجهاذ فانه تخريب لكن  
حسن الاعلاء كلمة الله تعالى <sup>الاول</sup> في كلامه <sup>الاول</sup> ولا بل  
يحتاج الى فعل آخر كالوضوء والعلى الى الجمعية  
وحسنها للصلاة ولا تحصل بها وحكمه وجوبه  
بوجوب الغير وسقوطه به والامر المطلق  
يقضى <sup>اول</sup> الاول ثم التكليف بالابطال  
اما لاشياء في ذاته كقلب السخاين فالاجماع  
على عدم وقوع التكليف به واما لخالفته  
عليه تعالى واجارته واراثة فالاجماع  
على وقوع تكليفه واما لعدم تعلق قدرة العبد  
بهذا هو محل النزاع فقد الاشعري جائز وعندنا  
منع فلا بد من قدرة بمعنى سلامة الاسباب

عذرا نه ام حسن  
 اسف و دل من  
 یعنی ما را بچشم  
 نظر غیر از تو  
 از غیر تو  
 زیاده العیب  
 و نه حسن بود  
 نه چشم  
 مایل و باطن زنی  
 مار و کاس خشن  
 ز نفیض افق  
 در کجی  
 کجی کجی



بشرط لوجوب الاداء اى تخرج الذمة من الشئ لا تسقط الوجوب  
 اى لزوم الشئ في الذمة وهي نوعان ممكنة اذنى ما يمكن بها من اداء  
 ما لزمه بلا خرج غالب بشرط لوجوب اداء كل واجب مطلقا  
 ولذا لم يرزفر القضاة اخر الوقت على من حدث فيه الابطية قلنا  
 الشرع في الوقت كاف في كونه اداء ويجوز كونه للقضاء وقيل  
 وقيل وميسرة ما لوجب بمر الاداء كالنماء في الزكوة وبقيها  
 شرط بقا الواجب وفي الممكنة لا بشرط بقا القدرة بل بقا الواجب  
 كالبحر وصدقة الفطر <sup>لا ينفذ العبد</sup> الامر بالامر بالشئ ليس بامر في المختار  
 الا بالدليل لقوله عليه السلام مردوهم بالصلاة سبع وقيل امر كالمند  
 تعالى رسوله بان يأمرنا قلنا ذلك بدلالة كونه مطلقا ايمان المؤمن  
 به على ما امر به بل يوجب الاجراء اى يحتاج الى دليل اخر  
 والتمتار نعم فيوجب انتفاء الكراهية وقيل الاستئصال حاصل  
 بادنى ما يطفى عليه الامر المطلق الكفار فامورون  
 بالايمان والمعاملات والعقوبات وعقوبات  
 وجوب العبادات للمواخاة بترك الانتفاء  
 بالاتفاق وانما في وجوب اداء العبادات  
 قلنا عند اهل العراق والشافعي والمختار  
 مذموب ما واء النهر من عدم المأمور به

كونه غرض  
 لوجوب  
 الاداء مطلقا  
 م  
 بغيرها او ما يابا  
 بنفسه  
 او بغيره  
 احسا  
 وذا سقط  
 الزكوة مطلقا  
 المأمور  
 اى العيان  
 وانها لا يجب  
 عليهم

الامر بالامر بالشئ ليس بامر في المختار  
 الا بالدليل لقوله عليه السلام مردوهم بالصلاة سبع وقيل امر كالمند  
 تعالى رسوله بان يأمرنا قلنا ذلك بدلالة كونه مطلقا ايمان المؤمن  
 به على ما امر به بل يوجب الاجراء اى يحتاج الى دليل اخر  
 والتمتار نعم فيوجب انتفاء الكراهية وقيل الاستئصال حاصل  
 بادنى ما يطفى عليه الامر المطلق الكفار فامورون  
 بالايمان والمعاملات والعقوبات وعقوبات  
 وجوب العبادات للمواخاة بترك الانتفاء  
 بالاتفاق وانما في وجوب اداء العبادات  
 قلنا عند اهل العراق والشافعي والمختار  
 مذموب ما واء النهر من عدم المأمور به

الامر بالامر بالشئ ليس بامر في المختار  
 الا بالدليل لقوله عليه السلام مردوهم بالصلاة سبع وقيل امر كالمند  
 تعالى رسوله بان يأمرنا قلنا ذلك بدلالة كونه مطلقا ايمان المؤمن  
 به على ما امر به بل يوجب الاجراء اى يحتاج الى دليل اخر  
 والتمتار نعم فيوجب انتفاء الكراهية وقيل الاستئصال حاصل  
 بادنى ما يطفى عليه الامر المطلق الكفار فامورون  
 بالايمان والمعاملات والعقوبات وعقوبات  
 وجوب العبادات للمواخاة بترك الانتفاء  
 بالاتفاق وانما في وجوب اداء العبادات  
 قلنا عند اهل العراق والشافعي والمختار  
 مذموب ما واء النهر من عدم المأمور به













فلا تملك الثلث ومنه ما ثبت بدلالة حال الحكم كسكوت الصحابة في تعويم  
منفعة البدن من ولد المفرد وسكوت الكبر الباقية وسكوت  
الانكل عن اليقين وسكوت الشفع ومنه ما ثبت لفردة طول الكلام  
او كثرة نحوه على مائة ودرهم ومائة ودينار ومائة وقبض  
جعل العطف بياناً لاول وبيان بتدليل وهو النسخ فالكلام في تعريفه  
وجوازه ومحلّه وشروطه والنسخ والمنسوخ وتعرفه ان يدل  
دليل مزاح على خلاف ما دل عليه دليل مقدم وجوازه عند جميع  
المسلمين خلافاً لغير العيسوية من اليهود ومحلّه حكم شرعي فرعي  
لم يلحقه تأييد ولا توقيت كانا بقدي الحكم نصاً ولو كانا بقدي  
الفعل كصوموا ابداداً الحكم لكن لا نصاب بل ظاهره كالتصوم  
يجب ابداء قبل نعم وقبل لا فلا نسخ في العطف والحسي وفي  
الاصح الاعتقاد ولا في الاخبار كالقصص والوعد والوعيد  
ولو استقبالياً خلافاً للبعض وشروط التمكن من الفعل ايضا والنسخ  
بحري بين الكتاب والسنة مطلقاً خلافاً للشافعي في المتخالف  
والاجماع لا يكون فاسخاً خلافاً لقوم ولا منسوخاً خلافاً ل  
اللاحق لا ينقض الاجماع السابق وعند عيسى بن امان ينسخ الاجماع  
بالاجماع وكذا القياس لا ينسخ ولا ينسخ والشيخ يجوز بالاشق  
كما بالانف وبلا بدل ولا ينسخ المتواتر بالاحاد وعند اكثر من  
دون المشهور ولان اختلف في نسخ ان ثبت مع بقاء اصله وبالعكس

الذين اقرأ  
بنو عيسى  
عليه السلام  
م  
نحو الصوم  
واجب  
مستمر  
م  
وجه بغير  
ما قبل ان  
قوله تعالى  
نسخ من الاية  
ونسخ من غيره  
نسخ قوله  
وتبطل من  
الآخرين  
م  
وفاً وحداً  
م  
كان في زبد  
الوصول والجز  
في الاصل  
م  
ومنهم من جرد  
ومنهم من منها  
م

بما لا يخفى ولا بد من بيان المتواتر بالاحاد وعند اكثر من دون المشهور ولان اختلف في نسخ ان ثبت مع بقاء اصله وبالعكس









في السلف

Digitized by Google

في السلف لا يجب العمل به بل يجوز ان وافق قياسا وان بعد القرون  
الثلاثة فلا يعمل به الرابع الانقطاع وهو اما خلاصه وهو لم يزل  
امني ترك الواسطة بين الراوي والمروي عنه فهو ان في احد القرون  
الثلاثة يقبل عندها وان بعدهم فان عدلا فكذلك مطلقا عند الكرخي  
وان روى التهمة مرسله كسند عذرا بن ابان واما المرسل من  
السند من وجه فاصح قبوله واما باطن فاما بنقصان في  
ان قل بغير شيء من شرائط الراوي واما بعارضه دليل اقوى  
كما رضى حديث فاطمة بنت قيس ككتاب وهذا لا يخصص لعدم  
وقيل خلا لا بل سمرقند كالثا فبينة واما بشذوذ في البيهقي العام  
واما باعراض الصحابة عن الاحتجاج فيما ظهر به خلاصه قبل يقبلان عند  
العامة اذا صح سنده الخامس في الطعن وهو اما من المروي عنه  
فان نقل رواية فخره وكذا تردده وتأويله بخلاف ظاهره  
عند الكرخي وبسبب جرح عند بعض وتأويله بغير الظاهر كنعين  
بعض محتملات المجل رد لباقي محتمله وعمله بعد الرواية بخلاف ما رواه  
يقينا جرح دون ما كان قبله او مجهول التاريخ والامتناع عن العمل  
كالعمل بخلافه واما من خبره فان صحابيا وبسبب محل خفا فخره

نحو لا يلزم  
الا لو كان  
رواه بغير  
في بولس  
وتعبد الدنيا  
النوري  
مرسل  
هو ان الرواية  
عليه السلام  
لم يفرض  
لها نفقة  
ولا سكنى  
وتد طهنت  
فيها والتمس  
قوله فانه  
السكنى  
من حيث  
سكنى الآية  
نحو الطهنة بوجاهة  
والدعة بانها  
فانهم اخفوا  
ولم يجمعوا  
اليه  
نحو البكر والكبر  
طهنة وتغريب  
عام فانه لم يفرض  
بغيره ولم يفرض  
عنه ولا يلزم خفا  
مثل هذا الحكم منها

فيشكل مرسل المحدثين بمعنى ترك التابيعين الواسطة بينه وبين الرسول عليه السلام  
والمنقطع هو ترك الواسطة بين الراويين والمفضل هو ترك الاكثر من واحد ومطلوع  
في الحديث عائشة رضي الله عنها اي امره نجت بغير اذن وبها تنكحها باطل ثم زوج  
بعد ما ابنت اجنها عبد الرحمن وهو غالب في الحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
دينه فاقوله وقال لا تقبل المروءة اذ لو صح لما خفي عليه عادة يعمر على ابادة او  
عدم الوجوب والامتناع









موسیٰ و قیل بشرع عینی صلوات اللہ علیہا و علیہم اجمعین  
 قیل بجاہت انہ شریعہ و توقف الغزالی و عبد الجبار و امام  
 فاما علم اتفاقہم و لو سکونا فجب الاتباع و اما علم اختلافہم فبحوز المتخالفہ  
 لکن لا یجوز ان یقولوا ہم الا بدلیل یعمل الا بالترجیح و بشہادۃ  
 القلب و اما لا یعلم اتفاقہم و اختلافہم فجب التعلیل فیما لا یدرک  
 بالتقاس عند اکثر خی قیل ہو الاصح و مطلقا عند اسی سعید  
 و ہو مختار المتأخرین و قیل لا یجوز و قیل لا یجب لکن یجوز عند  
 الشافعی لا نقلہ احدانہم و اما فی ما قبل النص فلا یجب  
 تعلیلہم اجماعا و اما التابعی فیقول مشد ان طہر فتواء  
 فی رتبہم قبل ہو الاصح و فی ظاہر الروایۃ عن ابی حنیفہ  
 رحمہ اللہ لا اقلدہم ہم رجال نحن رجال و اما من بعدہم فلا  
 یقلد الا علی کفر المجتہد للمجتہد <sup>بجہد</sup> فشرع لا یقلد فی العقائد  
 و قیل یجوز و قیل یجوزہ و قیل یجوزہ الرکن الثالث  
 فی الاجماع و هو اتفاق مجتہدی ائمۃ محمد صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم  
 فی عصر علی حکم شرعی اجتہادی و قیل علی امر من الامور و حجتہ  
 فی عصرہ و رکن الاتفاق و التزم فیہ حکم الکمل فتوقف علی  
 علمہم فعمی و الرخصۃ تکلم بعض او حکم سکوت الباقین بعد بلوغہ  
 و مضی التابعی و قیل فکونہ خلافا للشافعی و ابن ابان و ابی حنیفہ  
 و امام مجتہد میر فاسق و متبع مطلقا و قیل ان دعوی الی و عنہ

والاعتراف



ولا يستدل بالعوام والعالم العا<sup>ل</sup> من العوام وقبل العوام فيها  
 لا يحتاج الى الرأي وقبل العوام فيها لا يحتاج الى الرأي كقول  
 القرآن داخلون في المجتهد وشروط اتفاق الكل في  
 اهل العصر <sup>دايمه از فريده</sup> فلم يوجد في العصر الا مجتهد واحد فيه قولان  
 وعلى اشتراط العدد قبل بانان وعند ثمان<sup>ا</sup> الائمة الثلاثة  
 فلا يكفي العشرة ولا ابو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ولا الائمة  
 الاربعة ولا اهل المدينة <sup>خدا لا يحدده</sup> ولا كونهم صحابة فاننا <sup>خدا لا يحدده</sup> نرى  
 في اجماع الصحابة ولا بلوغهم حد التواتر ولا انقض العصور  
 والاختلاف السابق لا يضر الاجماع الا حتى كلف بشرط ان لا يكون  
 خارجا عن الخلاف السابق عند البعض مطلقا واستدلال  
 اهل عصرنا ويل نص لا يمنع احداث دليل اخر لمن بعدهم عند  
 الاكثر وسنده اماره كجبر واحد وكذا قباس خدا فالبعض  
 وقيل نص قطعي وحكمه فائدة البغيبين الا بالعارض فكفر جاحد  
 وقيل ان من الضرورة الدينية واقوى الاجماع للصحابة فبمتمزة  
 التواتر ثم من بعدهم بما لم يسبق فيه خلاف فبمتمزة المشهور  
 ثم ما سبق فيه خلاف فبمتمزة الواحد وبذا يختلف فيه كالاجماع  
 الذي رجع واحد من اهل والاجماع المختلف فيه يجوز تبديله ومن  
 قبيل الشيخ وناقله اما بالتواتر فكفر جاحده ان لم يكن سكوتنا  
 او بالتمرة بفقر من القطع او بخبر الواحد فيبعد النص ويوجب

الاجماع لا يمنع  
 خلافا لمن قال  
 باتفاق الاكثر  
 عزة الرسول  
 اهل بيته خلافا  
 لمامية والزيدية  
 وقيل من البعض  
 بخبر من الائمة  
 فيه نظر تأمل  
 مسامحة  
 فهو مخصوص من  
 قولهم  
 الاجماع لا يمنع  
 ولا الشيخ به وقيل  
 من قبل تمييز  
 الرأي كما في  
 المجتهد في القياس  
 مسامحة

العمل خلاف بعض ويقدم على القياس خلافا لبعض ونحو  
 الصحابي كمن نفل او كانوا طاهرين في الاجماع خلافا لبعض  
 فسرر الغافل في زمن الاجتهاد ان كليهما فاجماع عملي وان  
 بلدة خاصة فكذا عند بعض الاصحاب بل يعتبر فيما لا نفس فيه  
 وكذا الكلبي في غير زمن الاجتهاد ولذا قالوا استعمال الناس  
 حجة والمعروف عرفا كالمشروط بشرط وعن ابي يوسف انه  
 يعتبر خلاف المنصوص المبني على العرف كالتعارف بوزن  
 الحظيرة لكن المعتبر هو العرف المتعارف والسابق لا الطارئ  
 واما العرف الخامس فلا يثبت احكام العام به وقيل يثبت  
 الركن الرابع في القياس وهو انما يرسل حكم الاصل  
 في النوع مبني على الاصل في الفرع وهو حجة خلافا لبعض  
 النظارية مطلقا وبعضهم في الشريعات كالطاهر المحرم النبيذ  
 بشاركة الخمر المحرم الكافيه وله شرط دركن وحكم ودفع انا  
 شرطه فان لا يكون حكم الاصل مخصوصا به بنقض او اجماع وان لا يعود  
 عن سنن القياس بان لا يدرك علمه كالمقدرات الشرعية  
 او يستثنى عن سننه كاكل الناس او يفتي نظيره سواء ظهر مفاده او لا

وان يكون المعدى حكاشه عينا غير حسي ولقوى ثابته بالاولاد  
 الثالثة غير متغير في الاصل وفي الفرج متغير في فرع هو نظيره  
 ولا في نفسه وافي القياس اولا فلا تثبت اللفظ بالقياس خلافا  
 للبعض ولا يتغير المعنوي ولا اثبات بالقياس ولا يقال الذي  
 اهل للطلاق فابل للظهار كالمسلم <sup>ولا يلحق الخطأ بالنسبة لعدم</sup>  
 الاظهار ولا يجوز التمسك بالقياس على الموصل واما بكنه  
 فاربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع واما الاصل  
 فالمقيس عليه وقيل حكمه وقيل دليله فالمقيس وقيل حكمه واما حكم  
 الاصل فما افاده النص والاجماع واما الجامع اى العلة فما جعل  
 علامته على حكم النص هو احواله وصفا لازما كالشبهة للزكاة في  
 المضروب حتى تجب في الحكي او عارضها كالكيل للربا جليا  
 كالطوائف للهرة او خفيها كالقدر والجنس او اسم جنس  
 كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما دم عرن البعير او حكما كقوله  
 عليه السلام ارايت ان كان على ابيك دين مر بها او فرأى  
 منصوبا او غير منصوب حكاشه عينا او غيره خلافا لا قوام  
 والاصل في المنصوص قبل عدم التعديل الا بدليل وعند  
 العامة التعديل فقد بعضهم بكل وصف صاحي لاضافة الحكم اليه  
 الا لما منع وعند بعض لا بد من مميز وعذنا لا بد مع ذلك من  
 الدليل على ان النص معتل في ابعده من نص والاجماع  
 او تحليل منسبة الى احدهما والعلة العاصرة اما منصوطة فتجوز

وان جاز التحليل  
 وادعوا عبد الله  
 السجدي  
 بان ينبغي على حاله  
 علة لا يتغير مكان  
 القياس  
 وان كانت اذ  
 لتعظيم الاطلاق  
 مسئلة  
 بان لا يتغير حكم  
 الاصل بزيادة  
 وصف ونحو  
 نسب  
 فترجى لقوله  
 يتغير لعدم  
 الكفاية في  
 انكسار  
 فاما كسافة  
 لا وجوب المشو  
 ان لا يتغير  
 فمما لا يتغير

اتفاقاً واما مستنبطه فلا يجوز من دنا ولا بعته <sup>فلا يجوز من دنا ولا بعته</sup> مختلفه في وجوده  
 في الفرع او في الاصل او في كليتها مع الاجماع <sup>على ثبوت الحكم</sup>  
 في الاصل ولا بوصف يقع به الفرق بين الاصل والعرض والعلة  
 تعرف بوجوده الاول الاجماع كالصغر للولاية عليه بالمال الثاني  
 النص اما صريح لا يقصد به غير العلية نحو لعلته كذا او لاجل او كي  
 واما ظاهره بمرتبته ان احتمل غير العلية كالتم و <sup>الاحتياط</sup> والاداء وشرط  
 كائن او بمرتبته كان في مقام التعليل او بمرتبته كالتقاء لفظ  
 الراوي واما ايما كرتب الحكم على المشتق نحو اكرم العالم ويقع  
 جوابا نحو اعتنق رقبته في جواب واقعت امراني او يفرق في الحكم  
 بين شئيين مع ذكرهما بحسب وصف نحو لفارس سهران  
 وتلاجل سهم او ذكر احدهما نحو القاتل لا يرث او يفرق بالاشتراك  
 نحو الا ان يعفون او بالغاية نحو حتى يطهرن او بالشرط نحو  
 مثلاً مثل او بذكر وصف مناسب مع الحكم نحو لا يقضي العا <sup>في غيبته</sup> وجوباً

ما يقع من  
 جواز التكفير  
 وهو موجود  
 في الاصل  
 دون الفرع  
 مستل  
 لا خال غير  
 السببية  
 نحو ان يكون  
 تحصيلها  
 في  
 قوله واما بالاداء  
 على ما لم يكن  
 ما يتوقف عليه  
 بحمل مجرد الاستصحاب  
 م

كقول الشافعي الاخ لا يفتن بالتمك كالم في العلم في صحة النظر باعتاده فتقول ان اراد  
 الاعتقاد بين التملك فغير موجود في العلم وان بعد التملك فغير موجود في الاخ لانه  
 يفتن بالتمك مستم كقول الشافعي في قتل الحر بالعبادة عبداً  
 فلا يقتل به الحر ككتاب قتل ولما لا يفتن ببدل كناية ودرث غير سببه  
 فتقول العلة في الاصل جهالة المسخن لا كونه عبداً مستم كقول  
 مكاتب فلا يصح التكفير باعتاده كما اذا دعي بعض البديل عوض والعوض

فما ذكر اتفاقا فاما اذا ذكر الوصف <sup>المتعلق</sup> مع الحكم ادا الحكم  
 مستبط نحو <sup>١</sup> حل الله البيع او بذكر الحكم <sup>٢</sup> هر جا و الوصف مستبط  
 نحو حرمت الخمر فقه مذاهب <sup>٣</sup> الثالث المناسبة بمعنى ملازمة العقل  
 الشرعية بان يعتبر الشرع جنس الوصف في جنس الحكم سوى الجنس  
 او بعد الذي هو المصلحة المطلقة لكن كلما قرب الجنس قوى القياس  
 وهذه هي المجوزة للقياس والموجبة انما يكون بالتأثير بمعنى ان  
 ثبت نفس اجماع اعتبارية نوع الوصف او جنسه القريب  
 فالنوع في النوع كما تصغر في الولاية على النفس والجنس في الجنس  
 كسقوط الزكاة <sup>٤</sup> عملا لا عقلا والجنس في النوع كعدم دخول ثمن  
 البخوف في عدم فساد الصوم وقد تتركب البعض مع البعض  
 وقد يخرج بنحو الدوران وتنتج المناط والشر والتفصيل واما حكم  
 القياس فالنقدية اتفاقا حكم التعليق عندنا وعند الشافعي  
 يجوز التعليق بالاعتدية الزيادة والقبول وسرعة الوصول والاطلاق  
 على حكمه الشارح فما لا تعدية فيه كعدم التعليق لاثبات السبب

<sup>١</sup> فتخرج التصغير اعتبر في نوع الولاية على النفس بالاجماع فالصغيرة الثبوتية  
 كالصغيرة الباكورة في ثبوت الولاية عليها في الكفاية بجامع الصغيرة  
<sup>٢</sup> فان البعز بواسطة عدم العقل مؤثرة في سقوط ما يحتاج الى البينة  
 وهو جنس سقوط الزكاة <sup>٣</sup> ملة <sup>٤</sup> الظاهر ان البعز بالنسبة الى مطلق عدم  
 العقل نوع احاطة وان كان جنسا بالنسبة الى نوع القبي ملة  
 فان العقل بواسطة عدم العقل الذي هو جنس لنوع البصير مؤثرة في سقوط ما يحتاج  
 الى البينة وهو جنس سقوط الزكاة ملة

١٢  
 وهو مستوطا  
 انما يظن انما  
 عقد في حكم  
 الاصل والبيان  
 فيجب دليلها  
 المنقضية بما  
 فحين البيان  
 عقبة  
 و هو ان  
 يبيح عدم  
 الطائفة  
 ثبتت فيه  
 المشتك  
 قوله الدوران  
 هو الوجوه  
 عند الوجوه  
 البعز العظم  
 البعز والبيوع  
 والقبول في الكفاية  
 بغير النص في الكفاية  
 كما اذا قام المثل العظم  
 وهو منقضية  
 الوضوء واداءه  
 وهو منقضية  
 بغير علم ان الوجوه  
 واثبت الحكم في وجوه  
 وجوه والنقض بوجوه  
 حال وجوه الحكم وحال عدم  
 ولا حكمه مستط

فانما هو جنس الزكاة  
 انما هو جنس الزكاة  
 كسقوط الزكاة  
 كسقوط الزكاة

السبب ابتداء او وصف ولا لاثبات الشرط او وصفه ولا لاثبات  
الحكم او وصفه وانما التعليل لاثبات حكم شرعي من اصل ثابت  
بالنفس او لاجماع<sup>١</sup> لى فرع هو نظره. واختلف في التعليل لاثبات  
النسبة او الشرطية بالتعدية **فصل القياس ما بين**  
اليه افهام المجتهدين والاستحسان ما لا يكون كدليل وهو دليل  
يقابل القياس وهو اما الاثر فكما السهم والاجارة وبقار  
الصوم في النسيان واما الاجماع فكما الاستصناع واما لفروء  
فكطهارة الجحائز والآبار واما القياس اخفى فله قسمان ما خفى  
تأثيره وما ظهر صحته وخفى فسادُه وبليغ ايضا قسمان ما ضعف  
اثره وما ظهر فسادُه وخفى صحته فاول ذلك راجع على اول  
هذا لان المعبر هو الاثر لا الظهور والثاني<sup>٢</sup> راجع على الثاني  
ذلك فالاول كسباج الطير فانه نجس قياسا على سوباء  
البيائم طاهرا استحسانا لانها تشرب بمقاربا وهو عظم ظاهر  
والثاني كسجدة الندوة تؤدى بالركوع قياسا<sup>٣</sup> استحسانا وكل

كالنية في الوضوء بجعل شرط لصحة الصلوة قياسا على النية في التيمم  
نحو ان يجعل التواضعة سببا لوجوب السجدة قياسا على الزنادم  
اذا نظر اليه يرى صحته في باوى الراى ثم اذا توكل على التامل علم انه  
فاسد منه<sup>٤</sup> اى ان يقع القسم الثاني من الاستحسان في مقابلته  
القسم الثاني من القياس م<sup>٥</sup> لان اثر امر بالسجود فلا يؤدى  
بالركوع كسجدة الصلوة فانه يتاوى بالركوع فعلا بالقوة الباطنة في القياس وانه ان  
السجود مفقود منها واما الغرض ما يصلح تواضعا عما لفته عنكرين

بل  
كما حدث  
تعريف  
موجب  
جوزه  
نحو  
الاسلام  
واخاره  
ذهب  
الامتناع  
وقد يسمى به  
الاسم من القياس  
المتخلف م  
وقيل ان قوله  
بنفي الفارق  
نبيه م  
وما ظهر فسادُه  
دخلى صحته  
وما ظهر صحته  
دخلى فسادُه  
لاذ تعالى جعل  
الركوع في مقام  
السجدة في قوله  
تعالى وحز  
والكفا  
م



وكل من القياس الاستحسان ينقسم الى ضعيف الاثر وقوية  
وفي هذه الاربعة لا يبرح الاستحسان الا فيما قوى اثره وضعف اثر القياس  
والجميع الظاهر والباطن والى فاسدهما والى صحيح الظاهر  
وفاسد الباطن وبالعكس فالاول من القياس يبرح على كل  
استحسان وثانيه مردود بقى الاخير ان فالاول من الاستحسان  
يبرح عليهما وثانيه مردود بقى الاخير ان فالعارض بينهما وبين  
اخرى القياس ان وقع مع اختلاف النوع فما ظهر فساد  
ابتداء لكن اذا توصل بين محنة اقوى من العكس ومع اتحاد  
ان امكن فالقياس ادله والمنسحق بالقياس السخى بعدى لا غير من  
والاجماع والضرورة واما دفعه فمعه التقص وهو اجمع مقدمه

صحيح الظاهر فاسد الباطن من الاستحسان فاسد الظاهر صحيح الباطن من  
القياس وثانيهما فاسد الظاهر صحيح الباطن من الاستحسان صحيح  
الظاهر فاسد الباطن من القياس ثم  
لا مثاله البين عند الاختلاف في الثمن قبل قبض البائع للمشتري فقط قياس  
لانه المرد عليها استحسانا لان البائع يكره وجوب تسليم البائع والمشتري  
يكره وجوب زيادة الثمن فهذا التحالف يعدى الى وارثها والى  
الموخر والمستاجر اذا اختلفا في مقدار الاجرة قبل العمل واما  
بعد القبض فتوته بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اختلف  
المتبايعان في السلعة فائمة تحالفا وترادا فلا يعدى الى الوارث  
ولا الى حال هلك السلعة لانه غير معقول المعنى اذا بايع لا يكره شيئا



لا يفيها بيان وجود العلة مع تخلف الحكم ودفعه بارج منع وجود  
 العلة في صورة النقص ومنع معنى العلة في صورة النقص  
 ومنع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقص والمنع بغير  
 ثم ان لم يكن منع النقص بهذه الطرق فان لم يوجد في صورة  
 النقص مانع فيبطل العلة والآ فلا والممانعة هي منع مقدمته  
 بعينها ولما كان مقدمات القياس هي كون الوصف علة وجود  
 وفي الفرع وتحقيق شرط التعليل وتحقيق اوصاف العلة من  
 التأثير وغيره فلما منع ان يمنع كلاً منها فاما يمنع نفس العلة او جزءها  
 في الاصل او وجودها في الفرع او تحقيق شرط التعليل  
 او تحقيق اوصافها فكلها مؤثرة وفساد الوضع هو ان يترتب  
 على العلة نقص ما يقتضيه العلة ولا ورود له بعد بيان المناكبة  
 فثبت تأثيره شرعاً لا يمكن فيه فساد الوضع وفساد الاعتبار  
 هو منع كون المدعى محلاً للقياس لورود النص على خلافه

تخرج من البناء علة لا تنقاض فتنقض بالتعليل فيمنع الخروج فيه لان الخروج  
 انتقال من مكان الى مكان في خروج فلا بد فيه التثبيت كمنع التحق فتنقض  
 بالاستصحاب فيمنع فيه المعنى الذي في المسح وهو انه نظير حكمي غير مقول م  
 في الخروج علة لا تنقاض وتنقض بالاستصحاب فان خروج البناء من موجود  
 بدون انه تنقاض واجب ان التخلّف لما منع نقبل عليه انه تخصيص العلة  
 ونحن لا نقول به في ترتيب الشئ في ايجاب الفقرة على اسام اهل الزوجين دون الفقرة  
 بل يجب ان يترتب ايجاب الفقرة على ابناء بعد العرض كما هو عندنا مسلم

لا يقال  
 بل كالم  
 مقدمات غير  
 يمنع الا لما  
 تخلف فيمنع  
 فيمنع من العلة  
 م  
 نحو غاي نجس  
 فتنقض بالاستصحاب  
 فنقول الغرض  
 التوبة بين  
 السبيل  
 وغيره فانه  
 حدث ثم كمن  
 اذا استمر تغير  
 عفا فلما هنا  
 م  
 سلمنا ان العلة  
 ما ذكرته لكن هل  
 وجودها في  
 الاصل  
 م

و یجاب بالظن فی النفس بانہ خبر واحد او مؤول اولہ معارض والفرق  
 ہو وجود وصف فی الاصل نہ مدخل فی العلیۃ فلا یوجد فی الفرع  
 قبل صحیح و قبل التحقیق فسادہ لانہ غصب منصب الغیل و ہونوع  
 جدلی ولان الفارق انما یضر اذا لم یثبت مانع الحکم فی الفرع  
 و کل کلام صحیح فی الاصل لو اورد بالفرق لردہ یعنی ان یورد  
 بالممانعۃ و المعارضة ہی اقامۃ الدلیل علی نقیض مدعی الخصم  
 و بخبری فی الحکم اعی المدعی و فی علۃ اما الادلی فان بدلیل  
 المعلل ولو بزیادۃ تقریر او تفسیر فعارضۃ فیہا مناقضۃ فان  
 علی مین نقیض الحکم قطب و ان علی حکم یستلزم النقیض فکلی  
 و ان بدلیل آخر فعارضۃ خالصۃ فاما ثبت نقیض الحکم بعینہ و غیر

۱۲ تعلیم بنفع فی المناظرات و ہوا کل کلام یکون فی نفسہ صحیحاً ای منفا  
 لعلۃ المؤثرۃ فاذا اورد بالفرق بین الجدلۃ توجیہہ یجب ان یورد علی  
 سبیل المنع الفرق فلا یکن للجدلۃ من ردہ مست  
 ۱۳ کقول ان شامی اعاق الرہن تصرف بطل حق الرہن فرد للہج  
 فان قلنا بینہما فرق فان اربع یجمل الفسخ لا العن یمنع توجیہ ہذا الکلام یتبعی  
 ان یورد علی ہذا الوجہ و ہوا ان حکم الاصل و یج الرہن ان ہو البطلان  
 فلا ینتم ذلک لان الحکم عندنا فی بیع الرہن التوقف و ان کان  
 التوقف فی الفرع ای العن ان ادعیتم البطلان لایکون الحکم انما ینتم  
 و ان التوقف لایکن العن لان العن لا یجمل الفسخ مست  
 ۱۴ کقولہ المسح رکن فی الموضوعین ثلثۃ کالفصل فتقول مسح فلا ینتم ثلثۃ کما  
 ۱۵ کقولنا فی صغیرۃ الاب لہا صغیرۃ فالحی الیہا اب فیقال صغیرۃ فلا تولی علیہا  
 لولایۃ الاخوة کمال خانہ لا لولایۃ لخالہ فلم یفد مطلق الولاۃ بل ولایۃ بعضہا کئن اذا

او حکما يستلزم النقص واما الثانية فمعارضة في المقدمه  
فان يجعل المعلول علته والعلة معلولا فمعارضة بمعنى المناقضة  
وقلب ايضا وانما يرد هذا اذا كان العلة حكما لا وصفا والمخلص  
ان يورد على طريق الاستدلال باحدهما على الآخر والآخيه  
فان قام الدليل على نفي علية ما اثبتت المعلق فمضولة وان على علية  
شي آخر فان قاصرة او متعدية الى مجمع عليه لا تقبل وان الى  
مختلف فيه يقبل عند اهل النظر لا عند الفقهاء ثم قد ينقل المصل

نحو الخار  
جنس بحد  
بهم بانه  
فهم فيهم  
كالملين  
فيقول  
المسلون انما  
يحد بهم  
لانهم  
فيهم

وان لم يكن  
بجمل المعلول  
علته والعلة  
معلولا

كما يحجب  
بهم فويل  
فيهم متفاد  
كالخطه  
بان العلة هي  
الطعم بقدي  
الى الفداكه  
الكبر كبح  
باحتين والبر  
فيها مختلف  
مست

كما نفي ايها زوجها فقلت ثم جاء الزوج الاول فوافق اوله  
لان امراته صحيح فغال الزوج الثاني صاحب فراش فاسد فبستني  
النسب كمن تزوج بغير شهود فقلت فالمعارض وان اثبت حكما اخر  
وهو ثبوت النسب من ابي في كمن يزعم من ثبوت من الثاني نفيه عن الاول  
نحو ما يزعم بالندز يزعم بالشرع اذا صح كالحج فحجب الطلوة والقوم  
بالشرع فقالوا الحج انما يزعم بالندز لانه يزعم بالشرع فنقول الغرض الاستدلال  
من لزوم الندز على لزوم ما شرع لثبوت النسب والسادس بينهما بل الشرع  
اولي لانه لما وجب رعاية ما هو سبب القرية وهو الندز فلان يجب رعاية  
ما هو القرية اولي مست ٢ قوله قاصرة كقولنا الحمد لله بالحمد لله موزون  
مقابل بالجنس فلا يجوز متفاضلا كالتذهب والفضة فعارض بان العلة في الامر  
هي القيمة والوزن مست ٣ كما اذا ادعى علة الربوا الكيل والوزن  
ثم اتروا ان الايقات والادخار ايضا علة يتعدى الى الارز لكن لا يمكنه ان يزعم  
كون الطعم ايضا علة لا يجرى بان الربوا في التفاح مثلا مست ٤  
اعلم انهم ذكروا وظائف المعلل الطرية الى العلل الغير المؤثرة كمن تركنا لعدم الاعتدال  
بها حشد اكثر منا وخننا رنا مست ٥

من كلام الى آخر عند البحر عن الايراد فان الـ ما هو غير علمه او حكم  
 غثو فالانتقال من علمه الى اخرى لاثبات علمه القياس او  
 لاثبات حكم القياس او لاثبات حكم آخر يحتاج اليه حكم القياس  
 واما من حكم الى آخر يحتاج اليه القياس فيثبت بالعلم الاول لكن  
 ان في مختلف فيه لعل الاصح ان يجرى لا والانتم كما جازي  
**باب المعارضة والتزجج** اذا ورد دليلان يقتضي  
 احدهما عدم ما يقتضيه الاخره بيانه فان تساوى قوته او كان  
 احدهما اقوى بوصف نابع فيها معارضة والقوة رجحان وان  
 اقوى بما هو غير نابع فليس برجحان والعمل بالاقوى لازم  
 في صورتين واذا تساوى قوته في الاجماع يتعين التبدل  
 وفي الكتاب بالسنة يحمل على نسخ الاخير ان الخارج معلوم  
 والا فان الممكن الجمع باعتبار مخلص من الحكم او المحل او الزمان

لما اذا قال القبي المودع اذا استهلك المودع لا يضمن لانه مسلط على  
 الاستهلاك فلما اكتمر الخصم احتاج الـ لاثباته  
 كقولنا الكتابة عقد يحمل النفع بالاقالة فلا يمنع العرف الى الكفارة  
 كايبيع بالتجار والاجارة فان قيل عندي لا يمنع هذا العقد العرف  
 الـ الكفارة بل يمنع نقصان الرق فيقول الرق لم ينقص وغيره  
 عدم نقصان الرق بطله اخرى كما نقول الكتابة عقد معاوضة فليس  
 نقصان في الرق مستلزم كقصة التجمل عليه وعلى بناء القلوة  
 والسم قال ان اشد اياتي بانفس من المشرق فأت بهامن المغرب  
 ولان الفرض اثبات الحكم باتي دليل كان

قال ابن ابي  
 بان لا يكون غرض  
 او مقتضى  
 يكون احدكما متواترا  
 والاخر متواترا  
 فليكن استحقاقا  
 غير مقتضى  
 لان الرجحان من  
 التزجج وليس  
 وان لم يبادر  
 اذ لا خلاف بين  
 اذ لا شيء لانه  
 انما اجعل  
 وبني صلاية  
 كونه به  
 بانها  
 واجبا  
 انما  
 القياس

فذلك والآ ترك العمل بالدليلين وجسر من الكتاب الى السنة <sup>التي</sup>  
 الى قول الصحابي مطلقا ان قدم مطلقا كما هو عند الفخر والبرد  
 وان قدم فيما خالف القياس كما هو عند الكرخي فبقدم في مخالف  
 القياس ومنه الى القياس وان لم يقدم أصلا كما هو عند  
 الرخشي فساو مع القياس فيعمل باحد هما بالتحري فان لم  
 يكن هذا المصير بقدر الاصول قبل ورود الدليلين كما في سورة  
 السحار تعارض الاخبار والآثار واتفق القياس والتعارض  
 اما بين اثنين او اثنين او اثنين او آية وسنة مشروطة  
 او متواترة والمخلص اما من قبل الحكم او المحل او الزمان اما الابد  
 فاما ان يوزع الحكم بالدليلين او يحل على التعارض واما ان  
 فان يحل على التعارض المحل واما ان لا يثبت باختلاف زمان  
 الحكم او زمان الورد فان صرحا فالتاخرناخ وان دلالة  
 كالحكم يؤخر عن المبيح وكالمثبت يؤخر عن التاخر

١  
مطلقا على  
الاول  
ومقتضا على  
ان لا

٢  
فانه لا يمكن  
الحكمة بالرة  
لانه ليس  
شكها في  
الطوائف  
ولا بالكلب  
للضرورة في  
سوره م

٣  
كشتمه المدعى  
بين المدعين

٤  
كقرا في مجرى النصب  
في واسموا بولسكم  
وارجلكم فان  
الاول يقضي  
مع الرجل في الثانية

٥  
لان خبر البنية كان  
الاصل لا باحة ودر  
لافتة ثم الحكم نسخ  
فوقه فيكون نسخ  
لا يثبت بالثبوت والفرق  
معه الصلوة والسلام  
الكرام والحال لا يثبت  
الكرام والحال

١  
روى عن عمر انه نجس وعن ابن عباس انه طاهر وروى جابر عنه صلى الله تعالى  
عليه وسلم انه طاهر والنس عنه عليه الصلوة والسلام انه ليس بطاهر فلما تعارضت  
الادلة بقي الماء طاهرا بيقين على ما كان والمتوضي محدثا فابزول بالثبوت  
واحد منهما ٢ بان يجعل بعضا فراده ثانيا لا يثبت كالبين وبعضها  
بالدليل الاخر مثلا ٣ قوله على التعارض المحل كقوله تعالى فلا تقربوهن  
حتى يطهرن بالتدبير والتخفيف حملنا الخفيف على العشرة والمثيرة على الاقلام  
٤ مثال تعارض السنتين ما روى النعمان بن بشير ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم صلى صلوة الكسوف كما تصلون ركعة وسجدة وسجدة ركعة رضى الله  
عنها انه عليه الصلوة والسلام صلا ركعتين بربع ركعات وربع سجوات تعارضت في القياس  
على سائر الصلوات



فان مبني على عدم الاصل فالتبنت مقدم والا فان نحن انما بالدليل  
 شاذيا وان احتمل الامر بين بنظر تبين الامر واما في معارضة  
 القياس فلا نسخ ولا تاقط فعمل بايهما شاء بشهادة قلبه واما  
 التزج فمما لا يمكن بعض وجوبه من كون التزج المحكم على المفسر  
 والمفسر على النص والنص على الظاهر وكون التزج الحقيقة على  
 الجواز والتزج على الكناية والجملة على الاشارة والاشارة  
 على الدلالة والدلالة على الاقتصار والنهي على الامر والامر على  
 الاباحة على البيع والاقول احتمالا على الاكثر احتمالا والجواز على  
 المترك في الاصح والجواز على الجواز بشبهة خلاف احد هما  
 او قوة وان اتحد جهتهما او قرب جهة من الحقيقة او رجحان  
 دليل او شهرة استعمال والاشهر مطلقا يقدم على غير الاشهر  
 سواء كانا حقيقين او مجازين او اشهرهما حقيقة وفرض مجاز او  
 اشهرهما مجاز والاخر حقيقة عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله  
 واللفظي المستعمل شرعا في معناه اللفظي يقدم على المنقول  
 الشرعي بخلاف المستفاد الشرعي ويقدم بناء كيد الدلالة على ما يمكن

لان لقب المؤمن نور بدي به ما هو باطن لا دليل عليه فخرج اليه

فان الحقيقة المستعملة لا على وجه الشهرة يرجع على المجاز المشهور عنده  
 وقال صاحباه عكسه كالمجهول مستعمل وهو ما لم يستعمل ان يقع  
 في مدلوله اللفظي اصلا بل استعمل في عرفه دائما فانه اذا اطلق  
 الشرع ذلك اللفظ يرجع معناه الشرعي على معناه اللفظي مستعمل

فيحتاج اليه  
 المبيع  
 في البيع  
 من عدم  
 في اللغة  
 في اللغة

كذلك ويرجح في دلالة الاتقاء الاخبار بضرورة الصدق على  
 ضرورة دفع المشركا ويرجح مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة  
 ويرجح تخصيص العام على نادره الخاص والخاص ولو من وجه  
 على العام مطلقا والعام الذي لم يخص على ما خص والمفيد ولو  
 من وجه على المطلق والمطلق لم يخرج منه على ما خرج منه وتفيد  
 المطلق على نادره المفيد والعام الصريح الشرطي على الكثرة البنية  
 وعلى غيرها كما يجمع المحلى باللام والمضاف ونحوهما ويجمع المحلى  
 باللام والموصول كمن وما على اسم الجنس المعروف باللام والجمع  
 على النفس كمن بأوسنة والمقدم من الاجماعين الغنيين على ما بعده  
 وكل ما ذكر ترجيح بحسب المتن غير ترجيح الخطر على الاباحة وترجح  
 المثبت على ان في فانها بالمدلول ومنه رجحان الخطر  
 على الذب وعلى الكراهة والوجوب على الذب والارادة  
 للحد على الموجب له والموجب للطلاق والعتاق على عدمهما وقد  
 عكس الترجيح فيهما والاعف على الاثقل والترجح بالسند وجوه ترجيح  
 المشهور على الواحد والموازن <sup>بمروءة</sup> على المشهور وخبر المعروف  
 بالغة على غيره وخبر المعروف بالرواية على غيره والسند على كل  
 كالتصانيف على التابعين والتابعين على تبع التابعين لانهم على  
 رتبة واقرب الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

من الترجيح  
 بحسب  
 المدلول  
 الموافقة على  
 النسخ الاصل



و مرسل النابجى على مرسل شيخ النابجيين والا على اسنادا على الاسفل  
 والمسند المصنف صلى الله تعالى عليه وسلم على ما يحال الى معروف  
 من كتب الحديث وعلى المشهور ايضا والمسند الى ابن بشير مشهورنا  
 بالقوة كما بنجاري على ما لم يعرف كذا كذا كسنى ابى داود والمسند بالان  
 على مختلف فكونه مسند والرواية بقراءة على الشيخ على الرواية  
 بقراءة الشيخ عليه عندنا والكل من عند غيرنا وغير المختلف في  
 رفعه عليه الصلاة والسلام على المختلف فيه وغير المختلف والراوى  
 من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم على الآخر المحتمل سماع  
 وعدمه وسكونه صلى الله تعالى عليه وسلم عما جرى بحضوره على  
 سكونه على عما جرى بغيره وسمعه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ودور وصفته منه صلى الله تعالى عليه وسلم على الفهم منه درواه  
 الراوى بعبارة نفه وخبر الواحد فيما يقيم به البلوى على خبره  
 فيما لا يقيم به البلوى والترجيح فيما يسند اليه المسقول ان يترجى بزيادة  
 الثقة بقوله وباللفظة وبالورع وبال ضبط وبالنجو وبرج  
 الاشهر باحدى هذه الصفات على من اتصف باحدها  
 وبالا اعتماد على الحفظ لا على نسخة وبالا اعتماد على ذكره سماعه  
 لا على حفظ نفه وبرواية عمل احدهما برواية نفه ولم يعلم عمل  
 عمل الآخر وبان يعلم عدم رواية احد المرسلين الا عن عدل  
 ولم يعلم الآخر به وببشارة احدهما لما رواه دون الآخر ويكون  
 احدهما صاحب الواقعة دون الآخر ويكون احدهما مشاهدا دون

الآخر ويكون اقرب الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عند سماعه ويكون  
 من اكابر الصحابة ويكون مقدم الاسماء ويكون مشهورا ليس ويكون  
 تخلفه في البلوغ ويكون مركبه اعدل والترجيح بحسب الخارج من حقه  
 يرجح الموافق لدليل آخر على ما لا يؤيده دليل والموافق لعمل اهل  
 المدينة والموافق لعمل خلفاء الاربعة والموافق لعمل الا علم يقدم  
 من احد المؤولين المرنج بدليل نادر من احد المؤولين وما ذكر  
 فيه العلة للحكم العام الوارد على سبب خاص في حق ذلك  
 على العام الوارد لا على سبب في حق ذلك السبب على العام الوارد عليه  
 والعام الامس بالمقصود على غيره واحد النجربين بتفسير راديه  
 بقول او نعل واحد النصين بذكر سبب وروده على الآخر بقرائن  
 تاخره عن الآخر كذا في الاسماء واما الترجيح المتعلق بالمحتويين  
 فما عرف عنه نصا يرجح على ما عرف اياه والاياه الا اقرب  
 الى القطع على غيره والاياه مطلقا على المناسبة ويرجح تأييده  
 البين ثم النوع ثم الجنس الفريب ثم الاقرب فالاقرب واعتبار  
 شان الحكم اولى من اعتبار شان العلة فيرجح تأييد جنس العلة  
 في نوع الحكم وبكثرة الاصول وبالعكس اي بعدم الحكم في جميع صور  
 عدم الوصف وتبعية حكم الاصل دون الآخر وتبعية اصل احدهما

لان فيها زيادة لزوم الحكم مع الوصف ومع كثرة الاصول ان يشهد لاحد  
 الوصفين اصلا او اصولا فيرجح على الوصف الذي لم يشهد الا اصل

١  
 كابن عباس  
 مسعود على  
 ابن عباس  
 رضي الله تعالى  
 عنهم

وكل ما ذكر  
 من الترجيح  
 متعلق بالمقتضى  
 م

٢  
 على تأخير نوع  
 العلة في جنس  
 الحكم ويرجح  
 بقوة اشارة  
 على الحكم



هيئة اجتماعية وكذلك لا ترجع بكثرة الرواة إلا عند حصول الهيئة  
 الاجتماعية بكونها حد الشهرة ولا حديث بحديث آخر ولا كتاب  
 بكتاب آخر ولا قياس بقياس آخر وكل ما يصلح عليه لا يصلح مرجحاً  
**الباب الثاني** في الأحكام فبحث فيها عن الحكم والحكم  
 والمحكوم به والمحكوم عليه فنبه أربعة أركان الأول في الحكم  
 وهو اثر خطاب الله تعالى المطلق بأفعال المكلفين <sup>بالتفصيل</sup> بالانتماء  
 أو التخيير أو الوضع فهو إما تكليفي أو وضعي فالاول أما منفعة لفصل  
 المكلف كالأحكام الخمسة أو اثر له كالمملك وما يتعلق به والاول  
 أما ان يعبر في مفهومه المقاصد الدنيوية أو الأخسرية <sup>والاولى</sup> والآل  
 صحيح ان الفعل موصلاً <sup>للمنفعة</sup> المقصود الدنيوية كما ينبغي وبطل  
 ان لم يصل اليه ذاتاً ووصفاً وفاسداً ان وصفاً فقط وايضا  
 ان ارتباط اجزاء النصرف الشرعي والآ غير منعقدة وفاسداً ان  
 ترتب عليه الاثر والآ غير نافذ ولازم ان لم يمكن دفعه ولا  
 غير لازم والثاني في اما عزيمة وهي ما شرع ابتداءً غير مبني  
 على اغذار العباد فان الفعل اذ له مع المنع من الترك يقطع  
 ان الخطاب اما تكوني كقول الله تعالى كن او شرعي فذا ايضاً اما وضعي  
 كالحكم الشرطي والسبية واما تكليفي وذا ايضاً اما طلبى كالواجبات  
 واما غير طلبى كالحرمان <sup>م</sup>  
 وهذه الستة كالاتية ثابته بخطابه تعالى وقيل اجده الى الآتية الخمسة وقيل  
 خطاب وصفي لا تكليفي وقيل احكام عقلية لا شرعية <sup>م</sup>  
 كالمملك فينبغي الفصل في منفعة لانا <sup>م</sup>

وبأجملة ان  
 كثرة الاجزاء  
 توجب القوة  
 ولا كثرة الجزاء  
 والتفسير  
 في اصول من  
 الكمال م  
 من السجود  
 والحكمة والنزول  
 والكرامة  
 الاباحية  
 م  
 كملك المنفعة  
 ملك المنفعة  
 م  
 فالبعض الفاسد  
 منعقد لا يصح  
 م  
 فالبعض الفاسد  
 منعقد لا يصح  
 م





و مطلق السنة قبل شامل بغیر السنة صلح الله تعالى عليه وسلم وقبل تحقق  
 السنة كما هو عند الشافعي وقد يطلق على اثبات السنة كقول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى الورقة سنة والنفل وكذا المذوب ثياب فاعلم  
 ولا يسيئ تاركه وهو دون الزوائد ويلزم بالشروع والحكم  
 يعاقب على فعله وهو اما لعينه ان مثلاً احرمه عين ذلك الشيء او  
 بغیره ان مثلاً احرمه غير ذلك والقياس كغير مستحلهما كما  
 هو مذموم لبعض المشهور ان لعينه يكفر والآلا وقد يفصل ان  
 من العالم نعم والآ فان ثبوته بقطعي يكفر والآلا والاطن البعض  
 في ان استحلال المعصية ولو صغيرة كفر والمكروه اما تزيه

١  
 فقره سنة  
 الزوائد  
 بان النفل من  
 العبادات  
 ومن الزوائد  
 ليس من العبادات  
 فنادى  
 لا لا الحار صغير  
 القطعي لا يفرم  
 اليه وقد قيل  
 في القناتين ان  
 استعمال ثابت  
 حرمة بطلان غير  
 يكفر وقد لا  
 كالاستحلال  
 وطى جارية  
 ابيه  
 كالحرق عن  
 الحادي القديس  
 وقد يبرر بآبوت  
 القطعي اقول  
 لا حاجة اليه  
 كونه القطعي  
 محرومة ما بينه  
 مطلق الاحرام

في استحالة الادب ما فعله صلح الله تعالى عليه وسلم مرة ورك مرتين ولا فرق بين  
 وبين المستحب وقيل بينهما فرق كمن عسر والمفهوم من كلامه ان المستحب ما فعله مرة  
 وترك اخرى والادب والسنة ما اوجب ولم يترك الامر او مرتين كمن حكمها  
 الى المستحب والادب ممتد الى قبل الثواب بالفعل وصفة فان في اللوم في ترك  
 المستحب وعدم ترك الادب ومحمد ان ايضا في عدم الثواب  
 لا ككل مال الغير فلو لا اشتغال به بملك الغير لحل له واكن حله له بطريق  
 من طرق الملك كالشراء والاباحة والانهاب والوراثة والوصية بخلاف  
 الاول فانه لا طريق له في حله مثل ذلك والما حله في حالة الخمسة فله فله  
 والضرورات قد تبين المحظورات  
 فان نفس الفعل نهائس نعم في ذاته وانما المنع من اشتغاله بملك الغير وان  
 شئت قلت احرمه فيها ملازمة لنفس الفعل مع قابلية الحلل للحل دون الاول فان  
 فيه خرج الحلل عن قبول الفعل شرعاً مستطاع في قوله وقد يفصل  
 يعني ان سابق من التفصيل في حق العلم فلا تارة ولا فرق بينهما بل الفرق ان ثبت احرمه بقطعي كغيره  
 كما هو في يوسف ايضا ويثير اليه ما في الوراثة معنى لا استحلال الاحرام قطعي ولا يبرر بالاحرام  
 ظاهر كما في ان تارة كمن لا يعني ان مقتضى كل امر التحليل والاطلاق لا التفصيل والتفصيل

قريب الى الكل او خربي قريب الى الحرمه وعند محمد رحمه الله حرام لكنه  
 يلحقه كالايجاب مع الفرض وحكما العقاب لكن في الثاني اكثر وايقنا  
 في الثاني محذور دون العفو كحرمان قيل ويغنى به وعدم العقاب  
 خلافا لمحمد وفي تركها ثواب قالوا ولا يكفر بالاستحلال وقيل ترك  
 كراهية تخريبية وترك التمتع تنزيهية وقيل ترك سنة الهدى بها  
 ينكره اولى بسنة الزوائد لا بأس بترك واجب يقال بعيد  
 ومطلق الكراهية يجعل على التحريم وقيل ما في باب الصلوة تنزيه وما  
 في غيره تحريم روي اما رخصته هي ما شرعنا نينا مبنيا على العذر  
 وهي اربعة الاول ما سيج منع قيام المحرم والحرمه كما جازى كلفه الكفر  
 كراهية قطع او قتل لكن لو اخذ بالعزيمة كان اولى وان لم يمتنع مع  
 قيام المحرم لا الحرمه كافتار المسائب والعزيمة اولى الا ان يعضف  
 والثالث ما دفع عنا من الاصر والاعلال والرابع ما سقط عنا  
 مع مشروعيته لنا في موضع آخر كالحجر للمكروه والخصه ما فيه  
 ان الرق على التخيير كفصر صوم المسافر واما اسقاط ان يعين  
 الرق بحيث لا يبقى مشروعية العزيمة كفصر الصلوة **خاتمة**  
 الاصل في الاشياء الاباحه عند بعض من ككفره في قيل وهو المختار  
 والثاني ايضا او التحريم كما نسب الى الحنفية وهو لبعض اهل الحديث

١ كالأفعال الثلاثة كما نقصا من الخطأ أيضا وقطع الأعضاء الخاطئة وقطع  
 موضع البنجاستم ٢ لقوله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا  
 على وجه المنة عليها ٣ م ٤ مطلقا وقيد فخر الأصنام بزم من الفرق ٥ م ٦ م  
 ٧ قال في الاستبانه أو التعمضي بل الدليل على الإباحة وبسبب أن في الآية  
 ٨ لأن التصرف في تلك الفريضة أذن ليس بمحرم ٩ قال المحمد بن غزالي الاستبانه ذكر العلماء

والوفاء



والتوقف عند بعض منا واما الوضعي فان الخطا بسبب جعل حكم  
 التكيفي وحصول صفة له باعتبار ذلك الحكم فالمستحق ان يدخل في الآخر  
 فركن والآ فان اثر فيه فعلة والآ فان اصل اليه في الجوز فبب  
 والآ فان توقف عليه وجوده فشرط والآ فلا قل من الدلالة عليه فعلة  
 اما الركن فليقوم به الشيء فاما اصله ان ينتفي الحكم عند  
 انتفاءه كما يقصد في ادراك ان لم ينتف حكما لعدركا لا اذكار واما  
 العلة فما يضاف اليه ثبوت الحكم ببلاد اسطة مؤثر فيه متصلا به  
 ومنهم من جوز الترأس في فاما علة اسما ومعنى وحكما كالبيع المطلق للملك  
 واما علة اسما فقط كالعقن بالشرط واما علة اسما ومعنى كالبيع الموقوف  
 للفقولي واما علة معنى وحكما كالخبر الاخير من العلة كالقراءة  
 والملك للعقن واما علة اسما وحكما كالسفر المرض واما علة معنى  
 فقط كاحد وصفين تركيب منها العلة كتركيب علة الربوا من  
 القدر والجنس واما علة حكما فقط كالخبر الاخير من الداعي المتركب  
 واما السبب فما يكون طريقا الى الحكم فقط ولا بد ان يتوسط بين السبب  
 والحكم علة فان مضافة الى السبب فاسبب بمعنى العلة فيضاف  
 الحكم اليه فيجب الضمان كسوق الدابة اهلك شيئا بوطئها وان  
 لم تصف اليه تكون العلة فعلا اختياريا فبب حقيقي لا يضاف

في  
 ١  
 في قوله  
 ٢  
 عدم الانتفاء  
 بخبر  
 ٣  
 والآ لزم تخلف  
 المعلول  
 عن علة كما  
 في العلة  
 العلية م  
 ٤  
 فليكون علة  
 معنى لعدم  
 التأثير لاحكام  
 ٥  
 لوجود الوضع  
 والتأثير المطلوب  
 الاتصال  
 ٦  
 باقائه السبب الداعي  
 مقام المدعوية  
 ٧  
 لانه علة حكما لوجود  
 المتعارضة لا اسما  
 لعدم الاضافة ولا معنى  
 لعدم التأثير لان اثر  
 السبب الداعي كيف  
 يخبر م  
 ٨  
 في قوله  
 فان لم يكن  
 للعقن م

والعلة اسما كونها موضوعا للحكم والعلة معنى كونها مؤثرة في الحكم والعلة  
 حاكما كونها عدم تراخي الحكم عنها فليست كذلك صفة م وانما لم يكن علة  
 اسما لان قدرة العقن من احد السبب الملك ونفسه من الاقربيب القرينة كان المؤثرة  
 للعقن شرعا ملك الغريب للملك م ايها تأخر ثبت بالعقن وتبصر لاول كالحكم فبب  
 ١  
 المؤثرة المشتقة لا السفر ولا المرض م لانه والعقد المركبة من الاجاب لان كل  
 منها دخلا في اثر كونها مفقدا للمؤثر انما لا اسما لعدم الاضافة ولا حكما لعدم الترتب عليها  
 الملو لا خبر بالخبر الاخير م

الحكم اليه فلا يفسد الدال على الشرية او القفل او قطع الطريق ولا من دغ  
 حيا سلاحا بمسكته قتل به نفسه وان اضاف الى السبب الحكم بنونا عنده  
 على موه الزانية اثبت الحكم به غير موضوع لمخل لم يوضع للحكم بقتل  
 اثر القفل اليه بالتدعي كغير البرز في ملك الغير وارضاع الكبرة ضررها تصفر  
 بالتعهد ومن السبب ما هو مجاز لانضائه الى الحكم في المال  
 كالنطق المعنى للحر لانه ربما لا يوصل اليه لان الشرط على خطر  
 الوجود ولهذا المجاز شبهة الحقيقة فتبخر الثالث يبطل التعليل  
 خلافا لفرق فلا يبطل منه اعلم ان لكل من الاحكام سببا ظاهرا  
 فلا يمان حدوث العالم وامكانه فيصح ايمان القبي والصلوة الوقت  
 والركوة الضاب والنام شرط لوجوب الاداء والصوم اليوم  
 وقيل شهود الشهر والصدقة الفطر والسبب بونه والفطر شرط <sup>الوجوب</sup> والجمع البيت  
 والوقت والاستطاعة شرط ليجوز الاداء وللعتس الارض ان مية  
 تحققا وللخرج تقديرا وللطهارة ارادة الصلوة والحديث شرط  
 وللحدود والعقوبات <sup>التي من الزاوية</sup> والكفارات ما نسب اليه من سرفة وقيل دام دار  
 بين الخطر والاباحة والشرعية المعاملات البناء المقدر <sup>او بقدره</sup> والاختصاصات  
 الشرعية التصرفات المشروعة <sup>او بقدره</sup> واما الشرط فاما شرط محض وهو حقيقي

ثم اذا وجد الشرط بعينه لا يجاب السابق على حقيقة تأثيره في وقوع الجرائم  
 وان لم يجز طلب تحقق سببه وهو الاتفاق والانفس ودور كنهه والصدق والافراد  
 الصادر عن النظر والامل او الكلام القائل وهو اهل لذلك <sup>مسألة</sup>  
 بعض الجرائم الذي لا يتجزأ في اليوم سبب لصوم ذلك اليوم  
 واعلم ان ترتيب الحكم ان لم يترك العقل جهة تأثيره ولا يكون بغير المكف كالوقت فبب  
 وان لم يترك فان كان النقص من وضع ذلك الحكم كايضا فبطلان عليه سبب ايضا مجاز  
 وان لم يترك الحكم الفرض كالمشراة بملك المتد فبب وان ادرك العقل تأثيره كالتعويض فبطلان

لا يفسد من قال  
 اصله اشبه وانفس  
 شرعية في كل  
 نفس تعذب  
 مسلة  
 لانه ان دخلت  
 الدار فانت  
 حات  
 وكذا الضابط  
 وانفسه ارا دارا  
 نحو البيت  
 ككفارة  
 ويجوز سببا مجازيا  
 للجرم  
 فان غلبه جازا  
 بسبب فيه شبهة  
 الحقيقة ثم  
 في ارادة ما لا يجوز  
 بدونه كسب  
 كالمالك لا يجز  
 واجزاء الجرم  
 واسوة الظاهر

كأنه والكلام الحقيقي

هو يرض عليه الجرم باقرير ما اضاف اليه

يتوقف على الشيء في الواقع او بحكم الشئ كالشهادة للكلح والوضوء  
 للصلاة او جعل باعتراف المكلف وتعين تصرفاته عليه كما بكتبة التمسك طراد  
 دلالتها واما شرط في حكم العدة وهو ما لا يعارضه علة يصلح لاضافته  
 الحكم اليها فيضاف اليه كحفر البئر وثق الزنق ونطح جبل القديس واما  
 شرط في حكم التيب وهو شرط اعراض بينه وبين الحكم فعمل مختار  
 غير متبوع اليه كحل قبل العبد ونسخ باب قصص او ابطال واما شرط  
 انما لا يحكم كقول ترمذي علق بها الحكم واما شرط علامته وهو ما يبين  
 وجود علة خفية او وجود صفها الخفية كالولادة للثب عندها فثبتت  
 بشهادة القابلة وكالاتحسان للرجم فلا يضمن شهوة والاحسان اذ ارجعوا  
 لان العلامة لا يضاف الحكم اليها واما العلامة فيما يعرف الحكم به  
 فالتعلق بشئ من الوجوب والوجود به وهي اما محض كالكبيرة واما بمعنى الشرط  
 كالحام من نحو الاحسان واما بمعنى العدة كالصل الشرع فاما علامته  
 مجازا كالصل الحقيقية والشرط الحقيقية الركن الثاني في  
 في الحكم فذكره في ان الحكم بالحسن والقبح هو الشرع وليس  
 للعقل دخل في الحكم والادراك غير كونه آلة لفهم الخطاب عند  
 الاشاعرة والحكم والادراك فيها للعقل فقط عند المعتزلة والاحتياط  
 عندنا ان الحكم هو الشرع والعقل بين في البعض فالعقل غير

نحو المرأة التي تجوز دجها كذا م وقدم اثر الشرط عند من العلية وعندنا ان مني من الحكم  
 في نحو ان دخلت هذه الراء فانت طالق فلا يغير في الاول ما يغير في الثاني فوجود  
 الاول في الملك دون الثاني لا تطلق وبالعكس تطلق خلافا لفرم

الذي يتوقف عليه الشرع كعرفة الله تعالى ونصه في النبي وعبد السلام والنظر  
 في معجزة مسلمة الله تعالى عليه وسلم م

كل الاعتبار فلا يكلف العبد بالايمان ولا مهادر كل الاهدار فيعتبر ايما  
 وكفره قبل وهو المحمل لقول الامام لا عذر لاحد في الجهل لان حق القيام لان  
 والافس ويعد في الرابع الى قيام الدليل الركن الثالث  
 في المحكوم به هو اربعة ما ليس له الوجود حسي وهو متعلق بحكم شرعي آخر  
 كالزنا وما ليس له الوجود حسي وهو متعلق بحكم شرعي لكنه ليس سببا  
 له كالاكل وماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي وسبب شرعي آخر  
 كالبغى وماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي آخر وليس سببا لحكم شرعي  
 كالصلوة ثم المحكوم به اما حقوق الله تعالى خالصة او حقوق العباد  
 خالصة او مجتمع فيه الحقان وحق الله تعالى غلب  
 كحق القذف او حق العباد غلب كالقصاص واما حقوق الله تعالى  
 فتأثيره عبادات خالصة كالايمان وفردية ولها اصول وشرع  
 وزوائد وعبادة فيها مؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها عبادة كالشر  
 ومؤنة فيها عقوبة كالخراج وحقوق دائرة بين العبادات والعقوبة  
 كالكفارات والعبادة غالبة في الكفارة غير الفطر وحقوق قائم  
 بنفسه كخمس الغنم والمعادن وعقوبة كاملة كالحديد فلا يجوز عفوها  
 وعقوبة فاصدة كحرمان الارث بالقتل الركن الرابع

فان لم يكلف العبد بالايمان فلا تترتب عليه مؤنة عاقلة لم تصف شيئا من الايمان  
 والكفر تحت رنج مسلم بين ابوين مسلمين م قوله ولها اصول فلاصل  
 الايمان الفدين والافراد ملحق به وزائدة الاحمال وفروعه الاعمال اصلها الصلوة  
 ولاحقها الزكاة ثم الصوم ثم الحج ثم البجاء وزوائد السن والارباب علم  
 ككونها طهرة للصائم وانقطاع البنية وكون اسمها صدقة م  
 ش فلا يجب على السبب كمال الزمان الكفارة جزاء البشارة م لا يغفر القذف  
 فانه ليس من حقوق الله تعالى بر ما يغيب فيه حق على حق الجدم لا وليها اجزية فلا ثبت  
 في حق البصيرة وحاشية البر مس

في المحكوم عليه

في المحكوم عليه وهو المكلف ولا بد من التكليف من الالهية والالهية لا يثبت  
 الا بالعقل والاجتراف بها البلوغ وقد عرفت ان المختار عندنا في العقل هو  
 المتوسط ثم الالهية نوعان الاول الالهية وجوب وهي بناء على قيام  
 الزمة فالادنى لزمة قبل الولادة من وجوب يصلح لما لا عليه وبعد  
 الولادة يصلح لها ولكن الوجوب غير مقصود بنفسه بل حكم وهو الاداء  
 عن اختيار فجاز ان لا يثبت في حق عدم حكم الوجوب <sup>في عدمه</sup> وعروضه  
 فكل ما يمكن ارادته يجب عليه وما لا يمكن كما لا يثبت لعدم المحل كبيع المحر  
 فما كان من حقوق العباد عرنا وعوضا يجب عليه وكذا ما كان صلة لا  
 يشبه الاجرية فلا يتحمل الدية وما كان عقوبة <sup>بها</sup> واخرية لا يجب  
 ومن حقوق الله تعالى ما صنع ارادته عنه يجب عليه كالعشر ونحوه  
 وما لا يصح كالعبادات الخالصة والعقوبات وما كان عبادة  
 فيها مؤنة لا يزم عليه منه محذور فيلزم عندهما واليه الاداء هي خاصة  
 يتنى عليها صحة الاداء وكاملة يتنى عليها وجوب الاداء وكل منهما يثبت  
 بقدره كذلك فالخاصة عقل البصير والمعنوه والكامل عقل البالغ وغير  
 المعنوه وما بالخاصة فحق الله تعالى كالبالغان وفردعه البدينة  
 نصح من غير لزوم عليه وكذا الكفر في احكام الآخرة اجماعا وني لم  
 الدنيا ايضا عندهما خلافا لابي يوسف وحقوق العباد ان نفا  
 محضا يصح فيه بغرذان دية وان ضرا محضاً وان داراً بينهما كالبيع  
 يصح منه برأى دية لا بد منه ثم العوارض سماوية ومكسبة اما  
 في اللغة العهد وفي الشرع وصف بصيرة الانسان اياها كالدابة

١  
 بين ذبهي  
 الاثام  
 والمقرنة

٢  
 فلو استمر  
 لولا في شيئا

٣  
 فذهب  
 عليه النش  
 م

٤  
 نحو اثنين واربعة

٥  
 اى لا يصح  
 وان اذن دية  
 او بغير  
 الا اذا قرأ  
 لخاصة  
 م

اما السادة فيها الجنون وهو ما يوجب الجحيم من الاقوال لا الافعال  
 ولو باجازه الوالي ويسقط به الكدود والكفارات والعبادات  
 والبرعات وما كان حسنا لذاته كالايمان وقبيل لذاته كالكفر ولو  
 ردة انما ثبت في حقه بتعالاويه ووليته ومنها الصفر هو قبل ان  
 يعقل كالجنون الا ان العرض فيه على نفس الصفر فهو خالي زمان  
 ان يعقل وبعده يحدث له ضرب من الالبسة فلا يسقط عنه ما لا يحتمل  
 سقوطه من البائع نحو نفس وجوب الايمان فاذا اداه يقع فيه ضا  
 خلا فالبشيرة الائمة ذناب عليه ويسقط عنه ما يحتمل السقوط كوجوب  
 اداء الايمان ويقع عنه كل عسرة يحتمل العفو فلا يعفى ردة ولا حقون  
 العباد ولا يلى على خبره واذا اسلمت زوجته بعرض عليه الاسلام  
 ومنها العنة هو آفة توجب خلا في العقل فبشبه بعض كلامه كلام  
 العقلاء وبعضه كلام المجانين وهو كالصبا مع العقل ومنها النسيان  
 وهو لا ينافي في الوجوب ولا وجوب الاداء في حقه تعالى لكن يعفى  
 فيما غلب فيه حقه تعالى كالصوم ونسيته الذبيحة الا بتقصير  
 كالاكل في الطلوة بخلاف حقوق الجهاد لكن اذا مات ما يبا  
 دينه ان من سب شرعى يعفى والافلا ومنها النوم وهو وجوب  
 تاخير الخطاب وتأخير الوجوب وسطل عباراته في الطلاق  
 والعاق والاسلام والردة لعدم الاختيار ومنها الاعماء وهو  
 فوق النوم فبطل العبادات ويمنع البناء وينقض الوضوء ومنها  
 في ذكر العقوبات والعبادات الاخرية والكفارات والمصار المحض والمائة والفرق  
 والزام المعاصات او حقوقها كما سبق من غير ذكر الشرائع  
 حاجته اليه قال في الاشباه الاصح بترادفه السهو مستعمل

١ حصة الايمان  
 ٢ اذا اسلمت  
 ٣ ردة  
 ٤ ذناب الجنون  
 ٥ على ردة  
 ٦ فلا يسقط عنه  
 ٧ ولا جسم من البركات  
 ٨ بالقول  
 ٩ لا ينافي العنة  
 ١٠ ذنوبه  
 ١١ وهو يتكلم في حق  
 ١٢ المدرك والكمون  
 ١٣ حكمة راديه بسبب  
 ١٤ من غير  
 ١٥ ان ينافي العقل  
 ١٦ مستعمل



١  
نجنح الطير  
فان ناصه  
نفسه  
٢  
كالصوة واليوم  
٣  
بفتح افراره  
بالحدود والقصاص  
٤  
فان المادون  
مالك برادون  
رفسه  
٥  
اسى حرا الكاح  
كن نصف  
بالحر  
٦  
لان مالك ط  
برادون  
٧  
كالحرقن  
الحرب الى الجبل  
٨  
كاد بضا عتد  
الرب  
٩  
لابيع والبنت وبيع  
الحبات الى القرون  
نفسه  
١٠  
بفتح سب الساية في  
الكلين لان في الورد

كالبائع واليه وبه  
 المحامات اي بقول  
 نفسه  
 بوجه سب الساية في  
 التلخيص لانه في الواج



الفلحة كما وجب بالعداوة لم ينجر الزمة حتى ينضم اليها مال او ذمة  
 كفيل فذا لا يصح الكفالة بالدين من الميت المتوفى اذا لم يخلف كفلا  
 وما شرع كساحته بمعنى بقدر ما يقضي به حاجته ولذا قدم جوارحه ثم ديونه  
 ثم وصاياه ثم المورث اما المكتسبة فاضاها ايضا منها كجمل  
 اما جمل لا يصح عذرا كجمل الكاسر بالله تعالى فاعتقاده في حكم لا يقبل  
 البذل باطله او بما يقبله وانع الغرض له وللخطاب في حكم الدنيا فلا يجزئ  
 اعتقاده الادلة واما جمل كالكف كونه دونه كونه على ناسد  
 كجمل ذمي الهوى واما جمل الباس فيضمن ما انفسه وكجمل المخالف  
 في اجباره الكتاب او السنة الموازنة او السنة المشهورة او الاجماع  
 واما جمل يصح شبهة كالجمل في مواضع الاجتهاد الصحيح او في موضع  
 شبهة كجمل من اتقى بعد عفو شره وكجمل من زنى بكارية امرأته  
 او والده فلا حد عليه واما جمل يصح عذرا كجمل مسلم لم يهاجر اليها  
 ومنها السك واما بطريق مباح فيمنع صحة النضرانات او بطريق  
 محذور فلا ينافي في الالبته فيزوم كل الاحكام الا الردة ومنها  
 الهزل ما يتكلم بلا قصد معنى بشرط النضر باللسان قبل العقد  
 ولا يعتبر دلالة وهو لا ينافي في الالبته الوجوب والاراء ولا اختيار  
 الباشرة والرضا بهما بل اختيار الحكم والرضا به بغيره شرط الجوار  
 في البسع فيصح الردة والاشهاد بهزلا والهزل يبطل الاجارات

لا تخفى بل استدراجا وكما زبادة لما شره وغداهم كان الخطاب لا يتبادر لهم فيها كما  
 ان الطبيب الساذق يعرض عن مداواة العليل عند اليأس ثم يفلوكت زمانا  
 ثم يحلل بدون الوثوق في مزيج يعجز عن المسبب على خفاء العيلة  
 فلم يصح ولم يصل ولم يعلم الوجوب لا يجب القضاء

ينها

لا يتحمل صحة  
 بوجه  
 يقدم المخرج  
 بالاعمال  
 كالحال الخامس  
 كان الخطاب  
 لم يناد لهم في الخطاب  
 الدنيا  
 طالع  
 نقد عليه السلام  
 انزلهم من الدنيا  
 بعضنا في  
 وسكانه الاخرة  
 كسبهم من الدنيا  
 كماله لودارادجا  
 يتخذ من الجواب  
 والعرض  
 الخ مفسر  
 من الطلاق  
 والطلاق والقدر  
 والصدق ثم

فيما يحتمل الفسخ اولا فلما تفصل في المطلات ومنها السفة هو حقة  
 تقرى الانسان فحقه على خلاف موجب العقل والشرع وهو لا ينافي  
 الايتين ولا شيئا من احكام الشرع ولا يعطى مال من بلغ فيها  
 الى الرشد عند هما والى سن الرشد عنده ولا حجر على السفة بعد  
 البلوغ سواء فيما يبطله <sup>الزهر</sup> ويحتمل الفسخ اولا وعند هما يحجر  
 فيما يقبل الفسخ ومنها السفر وهو من اسباب التحفيف فيقصر  
 الرباعي على ان لا يجوز الاكمال خلافا لثانته ويؤدى  
 الصوم ان شاء لكن لا يحل الفطر المأفوض وصائم ساقر في  
 رمضان وان سقط الكفارة بخلاف المريض ومن احكام  
 السفر المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعدين والاضحية  
 وبكر الشربى وعدم خروج المرأة بلا زوج او محرم وعدم خروج لولد  
 بلا رضا ابوية غير الحج وعدم خروج المديون بلا اذن الدائن  
 ومنها الخلل وهو الفعل بلا قصد تام ولا ينافي الايتين لكن  
 يصلح عذر في سقوط حق التعدي اليه اذا حصل عن اجتهاد و  
 يصلح شبهة في باب العفو فلا يأثم ولا يجد ولا يقص ولا يصلح  
 عذرا في حق العباد ويصلح تخفيفا بما هو صلة لم تعاقب بالاداء وجب  
 بالنقل كالدية وضع طلاقه <sup>فيما ينفذ</sup> وانفقد بيعه فاسد اكبيع المكره اذا صدق

١  
 الفسخ  
 هو خلاف  
 موجب  
 العقل  
 ٢  
 الاية الواجب  
 داية الاداء  
 ٣  
 كالبقي والجاره  
 والهبة  
 ٤  
 شبهة مستعينة  
 ٥  
 كذا في الاشياء  
 لكن فيه تقصير  
 يعرف من الغيبة  
 ٦  
 تمام الاثم وان  
 انتم اثم برك  
 زيادة الاتهام  
 ٧  
 بيني وذا جري  
 ابيح على لسانه  
 خطي  
 ٨

او يختلف الصوم بخلافه ثم بالان يفقر حل له ذلك وكذا اذا مرض المقيم حل له  
 الاطعام لانه يوجب ضرورة لازمة بحيث لا يمكن دفعها فلو ثرته باخرة الا انظار مسلم  
 فلو زنت غير امرأة فوطئها على فخذ امراته لا يأثم ولورس على اعتقاد جندار انشا  
 فلو قد مسته

خسمة ومنها الاكراه وهو نوعان بلجي هو ما يعدم الرضا وبفسد الاختيار  
 ويوجب الابناء كما بانها نفس او عضو وغير بلجي وهو ما يعدم الرضا  
 ولا يفسد الاختيار كما يحسن او قيد او ضرب وهو مطلقا لا ينافي  
 الايمن ولا الخطأ ولا سقوط الاختيار وان افسد فالتوا  
 التي لا تنسخ تنفذ بالاكراه والتي تنسخ تنفذ ولا يصح الا فابره  
 باب الاجتهاد وهو استنزاع الفقه الواسع لتجصيل ظن  
 بحكم شرعي وشرط ان يحوي علم الكتاب على ما ذكرنا وحكمه فله  
 الظن فالمجتهد يخطئ ويصيب فالنحو واحد عند الله تعالى خلافاً  
 للمقرن واختلف في تجزئ الاجتهاد والاصح لا واختلف في انه  
 عليه السلام بل منع بالاجتهاد فيما لا نص فيه فاخار ابو يوسف  
 واحمد وقوه وعلى وقوه قيل لا يجتهد بالخطا والاصح يجتهد  
 لكن لا يقرر عليه وقيل نعم فيما يتعلق بالحرب دون الاحكام ولا  
 انهم على المخطئ خلافاً لنفاة القياس ويجوز تغيير الاجتهاد  
 فيجوز الرجوع وعليه يحمل ما اذا كان المجتهد قولان شافيان  
 لان الكره عليه اما من كثر الشك او مباح كالانظار في نهار رمضان او  
 مرض كاجراء كونه الكفر او حرام كما على قتل مسلم او على الزنا مسته  
 واختلف ايضا في ان الصحابة بل يجتهدون في زمانه صلى الله عليه وسلم  
 قيل لا مطلقا وقيل نعم مطلقا وقيل ان في قريب عليه السلام ونعم ان في غيره  
 منه صلى الله عليه وسلم كما في القامات في مسته  
 هذا على وفق ما في الاصول لكن في القامات في مسته  
 على الوحي وقال بعض يرجع الى شريعة من قبله وقال بعض لا يجتهد الى ان ينقطع طعمه  
 من الوحي ثم يجتهد فيكون شريعة فاذا نزل الوحي بخلافه يصير ما سجد ونسخ  
 في السنة بالكتاب جائز مسته

هذا هو الوجه  
 في الخطا والخطا  
 في الخطا والخطا

هذا هو الوجه  
 في الخطا والخطا  
 في الخطا والخطا

لأنه ان كان  
في دفعه واحد  
لا يجوز ان  
لا حكم ابوك  
رضي الله عنه  
عنه في مسائل ديانة  
عمر رضي الله عنه  
دم ينقض حكم  
لان انما ليس  
بافوى من الاول  
والفصل في  
الاشباه  
مستطاع  
فلا يغير اجتهاده في  
القبلة على ما كان  
ولا كان لا ينقض الاول  
فلا يصح اربعة اربع  
جاءت صح واذ  
الاستبان  
تم

لكن في دقتين والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لان الثاني كالأول  
فلا ينقض مجتهد حكم نفسه اذا تبدل اجتهاده كحكم غيره الا اذا خالف  
قاطعا ولا تقليد مع الاجتهاد واختلف في نفاذ حكم مقلد بجلد  
مذهب امامه كما اختلف في جواز تقليد بل نأتمه وقيل لا بأس  
بأخذ العامي في كل مسئلة بقول مجتهد اخف عليه وقيل هو الاصح  
لكن الاكثر عدمه واذا وقع اجتهاده في حكم فلا يقلد فيه بمجتهده  
اخر واما قبل الاجتهاد فيقبل المختار فكذا وقيل الا ان يكون اعلم منه  
صحبا او غيره وقيل الا ان يكون صحبا ارجح ولا تقليد في الاختلاف  
وقال بعض بجوازه وبعض اخبر بوجوبه فان النظر حرام فيه  
لنا الاجماع على وجوب النظر في معرفة تعالى ودينه حتى يتجمل  
الخطأ ومذهب مخالفا خطأ، يتجمل التصواب ومعتقدنا في  
الاعتقادات حتى ومعتقدنا مخالفا باطل والمستفتي لا يستفتي الا  
بمن علم علم عدالة فانهما مجبولين فالتمتار والعدم وان معلوم  
العلم ومجهول العدالة فيستفتي ويختلف في ان غير المجتهد هل  
يقضي بمذهب مجتهد على اربعة <sup>فلا يغير اجتهاده</sup> وفي المختار جوازه ان مطلقا الاحكام

ما ذكره من  
اجتهاد  
مجتهد

تعبه الاسفراد فلا يعدل عنه لانه بانزاه بصير طرزا به نفسه فذهب في حكم حادثة  
معية ولانه اعتقاد ان المذهب الذي اعتقد هو الحق فعبه الوفاء بموجب اعتقاده  
لان ليس لذلك مانع عقلا ونفلا ولم يرد نص على متابعه مجتهد من بل انما على الله تعالى عليه  
يجب ما تحق على الله تعالى الله اعلم مستطاع فالتاب للمستفتي ان يطلب صاحب فقه  
المرتبة ويعتد على فتواه قال ابو السعود واما الاعتماد على مجرد مسطور مخير عظيم او جمهور او  
حتى من الحواشي والاطراف كالتجاري وجامع الفوائد وقفاوي الصوفية ومشتغل الكتب المعقولة  
ايضا فلا يوجد فيه هو وخطا وكما يجب الهولاء مع الاجماع على دوائه قد خطوا في مسائل بل في  
الكتب المعقولة اقول مضادة بل في كتاب واحد وكذا في الترجمات فلا يميز احد الا بفتح الله تلك  
المرتبة المستطاع لمختصا مستطاع

وعلها وتبصر الصبح والفساد وهذا هو المراد ان المفتي لابد من كونه  
 مجتهدا وبحكم من لم يبلغ تلك المرتبة وقيل ذلك عند عدم المجتهد  
 وقيل يجوز مطلقا ولكن لا يجوز مطلقا وعند تعدد المجتهد يجوز تعينه  
 المفضل وقيل بتعين الافضل واذا عمل العاقل بقول مجتهد  
 في حكم فليس له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا واما في حكم اختيار  
 الجواز قالوا من سئل عن عشرة فاصاب في ثمانية واخطا في اثنين  
 فمجتهد وقال بعض لابد لاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة  
 النسخ والمنسوخ والحكم والمؤول وعادات الناس وعن محمد  
 اذا كان صواب الرجل اكثر من خطائه جاز له ان يفتي والمفتي ان  
 يقلد بما خذ بقول الافقه فان المسئلة خلافية فان كان ابو حنيفة  
 في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار وان اختلفا معه فقولهما  
 الا ان يطرح المشايخ فالفتوى بقول ابي حنيفة ثم ابي يوسف  
 ثم محمد ثم زفر واليحيى بن زياد واذا لم يجد قولاً من الفقهاء  
 يجتهد برأيه ان عرب ووجه الفقه والمفتي اذا سئل عن شيء  
 يفتي بالفتنة حملا على الكمال واما يفتي بما يقع عنده من المصلحة  
 وطبيعة العوام التمسك بقول الفقهاء ودون الكتاب والسنة  
 وليس لهم اختيار احوال الماضين بل افاضل علماء عصره المؤثرين  
 وليس لهم اختيار احوال الصحابة كذلك وكل آية او خبر مخالف  
 لمذهب فقهاءنا محمول على النسخ او التاويل او التخصيص او الترجيح  
 فلا يحمل على عدم بلوغه اليه فقول الفقهاء مرجح على النصوص  
 لكن عند الشك يفتي بقديم البحر الصحيح على الردية

١٢  
 منقول عن  
 احمد بن حنبل  
 في مسنده

١٣  
 منقول عن  
 احمد بن حنبل

١٤  
 منقول عن  
 احمد بن حنبل

١٥  
 منقول عن  
 احمد بن حنبل

١٦  
 منقول عن  
 احمد بن حنبل







الاسباب مطلوبة لاحكام لا لاجتنابها استدانة الشيء يعتبر باصله الاصل  
 ابتداء ما كان على ما كان اخبار المجتهد عن فعل للوجوب كما في  
 الكا في الذنب كما في الهداية الاصل براءة الذممة الاصل  
 البعد في الصفات العارضة الاضطراب لا يبطل حتى في غير الاعمال  
 الكلام اذ لم ينه احواله الا ان لا يمكن الاحتساب بالمتفاد لا لالفاظ  
 الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاعراض الالفاظ الباحة  
 انما يجوز بشرط عدم اداء احد الاشرار لا يرتد بالرد الا في  
 على الغير ليس بجائز الامر بالتصرف في ملك الغير باطل اذا ثبت  
 اصل في اكل او حرمته او الطهارة او النجاسة فلا يزال  
 الا باليقين ببقاء الحكم يستغنى عن بقاء السبب البقاء  
 اسهل من الابتداء بقاء التقوى على الضيف فاسد بيع المحقوق  
 لا يجوز بالانفراد بيع الدين بالدين باطل الثبات شرع  
 لاثبات خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل التابع  
 لا يفرز بالحكم التابع بسقوط المستبوع التابع لا يتقدم  
 على المستبوع بدل سبب الملك قائم مقام بدل لثبات  
 التبرع لا يتم الا بقض التزج لا يقع بكثرة العلل تصرف الامام  
 على الرجة منوط لمصلحة تصرف الانسان في خالص حقه اما يصح

كما اذا وحب دارا او ربح في نصفها وشاع بينها فاشيوع الطاري لا يمين  
 بقاء الهبة م فلا يجوز بيع اكل بدون الام وكذا هبة م  
 في فادات الفارس سقط سهم الفرس لا ملك لان الفرس تابع والفارس  
 مستبوع م كما في قول مسيحي الله تعالى عله وبنم هي ملك  
 صدقة ولنا بدية مسهم

ولا مانع من اخذ  
 البعد بالوجوب  
 بعد الرجوع  
 القضاء  
 في غير ما عداها  
 وان كان في حكمه  
 لانه في الضرر  
 في  
 قبل  
 الطلاق والاداء  
 ولا جاز في  
 ان يستغنى  
 وانما كل  
 في  
 اذا كانا  
 انما كل  
 في  
 جاز من  
 جاز من

٤  
 فثبت حر  
 الاستماع  
 بعقد النكاح  
 كونه موجه  
 ٥  
 ولا يترجم بجمع  
 القياس على  
 النص بين  
 الزوجين  
 ٥  
 فلو حذف  
 لا ياكل كحا  
 لا يحنث بالمر  
 حكم المخزور  
 ٦  
 وقد سبق  
 ان بعد الحكم  
 مستغن عن  
 بعباد العلة م  
 ٧  
 ولذا قدم النبي  
 على الامر م  
 ٨  
 فداواة المشتري  
 الجارية المشتراة  
 يمنع الرد  
 ٩  
 فلو طلق نصف  
 تطليقة يقع  
 واحدة م

اذا لم يضر به الجار بكثير الفائدة مما يترجح المصير له تملك الدين  
 من غير من عليه الدين لا يجوز التناقص لا يمنع صحة الافراد على  
 نفسه التخصيص على الموجب عند حصول الموجب ليس بشرط  
 التخصيص بوجوب التخصيص ث اثابت بالبرهان كالاثابت  
 بالبيان اثابت بدلالة النفس انما يغير اذا لم يوجد الصريح بخلافه  
 اثابت بالضرورة بقدر بقدرها ج جناية العباد حيا  
 جواز الشرع ينافي الظمان الاجل بالاحكام في داللاصم ليس  
 بعذر ٥ الاجل بالاحكام انما يكون عذرا اذا لم يقع حاجته اليها  
 ح الحقيقة تدرك بدلالة العادة الحكم لا يفتى بانتهاء علة الحكم  
 نزاع في الجنس لانه الانسداد احكام تثبت بالثبوتات د  
 ورد المفاسد اول من جلب المصالح دفع ما ليس بواجب عليه  
 بترد الدفع اذا كان لغرض لا يجوز الاسترداد مادام باقيا  
 دلالة المجموع على القطع مع طينة الاحاد وجائز بانضمام دليل عطف  
 كمانع التلويح دليل اثني في الامور الباطنة تقوم مقامه  
 الدبون تقضي بامثالها ذ ذكر بعض ما لا يخرج عن كذا كذا م

١  
 فاذا كان في التركة دين على الناس واخرج احد الورثة بعين على ان يكون الدين لسا  
 الورثة بما اخذ منهم من العين لا يبيع سهم في جميع الشهود عن شهادتهم كمن وافق  
 مجلس الحكم بعد الحكم بما يغير رجوعهم ويحكم عليهم بضمان الملقوا بشهادتهم م  
 ٢  
 كالسفر فان المشتقة تدور على المجلس لا على الافراد كسفر في البيع فيه تقع لاحدهما لاحدا  
 النزاع وان لم يوجد نزاع في بعض الافراد م كما روي في كشف  
 حديثا ترك ذرة مما نهي الله افضل من عبادة النطقين م

الرجوع من الانذار باطل <sup>١</sup> حتى انما لا يوجد السرية يكون من الامور  
الشرعية لا المحققة الكوث في معرض الحاجة بيان شئ البهنة  
يكفي لاثبات الجادث شرط الواقف كضئ الشارع الشئ انما يمكن  
بغيره اذا نادى بجميع الوجوه الشئ فخرج على البينة او الاقرار او  
الكول <sup>٢</sup> من الضر يزال الضرورات تبيح المحظورات  
الضر لا يزال بغير الضر الاشد يزال بالاضعف الضر الخاص  
يحمل للضر عام الضر مدفوع بقدر الامكان الضمان بالتقدير  
مختص بالمعاقبات <sup>٣</sup> ظ الظلم يجب دفعه ويجرم تقريره <sup>٤</sup> ع  
العادة حكم العادة المطردة تنزل منزلة الشرط العرف انما يكون  
جته اذا لم يخالف نص الفقهاء العبرة لاخر جزئي الوصف  
العبرة للملفوظ نصا دون المقصود العبرة للملفوظ العبرة  
للمعاني تخففهما في قبل شفعة الدرر العبرة للغالب الشارع  
للا نادر العلة توجب بزيادة من جنسها عدم ثبوت حكم الشئ  
لعدم ثبوت شرطه ليس ونعال العمل بالظاهر هو الاصل  
لرفع الضر عن الناس <sup>٥</sup> ع الغرم بالغنم <sup>٦</sup> ف

فلا يضمن من قال اسكت هذا الطريق فانه امن فسكر <sup>٧</sup> م  
لا يمكن تزوج على قصد التطين بعد الجماع صحيح انه اذا شرط ذلك في العقد لا يقع  
فلا يقع في قوله على الطلاق عند الجمهور ولو به الطلاق كما في الصورة عن فصول  
العادى وان اختار ابن الهام وقوع لفرق الناس والفتوى على الاول  
كما فيه ايضا عين الخلاصة وقاضى بنان والكابنة ومثله في الخلاف في  
قوله الطلاق على واجب او لازم فلا يقع عند الامام خلافا لهما معهم

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

الفتویٰ فی حق الجاہل کالاجتہاد نے حق المجتہد الفرج المخص  
 باصل وجودہ بدل علی وجود اصل حق القدم غیرت  
 علی قدمہ قد ثبت الفرج مع عدم ثبوت الأصل کن  
 کل شرط بغیر حکم شرعی باطل آل للوسائل احکام المقاصد  
 بس کل ما فیہ معنی الشئ حکم ذلک الشئ الا الزام الا  
 یجمع ما لم یثبت بدیل لاجزہ لاخلاف السبب مع اتحاد حکم  
 لا یملک احد اثبات ملک بغیرہ بلا اجتہادہ لانما یشرع فیہ  
 فی تغیر الحقیقۃ لا یصح تأجیل الاعیان لاجزہ لذلک لا فی مقابله النصح  
 لاجزہ بالظن البین خطا و لا جزہ للظنات فی باب  
 الاعتقادات لانکر تغیر الاحکام بتغیر الازمان لا یوصف  
 القبی قبل البلوغ بالکراهۃ لا ینتصب احد خصا عن احد بلایا بہ  
 دو کالہ ودلایہ لا یعمد علی الخط ولا یعمل بہ لا یصح الدعوی  
 بعد الابرار العام الا بخی حادث لا حجتہ مع الاحتمال لا یقوم المناہ  
 فی انفسہا لا مسامح لاجتہاد نے مورد النص لا یجوز لاحد  
 ان یاخذ مال احد بلا سبب شرعی لا یجوز لاحد ان ینصرف فی ملک

کثر و انما  
 لا بدیۃ ام  
 ۵  
 قریبا الى ما  
 لا یملک باختر  
 الاسباب من  
 سواہ المقصود  
 ۶  
 و اذا جاز  
 لا یصح  
 عرض الہ  
 الغائب  
 لنفقتہ وان  
 لم یجز تقدر  
 النفقۃ فی مالہ  
 کذا قبل آ  
 ۷  
 کففت المساجد  
 یجوز فی زمانہ  
 ۸  
 زبیحہ م  
 فلا یضمن الماکک  
 ان صوب  
 منافع المقصود  
 ۹

فلو قال زید علی عمر الف وانا خاص بہ واکرمہ ورم الکفیل اذا ادعا با زید دون  
 الاصل م ۷ و لزاما لیس بشرط تأجیل نے الیج و اما السلم فی  
 خلاف القیاس م ۷ فلون مضایقہ وقت العجز و لم یفنی علیہ و صلح العجز  
 ثم بین ان کان فی الوقت سعة یطوّل یفر فان فی الوقت سعة یطوّل العشاء ثم یفجر  
 و اما ما یفر فقط م ۷ فلو فقی الحکم یجوز بیع مزرکۃ النبیۃ و حرکۃ الخید  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

الغير بلا اذنه لا ينفذ امر القاضي الا اذا وافق الشرح لاطاعة للسلطان  
 في المعصية وانما الطاعة في المعروف لا بسقوط الحكم الاصل  
 بالعوارض المجزئة ثم ما جاز لغدر بطل بزواله ما ثبت حكم  
 اصلها لا بسقوط بالعوارض ما ثبت برئان حكم بقائه ما لم يوجد  
 المنزل ما حرم اخذه حرم اعطائه ما ايج للضرورة ما ينقد بقدره ما  
 ما ثبت في غير القياس فغيره لا يقاس عليه ما عمت بلية خفي  
 قضيه المباشرة خاص وان لم يعمد والنسب لا الا بالنقد المرسوم  
 باقراره ما يتردد بين الفرض والبدعة فاتبانه اولى وبين البدعة  
 والبدعة فترك اولى وبين الواجب والبدعة فاتبانه اولى  
 والمطلق انما يجزى على اطلاقه اذ لم يعم دليل التقييد نصاً او دلالة  
 من كلف شيئاً لمك ما هو من ضروراته المثل المجزئ لا يفتح القاعدة  
 الكلية المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته ومعدوم قبل ثبوته  
 شرطه المقضي عليه في حادثة لا تمنع دعواه ولا بنية المنع في  
 ما يمنع حقيقة من نكاح بل فعل شيئاً اولاً فالاصل انه لم يفعل  
 ان النص على خلاف القياس يقتصر على مورد النهي تغير المشروعية  
 واما جواز الا تراض بالرجع مع حرمة استمراضه فيحمل على الضرورة لان الاجتناب  
 تنزل منزلة الضرورة وكذا الرشوة وكذا الاعطاء ونحوه فان مثلها  
 من باب العمل بايون الشرين ثم فالمنظر لا ياكل البنية الا قدرته  
 الرمن وانقوا لعقد من بول السور في الثياب دون الاداني منهم  
 ولانهم على المقر ما اتوا للقر لان اقراره للغير كانا متنع عادة كن نكاح  
 فوضا ام لا فهو محرم ثم تفصيله ان النهي عن الافعال الشرعية يقتضي تقرر  
 للشرعية والنهي عن الافعال المحسنة يقتضي كونها مقدراً حتماً ومن الامور الغنية يقتضي كونها  
 مقدرة شرعاً وان كان غنياً والنهي عن المحال محال كانه الذرر منهم

١  
 امر بالاجابة اوله  
 الامر اذا كان  
 مؤثراً بالشرع  
 فاجتنان ام  
 كائنه لا ينقطع  
 بانجراف القوة الى  
 آخر وقت البيع  
 الا ان فرض ام  
 فاجتنان كونه ملكاً  
 فاجتنان من التهي  
 كجسده كله  
 كالميرور كالتز  
 ٢  
 مقتضى  
 النجاسة الشرعية  
 عند نجاسة عليه  
 غير ام  
 فانه في الجوز  
 اذا ارشفت  
 المستغنية فالمعجزة  
 ٣  
 على الاكثر التنازل  
 كما نضر من  
 القاعدي









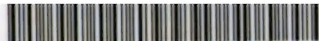




Library of



Princeton University.



32101 077792982